وزارة التعليـــم العالـــي والبـــحث العلمـــي

جـــــامعة20 أوت 1955 – سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

عنوان المذكرة:

دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماسترأكاديمي في شعبة علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد:

- رابوط أنيسة

تحت إشراف :

أ. بوفامة عمر

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بوفامة عمر	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
بوفليسي نجمة	أستاذة محاضرة أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مناقشا
جقريف علي	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا

السنة الجامعية: 2025 - 2026

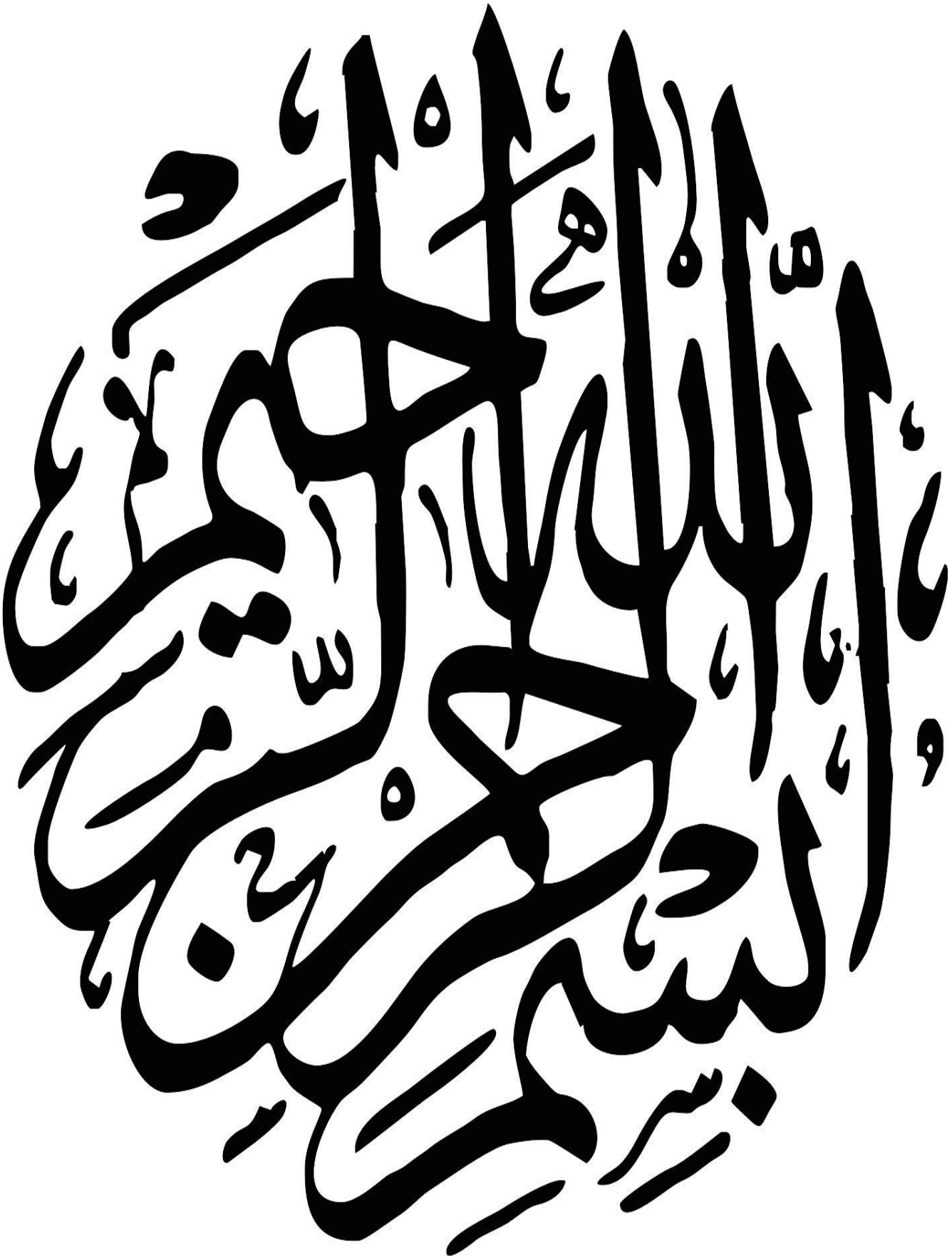

شكر وعرفان

الشكر والحمد كثيرا أولا وأخيرا لله وحده العلي القدير الذي قدرني على إتمام هذا العمل وأمدني بالقوة والعزيمة.

على الأصل نمشي... والأصل يدفعنا إلى أن نرد الفضل لمستحقيه وأن نرد الشكر والعرفان لأصحابه ممن أفادنا ولو بدرة علم طيبة وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم..

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقصى رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتي الأفاضل...

وأخص بالتقدير والشكر إلى أستاذي الفاضل بوفامة عمر إشرافه على هذا العمل وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الهادفة لتحقيق هذا الإنجاز وإيصاله إلى هذه الحلة فجزاه الله خير الجزاء.

كما لا أنسى أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بتقييم هذا العمل.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك يا خالقي وخالق الكون

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة وأرشد الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم...

إلى أمي الحبيبة إلى من الجنة تحت قدميها إلى ملاكي وفراشتي وقلبي وروحي في الحياة إلى معنى الحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى بلسم الجراح إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى سندي وقوتي وملاكي بعد الله إلى من علمتني الطاعة والقوة والصبر فلن تكفي الكلمات ولا العبارات ولا الأسطر لأحصى تعبك ووقوفك بجانبي أمي.

إلى روح والدي العزيز رحمك الله وأسكنك فسيح جناته ستبقى ذكراك أحملها في قلبي وكلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

إلى إخوتي الأعزاء إلى كل أفراد عائلتي إلى صديقاتي دون استثناء إلى كل من أحبه قلبي أهدي ثمرة جهدي هدا .

الـــمـلـــخـص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة ، باعتباره مورد أساسي لتعزيز التنمية المستدامة ، إذ سلط الضوء على حتمية استخدام أفضل للموارد المالية مقابل تقديم أداء تنموي يدعم البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، و إسهاماته في تحسين المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، حيث تم توضيح العلاقة التكاملية بين التمويل والتنمية المستدامة ، إضافة إلى الإعتماد على سياسات تمويلية لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها بما يضمن تحقيق أهدافها التنموية.

شمل ص&éوشملت الدراسة التطبيقية بدراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه خلال الفترة (2023-2025) ، حيث تم تحليل مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية لتقييم واقع التمويل ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكشفت الدراسة عن مجموعة من التحديات التي تحد من فعالية التمويل في تحقيق التنمية المستدامة من أبرزها ضعف التمويل الذاتي والإعتماد الكبير على الدعم العمومي، وصعوبة تحصيل المستحقات لدى الزبائن إضافة إلى محدودية الموارد المالية الداخلية ، مما يؤثر على قدرتها على تمويل مشاريعها التنموية وتحقيق الإستدامة.مما يوضح أن دور تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لايزال ضعيف وبعيد عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتخلص الدراسة في الأخير إلى أن التمويل يلعب دور محوري في تحسين الخدمات العمومية وتطويرالبنية التحتية ، ففعالية هذا الدور تبقى مرتبطة برفع كفاءة التسيير وترشيد استخدام الموارد المالية ،و بمدى تنوع مصادر التمويل لدعم استمرارية النشاط ، للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية : التمويل ، التنمية المستدامة ، مؤسسة الجزائرية للمياه .

Abstract

This study aimed to highlight the role of finance in achieving sustainable development, as it is a fundamental resource for promoting sustainable development.It highlighted the imperative of making better use of available resources in exchange for delivering development performance that supports the economic, social and environmental dimensions, and its contributions to improving the economic indicators of sustainable development. the study clarified the complementary relationship between finance and debt-based development, in addition to relying on financing policies to mobilize available resources and direct them in a way that ensures the achievement of its development goals.

The applied study included a case study of the Algerian water company during the period 2023-2025. A range of financing and its contribution to achieving the sustainable development goals. the study revealed a number of challenges that limit the effectiveness of financing in achieving sustainable development, most notably weak self-financing and heavy reliance on public subsidies, difficulty in collecting payments from customers, and limited internal financial resources. this affects its ability to finance its development projects and achieve sustainability, demonstrating that the role of financing for economic institutions in Algeria remains weak and far from achieving the sustainable development goals. The study concludes that financing plays a pivotal role in improving public services and developing infrastructure. the effectiveness of this role remains linked to raising management efficiency, rationalizing financial resources, and the diversity of funding sources to support the continuity of activity, in order to contribute to achieving the sustainable development goals.

Keywords: Finance,sustainable development,algerian water compan

فـــــهـــــرس المـــــحـــــتـــويـــات

شكر وعرفان

إهداء

الملخص

فـــهـــرس المـــحـــتـــويـــات ..... **I**

قـــائـــمـــة الجـــداول ..... **V**

قـــائـــمـــة الأشـــكـــال ..... **VI**

قـــائـــمـــة المـــلاحـــق ..... **VII**

مقدمة : ..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل و التنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الأول : عموميات حول التمويل والتنمية المستدامة **2**

المطلب الأول : ماهية التمويل 2

الفرع الأول : مفهوم التمويل وأهميته 2

الفرع الثاني : مصادر وأنواع التمويل 5

المطلب الثاني : ماهية التنمية المستدامة **8**

الفرع الأول : نشأة التنمية المستدامة ومفهومها 8

الفرع الثاني : مبادئ وأهداف التنمية المستدامة 15

المبحث الثاني : علاقة التمويل بالتنمية المستدامة 17

المطلب الأول : مساهمة التمويل في دعم المشاريع التنموية 17

الفرع الأول : مساهمة التمويل في المشاريع الاقتصادية. 18
الفرع الثاني : مساهمة التمويل في المشاريع الاجتماعية..... 18
الفرع الثالث : مساهمة التمويل في المشاريع البيئية. 19
المطلب الثاني : العلاقة بين سياسات التمويل والتنمية المستدامة..... 19
الفرع الأول : السياسات التمويلية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. 19
الفرع الثاني : السياسات التمويلية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية..... 20
الفرع الثالث : السياسات التمويلية وتحقيق الاستدامة البيئية. 21
المطلب الثالث : متطلبات تعزيز كفاءة أدوات التمويل لتحقيق التنمية المستدامة..... 21
الفرع الأول : مصادر تمويل التنمية المستدامة..... 21
الفرع الثاني : تطوير أدوات التمويل المستدام. 23
الفرع الثالث : تحسين كفاءة المؤسسات المالية. 24
المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة 25
المطلب الأول : الدراسات السابقة. 25
الفرع الأول : الدراسات السابقة محليا 25
الفرع الثاني : الدراسات السابقة عربيا ..... **Erreur ! Signet non défini**.
الفرع الثالث : الدراسات السابقة أجنبيا 26
المطلب الثاني : القيمة المضافة 27
خلاصة الفصل :..... 28

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : واقع التمويل والتنمية المستدامة في الجزائر 30
المطلب الأول : التنمية المستدامة في الجزائر..... 30

الفرع الأول : البرامج التنموية في الجزائر..... 30
الفرع الثاني : المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر. 31
المطلب الثاني : إستراتيجية تطور التمويل في الجزائر. 34
الفرع الأول : ملامح إستراتيجية تطوير التمويل في الجزائر. 34
الفرع الثاني : الآليات والبرامج المعتمدة. 35
المطلب الثالث : تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. 41
الفرع الأول : الإطار التنظيمي للتمويل في فترة الاقتصاد المخطط..... 41
الفرع الثاني : سياسة تمويل المؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق. 43
الفرع الثالث : تسيير الموارد المائية في الجزائر 46
المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه..... 47
المطلب الأول : تقديم عام لشركة الجزائرية للمياه ومصادر تمويلها. 47
الفرع الأول : تقديم عام لشركة الجزائرية للمياه 47
الفرع الثاني : مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة 49
المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي والإجتماعي للمؤسسة محل الدراسة..... 53
الفرع الأول : تقييم الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل 53
الفرع الثاني : تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة محل الدراسة. 61
المطلب الثالث : تحديات وأفاق التمويل في التنمية المستدامة في الجزائر. 62
الفرع الأول : التحديات التي تواجهها المؤسسة 62
الفرع الثاني : تعزيز دور التمويل في قطاع المياه 65
خلاصة الفصل..... 67
الخاتمة **68**

قائمة المصادر و المراجع ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الملاحق..... Erreur ! Signet non défini.

قـــــائـــمـــة الجـــــداول

جدول 1: تحليل الموارد الذاتية.....50

جدول2 : تحليل التمويل الخارجي 52

جدول3 : حساب نسبة التمويل الدائم 54

جدول 4 : حساب نسبة التمويل الذاتي 54

جدول 5 : حساب نسبة الاستقلالية المالية.....55

جدول6: حساب نسبة الرفع المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل 55

جدول7 : نسب هيكل التمويل لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل خلال الفترة 2023-2025.....56

جدول8: نسب السيولة لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة القل للفترة 2023- 58

جدول 9 : نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل 60

جدول10 : تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة محل الدراسة 61

جدول 11 : تطور رأس المال الخاص 63

جدول12 : تحليل فواتير الزبائن غير المحصلة 64

جدول13 : هيكل مصدر التمويل الخارجي 64

قـــــائـــمـــة الأشـــكـــال

الشكل 1 : أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة 10

الشكل 2 : أساسيات أبعاد التنمية المستدامة 13

الشكل 3 : مفهوم التنمية المستدامة 14

الشكل 4 : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2001-2024) 31

الشكل 5 : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2024 32

الشكل 6 : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2024 33

الشكل 7 : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001-2024 34

الشكل8 : عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ 36

الشكل 9 : عدد المشاريع المعلنة لدى وكالة ANDI 36

الشكل10 : القروض الممنوحة من طرف وكالة ANJEM 37

الشكل 11 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق FGAR 39

الشكل 12 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق CGCI 40

الشكل 13 : تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع للفترة 2001-2024 45

الشكل 14 : تحليل الموارد الذاتي ..... **Erreur ! Signet non défini**

الشكل 15 : تحليل التمويل الخارجي 53

الشكل 16 : تطور نسب هيكل التمويل لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة القل 57

الشكل 17 : تطور نسب السيولة لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل 59

الشكل 18 : نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة القل 61

قـــــائـــمـــــة المـــــلاحـــــق

الملحق1 : نصيب الفرد من الناتج الداخلي في الخام في الجزائر I

الملحق2 : تطور الناتج الداخلي الخام الجزائر (2001–2024) I

الملحق3 : معدلات التضخم..... II

الملحق4 : معدلات البطالة II

الملحق5 : عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ III

الملحق 6 : عدد المشاريع المعلنة لدى وكالة ANDI IV

الملحق7 : القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM IV

الملحق8 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق FGAR IV

الملحق 9 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوقCGCL V

الملحق 10 : تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال (2001–2024) V

مقدمة

مقدمة :

تعد التنمية المستدامة من أهم التوجهات الحديثة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة ، ولم يعد تحقيق التنمية المستدامة مرهونا فقط بمعدلات النمو الاقتصادي أو بتوفير الموارد المالية بل أصبح يتطلب حسن إدارتها ورؤية شمولية بما يضمن استمرارية الموارد للأجيال القادمة، إذ تعتبر التنمية المستدامة في الوقت الراهن الهدف الأسمى لكل الدول في العالم وضرورة حتمية للنهوض باقتصادياتها وهو الأمر الذي ألحت عليه الأمم المتحدة في مؤتمراتها، ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف دون وجود تمويل فعال وموجه بشكل سليم وذلك بالاعتماد على سياسات تمويلية تراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ، باعتماد برنامج عمل عالمي بمشاركة جميع الأطراف والفعاليات المعنية بالموضوع سواء كانت حكومات أو منظمات دولية ومؤسسات مالية ، إذ يعتبر التمويل ركيزة أساسية لدعم المشاريع التنموية، وتحفيز الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويساهم التمويل سواء كان محليا أو دوليا، عاما أو خاصا في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليص الفقر وتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ومن ثم يبرز دور التمويل كأداة محورية في تحقيق التنمية المستدامة وضمان إستمراريتها على المدى الطويل ، ويعتبر التمويل حلقة وصل بين المدخرات والاستثمارات إذ يساهم النظام المالي بكفاءة في توجيه الفوائض المالية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية واستدامة ، ورغم الدور الهام الذي يؤديه التمويل في دعم التنمية المستدامة إلا أن هذا الدور يواجه العديد من التحديات من بينها الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجية والعمومية ، ضعف الكفاءة في تخصيص الموارد، فضلا عن المخاطر الاقتصادية والبيئية التي قد تعيق تدفق التمويل.

حيث أنه ومن المعروف جليا في مختلف البحوث والدراسات أن الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص تعتمد في تمويل مؤسساتها الاقتصادية على مصادر مختلفة للتمويل، وهناك طريقة لقياس دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة من خلال النظر إلى القروض الموجهة للاقتصاد مقارنة بمساهمة المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، وبالرغم من أن النتيجة ستبدو واضحة ، فإن الأمر البالغ الأهمية الذي يقتضي الوقوف عليه هو دراسة هيكل التمويل في هذه المؤسسات ودوره في التزامها بأبعاد التنمية المستدامة ، الذي يصب في مجموعة نحو المؤشرات الكلية للتنمية المستدامة ، فلطالما كان مشكل التمويل العائق الأول أمام استمرار المؤسسات واستدامتها.

انطلاقا من ذلك وبالتطرق لدور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال دراسة مفاهيمه وأهميته ودعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة مع الوقوف على أبرز التحديات التي تواجه تمويل التنمية المستدامة ، ومحاولة اقتراح حلول وآليات من شأنها تعزيز فعالية التمويل في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

1-إشكالية الدراسة :

التنمية المستدامة من أبرز القضايا التي تشكل اهتمام الدول والمؤسسات الدولية لما لها دور أساسي في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضمان حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية ، غير أن تحقيق هذه التنمية يظل رهينا بتوفير الموارد المالية الكافية وحسن توجيهها ، الأمر الذي يبرز الدور المحوري للتمويل بمختلف أنواعه ، وهو مايقود إلى طرح السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى يساهم التمويل في تحقيق التنمية المستدامة ؟

وللإحاطة بالسؤال الرئيسي والإجابة عليه نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- ماطبيعة العلاقة بين التمويل والتنمية المستدامة ؟
2- كيف يساهم التمويل في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ؟
3- ماهي أهم المؤشرات المالية التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مساهمة التمويل في تحقيق التنمية المستدامة ؟
4- ما أبرز التحديات التي تواجه تمويل التنمية المستدامة داخل المؤسسة محل الدراسة ؟

2-فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات فرعية ولتسهيل الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التالية :

1-توجد علاقة تكاملية بين التمويل والتنمية المستدامة

2- يؤثر تنوع مصادر التمويل على فعالية تحقيق التنمية المستدامة

3- يساهم توفر الموارد المالية في دعم المشاريع التنموية وتحقيق التنمية المستدامة

4- تؤثر كفاءة استخدام الموارد المالية على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمؤسسة

3-أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن التمويل يمثل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات والدول لتنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق الاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في ظل التوجه العالمي المتزايد نحو تحقيق التنمية المستدامة والبحث عن مصادر تمويل فعالة قادرة على دعم المشاريع التنموية المختلفة، وبالتالي تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية المستدامة ومن بينها ، محاربة الفقر من خلال خلق مناصب شغل دائمة للفئات ذوي الدخول الضعيفة وبالتالي الوصول لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تناولت الدراسة أهم التحديات التمويلية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة ، خاصة داخل المؤسسات الجزائرية الأمر الذي يجعلها ذات أهمية علمية وعملية في نفس الوقت.، كما تساعد نتائجها في توجيه المؤسسات نحو تبني سياسات تمويلية أكثر فعالية واستدامة.

4-أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وتتمثل فيما يلي :

- توضيح أهمية التمويل في تحقيق التنمية المستدامة مع إبراز العلاقة بين كل منهما.

-دراسة واقع التمويل داخل المؤسسة محل الدراسة ومدى مساهمته في تحقيق الاستدامة.

-تحليل المؤشرات المالية للمؤسسة وربطها بقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

-إبراز أهم التحديات التي تواجه تمويل التنمية المستدامة داخل المؤسسة

-تقديم الأفاق المستقبلية التي يمكن أن تساهم في تحسين فعالية التمويل في تحقيق التنمية المستدامة.

5- أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيار موضوع دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة إلى الأسباب التالية :

- تزايد الاهتمام العالمي بقضايا التنمية المستدامة وسبل تحقيقها
- الدور المحوري الذي يؤديه التمويل في دعم المشاريع التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي
- الحاجة إلى إبراز العلاقة بين التمويل والتنمية المستدامة

6- منهج الدراسة :

خلال دراستنا لموضوعنا دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة استعملنا المنهجين التاليين :

المنهج الوصفي : اعتماد المنهج الوصفي كمنهج رئيسي لوصف مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل والتنمية المستدامة.

المنهج التحليلي : تم اعتماده في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة ، بالإضافة إلى تحليل الجداول والمنحنيات والأعمدة البيانية ، إذ تطرقنا إلى التحليل المالي بالنسب الذي يستخدم في التحليل الاقتصادي في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة لتحديد مدى مساهمة وملائمة التمويل في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة.

7-هيكل الدراسة :

بغية الوصول إلى الهدف الرئيسي للدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة كالأتي :

الفصل الأول : الإطار النظري للتمويل والتنمية المستدامة ، خصص هذا الفصل لدراسة الجوانب النظرية المتعلقة بكل من التمويل والتنمية المستدامة ، حيث تم التطرق في البداية إلى مفهوم التمويل ودوره في تحقيق سياسة الشركات والحكومات ، مع عرض مختلف مصادره وأنواعه ، كما تم تناول مفهوم التنمية المستدامة من حيث نشأتها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومبادئها وأهدافها ، مع إبراز العلاقة القائمة بين التمويل والتنمية المستدامة ، وبيان الدور الذي يلعبه التمويل في دعم المشاريع التنموية إضافة إلى التطرق إلى أهم السياسات التمويلية ، كما تم التطرق إلى متطلبات تعزيز كفاءة التمويل بتطوير السياسات التمويلية ومصادر التمويل وتحسين أداء المؤسسات المالية حيث يساهم في زيادة فعالية التمويل لتحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية ، خصص هذا الفصل لدراسة الجانب التطبيقي لدور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسة محل الدراسة ، في البداية تطرقنا إلى واقع التمويل والتنمية المستدامة في الجزائر مع إبراز إستراتيجية التمويل والبرامج المعتمدة ،حيث تم إجراء دراسة ميدانية وتحليلية داخل المؤسسة (الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة مركز القل) ،وذلك بهدف إبراز واقع التمويل ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة ، وقد تم في هذا الفصل تقديم نبذة تعريفية عن المؤسسة ونشاطها الاقتصادي، ثم التطرق إلى تحليل مختلف المؤشرات المالية المتعلقة بالهيكل المالي والسيولة والمردودية والاستقلالية المالية ، مع تفسير النتائج وربطها بأبعاد التنمية المستدامة ، كما تم دراسة مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المختلفة، وتحليل انعكاس ذلك على قدرتها في تحقيق الاستمرارية

وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وفي الأخير تم عرض أهم النتائج المتوصل إليها مع إبراز التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسة، واقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة

الفصل الأول

الإطار النظري للتمويل والتنمية المستدامة

تمهيد :

يحظى التمويل في العصر الحديث بأهمية بالغة لأنه أصبح يمثل الحجز الأساس في الاقتصاد ، إذ يمثل الوسيلة التي يتم من خلالها توفير الموارد المالية اللازمة إذ أنه يلعب دور فعال في دفع عجلة التنمية ، ومن جهة أخرى تعكس التنمية المستدامة ارتقاء المجتمعات والانتقال بها من الوضع الثابت إلى وضع أفضل ، وهي عملية تطور إلى الأمام وتحسين مستمر شامل وجزئي وشيء ضروري ومهم لكل مجتمع.

وللإحاطة أكثر بعلاقة التمويل بالتنمية المستدامة ودوره في إرساء أبعادها تم تقسيم هذا الفصل وفقا للمباحث الآتية :

المبحث الأول : عموميات حول التمويل والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني : علاقة التمويل بالتنمية المستدامة.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول : عموميات حول التمويل والتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة مشروع عالمي وفكر قائم بحد ذاته، تهدف إلى إيجاد سبل ووسائل تضمن الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول إلى وضعية أكثر ازدهار تسودها الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للسكان سواء في الحاضر أو المستقبل.

حيث يعد التمويل أساسيات تشغيل وإنشاء وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة

المطلب الأول : ماهية التمويل

إن التمويل بمختلف أشكاله وتنوع مصادره يعتبر أداة ضرورية لأي اقتصاد فمن خلال عملية التمويل وتقديم الأموال وتحويلها من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي ، تضمن المؤسسة مواصلة نشاطها الاقتصادي وجعله أكثر ديناميكية ، ليتواصل مع التطور الحاصل في المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي.

الفرع الأول : مفهوم التمويل وأهميته

أولا : مفهوم التمويل

يمكن في إطار التعريف بالتمويل تقديم التعاريف التالية:

التعريف 01 : يقصد بالتمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع ويمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.[1]

التعريف 02 : يعرف أيضا أنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية[2]

التعريف 03 : ويعرف أيضا أنه مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو منشأة الأعمال والدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية وهناك من يعرف التمويل أيضا بأنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع.[3]

التعريف04: ونجد تعريفا ضيقا وأخر واسع :

---

[1] أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم عنابة ، الجزائر،2008،ص 24

[2] أسامة الشبراوي، اقتصاديات التمويل الدولي، أكاديمية الشرطة، 2022-2023، ص 7

[3] مايح شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، الطبعة الأولى، 2015، ص 20

أ- **التعريف الضيق :** تعني كلمة تمويل مجموعة وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها .[1]

ب- **التعريف الواسع :** التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة ، أو المنشآت المالية أو المساهمات الممنوحة بسندات باهظة أو تطوعية من طرف الدولة ، الخزينة العمومية، والجماعات المحلية.[2]

التعريف 05 : هو عملية تقديم الأموال أو الحصول عليها من الجهات المختلفة سواء كانت مؤسسات التمويل أو شركات أو أفراد لطالبيها بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكيا أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية والهدف من هذه العملية هو الحصول على الأرباح .[3]

ولذلك سنختار تعريف شامل للتمويل على أنه عملية توفير الأموال او السيولة المالية لتمويل أنشطة معينة ، سواء كانت تجارية أو شخصية ، وذلك بهدف تحقيق أهداف معينة. حيث يتضمن التمويل جميع العمليات والآليات التي تتيح للأفراد أو الشركات الحصول على الأموال التي يحتاجونها ، سواء كان ذلك من خلال القروض ، أو الاستثمارات ، أو بيع الأسهم ، أو أي أدوات مالية أخرى .حيث يهدف التمويل إلى توفير الدعم المالي اللازم للأنشطة الاقتصادية والمشروعات ، وتعزيز النمو الاقتصادي والتطوير.

ثانيا : أهمية التمويل

التمويل له دور كبيرو فعال في تحقيق سياسات الشركات والحكومات ، حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة حتى تحقق الأهداف التنموية والاقتصادية للدولة، والأهداف التشغيلية والإستراتيجية المسطرة من قبل المؤسسة، وتتضح أهمية التمويل فيما يلي :

- تكييف الوسائل النقدية المتوفرة مع العمليات المالية بمختلف أنواعها الضرورية اجتماعيا لتحقيق أعلى عائد ممكن وتحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي يتم إنتاجها على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى المؤسسات و المنشآت .....

- نقل رؤوس الأموال من حيث الفائض إلى حيث العجز، من أجل تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال عملية التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية نحو استخداماتها الجيدة.[4]

- توفير السيولة المالية إذ يساعد التمويل الشركات والأفراد على توفير السيولة المالية اللازمة لتشغيل الأعمال التجارية وتمويل المشاريع الجديدة.

- توفير التمويل للنمو فهو يسمح على التمويل اللازم لتوسيع الشركات وتطويرها والاستثمار في مشاريع جديدة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل .

- الاستقرار المالي حيث يسهم التمويل في تحقيق الاستقرار المالي للشركات والأفراد من خلال توفير الوسائل المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات اليومية وتحقيق الأهداف المستقبلية

[1] حلحال شهيناز ، أيت عيسى وسام ، دور البنوك في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماستر، تخصص القانون العام للأعمال ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، 2016-2017 ص 6

[2] نفس المرجع السابق ، ص 6

[3] فتحية عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية (دراسة مقارنة)، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2013، ص 53

[4] نفس المرجع السابق ، ص 49

- تنويع مصادر التمويل من خلال استخدام مجموعة متنوعة من مصادر التمويل التقليدي مثل القروض وبيع الأسهم، يمكن للشركات تقليل مخاطر الاعتماد على مصدر واحد من التمويل .[1]

- تمويل المشروعات المختلفة ، عن طريق تقديم الأموال اللازمة لإنشاء هذه المشروعات أو إنشاء الجديد منها.

-يضمن التمويل والسير الحسن للمؤسسة ،فهو يعمل على تحديد الأموال أو الموارد المالية المحددة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

- يزيد من الداخل بإنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة.[2]

- الزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية.

- تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الاستثمارية .

- استغلال الموارد المجمدة.[3]

- تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات ....الخ).

- تأمين الالتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصا في حالة حصول الحرب أو المطالبة بتعويضات مالية .[4]

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

- توفير وظائف جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف التنموية المستهدفة من قبل الدولة.

-تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة ، وكذا تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل .....).

ولهذا يعد قرار التمويل من أهم القرارات المالية التي يتخذها الأفراد والشركات والحكومات، وتتبع أهمية التمويل من اختيار حجم ونوع ومدى التمويل المناسب لتحقيق الأهداف المنشودة من التمويل.

فقرار التمويل يعني تحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها مع الأخذ في الحسبان المخاطر المرتبطة بمشاريعهم، فالتمويل يقوم بالتخطيط لتحديد مصادر الحصول على الأموال وحساب تكلفة هذه المصادر[1].

[1] عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، مبادئ التمويل و الإدارة المالية من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي، 2025، ص 18
[2] فاطمة الحاج قويد، التمويل كأداة استمرارية المشاريع الاستثمارية-دراسة حالة- شركة cap-ti للخدمات الاستثمارية خلال الفترة 2009-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 41
[3] عامر عبد الرحيم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤشر للتطور المالي وداعم للنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة(1995-2015)، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 3 العدد 2017/05 ، ص 141
[4] أسامة الشبراوي، مرجع سبق ذكره ،ص8

الفرع الثاني : مصادر وأنواع التمويل

أولا : مصادر التمويل

يمكن تصنيف مصادر التمويل إما من حيث الملكية أو من حيث المصدر، أو من حيث الزمن وذلك كالتالي :

1.من حيث الملكية Equity : وتنقسم إلى

- التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية Equity Financing.

- التمويل من غير المالكين (المقرضين)، وقد يكونوا موردين للمنشأة، أو بنوك أو مؤسسات مالية ....الخ، ويطلق عليه بأموال الاقتراض Debt Financing.[2]

2.من حيث المصدر : يتم التقسيم إلى مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة والاستهلاك وبيع الأصول، ومصادر خارجية كالإقراض وإصدار السندات وتسهيلات الموردين .

3.من حيث الزمن : يتم التقسيم إلى مصادر طويلة الأجل، ومصادر متوسطة الأجل، وأخرى قصيرة الأجل .[3]

أ.التمويل قصير الأجل : وهو الذي تكون مدته أقل من سنة [4] وينقسم إلى نوعين :

- الإئتمان التجاري : يقصد به الإئتمان الذي يقوم للمؤسسات لغرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل شراء المواد الأولية أو بضاعة وغيرها من النفقات الجارية، وهو إئتمان قصير الأجل والذي تكون مدته الزمنية سنة[5].

- الإئتمان المصرفي : وهو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

ب.التمويل متوسط الأجل : وهو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد مابين السنة والعشر سنوات [6] ومن أهم مصادره :

- القروض المباشرة متوسطة الأجل termloans : تمثل القروض متوسطة الأجل نوعا من القروض التي تلتزم المنشأة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الإقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق مابين المنشأة ومابين المقرض فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد. وعادة تتراوح فترة الاقتراض مابين ثلاثة إلى خمسة عشر عاما وتحصل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك أو شركات التأمين أو بعض الهيئات العامة.

-الاستئجار leasing : وذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين . ووفقا لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيذ من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة إلى شرائه.

=

[1] محمد غياث شيخة، التمويل المبادئ-السياسات-التوجهات الحديثة، 2022، ص14-15

[2] فتحية عبد الرحمان العاني، مرجع سبق ذكره ، ص 25- 26

[3] نفس المرجع السابق ، ص 27

[4] طارق الحاج ، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص 26

[5] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مدكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015،ص 35 .

[6] طارق الحاج، مبادئ التمويل، مرجع سبق ذكره ، ص 26

ج.التمويل طويل الأجل : تلجأ إليه معظم المؤسسات من أجل تغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة، وتتكون مصادر هذا النوع من نوعين : (الإقتراض/ الملكية).

-أموال الملكية : تتكون هذه الأموال من الأسهم العادية والممتازة، الأرباح المحتجزة.

-أموال الإقتراض : تتكون هذه الأموال من القروض طويلة الأحل والسندات . [1]

ثانيا : أنواع التمويل

1-التمويل الداخلي:

أ- مفهوم التمويل الداخلي :

ويمثل حالة الإرتباط المباشر بين عمليتي تجميع المدخرات واستخدامها في تمويل مختلف الأنشطة ، ويعرف التمويل الداخلي على مستوى المؤسسات الاقتصادية بمصطلح التمويل الذاتي للمؤسسة والذي يقصد به " إمكانية المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها"، وذلك من خلال ما تمتلكه من موارد مالية متاحة ، والتي تتكون عموما من الفوائض النقدية الناتجة عن العمليات الجارية والمتمثلة في الأرباح المتراكمة وغير الموزعة مجموع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الأحتياطي[2].

وعليه فإنه من الواضح جليا أن هناك غرضين من التمويل الداخلي للمؤسسات الاقتصادية ، حيث أن الهدف الأول الذي يسعى إلى تحقيقه يتمثل في المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة بواسطة مخصصات الإهتلاك واحتياطي ارتفاع أصول الأسعار الاستثمارية، أما الهدف الثاني فيتمثل في توسع المؤسسة وتنميتها من خلال ماتحوزه من أرباح غير موزعة وإحتياطات ، ومما سبق فإن التمويل الداخلي للمؤسسة هو عبارة عن مجموع الأموال المحتجزة بغض النظر عن تعدد أشكالها[3]

ب . مزايا التمويل الداخلي : للتمويل الداخلي مزايا عديدة نذكرها في الأتي : [4]

- إعطاء المؤسسة حرية الحركة تشبه الاستقلال الكلي عن المالكين والغير ، وقد يؤثر ذلك على الريعية، وذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية .
- تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

ج . عيوب التمويل الداخلي : كما أن للتمويل الداخلي مزايا فهو لا يخلو من العيوب، والتي نذكرها فيما يلي : [5]

- يؤدي الإعتماد على التمويل الداخلي فقط على إبطاء التوسع، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاح

---

[1] بن عزة هشام، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستيرفي الاقتصاد، جامعة وهران، 2012، ص 35

[2] جواد العبيدي، مقدمة في الإدارة المالية،دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن ، الطبعة الأولى،2017،ص 58-59

[3] نفس المرجع السابق، ص 59.

[4] منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي مذخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 289-290

[5] نفس المرجع السابق ، ص 291

- لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلة) في نشاط المنشأة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجي، مما يؤدي إلى إضعاف العائد المتحصل .

د. تكلفة التمويل الداخلي :

للتمويل الداخلي تكلفة كما لغيره من مصادر التمويل، وتكمن الصعوبة في قياس هذه التكلفة، ويعتبر التمويل عن طريق الأموال المحتجزة أهم مصادر التمويل الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، وتكلفة الأرباح المحتجزة تعادل نسبة المردود المطلوب مقابل المساهم العادي ، والسبب في ذلك يعود إلى ضرورة أخذ تكلفة الفرصة بعين الإعتبار، فالأرباح المحتجزة الصافية غير الموزعة والمتبقية في المؤسسة والتي تعود في الواقع للمساهمين العاديين، لأن المؤسسة تكون قد سددت فوائد الديون وكذلك فوائد الأسهم الممتازة، للمؤسسة أحد الخيارين المواليين، إما توزيع هذه الأرباح على حملة الأسهم العادية، أو إعادة استثمارها في المؤسسة.[1]

وعندما تتخذ إدارة المؤسسة قرارا باحتجاز هذه الأرباح ، تكون بذلك قد حجبت عن المساهم العادي فرصة استثمار تلك الأموال بنفسه في أي مجال أخر ، وبالتالي فإن ذلك يرتب على الإدارة ضرورة استثمار هذه الأرباح المحتجزة ، بحيث تحقق ربحا صافيا يعادل نسبة المردود المطلوب كحد أدنى، من قبل المساهم العادي ، إن كانت عاجزة عن تحقيق ذلك عليها ترك فرصة ذلك الاستثمار للمساهم العادي بنفسه.[2]

التمويل الخارجي:

أ . التمويل المباشر: تعتبر أحد طرق التمويل الخارجي، حيث تعبر عن العلاقة المباشرة بين المدخر والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي ، بمعنى أن الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية، تقوم بتوجيه فوائضها إلى الوحدات ذات العجز المالي، حيث تستطيع المؤسسات الاقتصادية الأخذ بطريقة التمويل المباشر على مستويين، يتمثل الأول في حصولها على القروض والتسهيلات الائتمانية من مورديها وزبائنها أو مؤسسات أخرى، ويتمثل المستوى الثاني في توظيف مدخرات الجمهور على شكل استثمار مالي في الأوراق المالية من أسهم وسندات وقيم مهجنة، إذ يمثل السهم حق ملكية لجزء من رأس مال المؤسسة المصدرة ، في حين أن السند يمثل حق الدائنية في ذمة المؤسسة المصدرة له ، في حين أن الورقة المهجنة هي مزيج بين السهم والسند.[3]

ب . التمويل غير المباشر : يعتبر أحد طرق التمويل الخارجي، الذي يتم من خلال الأسواق عن طريق مؤسسات الوساطة المالية، سواء كانت نقدية أو غير نقدية، حيث تتولى هذه المؤسسات مهمة جمع المدخرات النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، من عائلات ومؤسسات اقتصادية أخرى ، ثم تقوم بتوزيع ما جمعته من مدخرات على الوحدات المحتاجة، ويتجلى ذلك من خلال ماتمنحه من قروض للأشخاص الطبيعيين أو الإعتباريين، والقاعدة هنا أن مؤسسات الوساطة تقوم بقرض ما اقترضته، ونشير إلى أن هذه الطريقة التمويلية تستمد أهميتها من أن العديد من الوحدات الاقتصادية التي لها فوائض نقدية، قد تحجم عن القيام باستثمارات مباشرة لإعتبارات عديدة، أهممها الخوف من النتائج والمخاطرة وعدم الثقة، ولعل أن السبب في ذلك تفضيله هذه الوحدات للسيولة وعدم الرغبة في تجميد وظائفها.[4]

---

[1] منير شاكر محمد، وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 291

[2] نفس المرجع السابق.

[3] جواد العبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 61

[4] جواد العبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 63

المطلب الثاني : ماهية التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة إحدى الغايات التي تسعى دول العالم كافة إلى تحقيقها والوصول إليها، واتخاذ كل التدابير اللازمة لذلك ، باعتبار أنها الوسيلة الأمثل لتحقيق التقدم الحضاري المنشود بشتى صوره اقتصاديا، اجتماعيا وبشريا، مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد والثروات الطبيعية من الإستنزاف والتلوث، حيث يظل كوكب الأرض قادرا على الوفاء بمتطلبات التنمية وضمان دوامها للأجيال القادمة ،بالإضافة إلى ذلك فالتنمية المستدامة تمثل إحدى القيم الحضارية المرتبطة بأخلاقيات العمل مع البيئة والتعامل مع عناصرها ونظمها ومواردها.

الفرع الأول : نشأة التنمية المستدامة ومفهومها

أولا : نشأة التنمية المستدامة

تطورت نشأة التنمية المستدامة في الفترة مابين 1972 و 1992 من خلال سلسلة من المؤتمرات ، وقدم المفهوم لأول مرة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 ، وكان يعد أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم التنمية المستدامة على نطاق شامل وقد أثمر عن وضع سلسلة من التوصيات التي أدت إلى انتشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية لحماية البيئة، وفي عام 1983، اجتمعت الأمم المتحدة مع اللجنة العالمية المعنية للبيئة والتنمية برئاسة رئيس الوزراء النرويجي السابق غرو هارلم وقد تم تأسيس لجنة لمعالجة تزايد المخاوف من انهيار البيئة البشرية والموارد الطبيعية والآثار الناجمة عن هذا الإنهيار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبعد أربع سنوات نشرت المجموعة تقرير لمعالجة هذه القضايا بعنوان مستقبلنا المشترك قدم التقرير تحليلا دقيقا لحالة البيئة ونشر تعريف للتنمية المستدامة الأكثر استخداما، وكان أيضا علامة بارزة لمؤتمر قمة ريو الذي عقد في عام 1992 والذي وضعت فيه الأسس اللازمة للاندماج العالمي للتنمية المستدامة .[1]

فقد تطورت التنمية المستدامة تاريخيا حيث بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي حمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة سنة 1987.[2]

وقبل صدور هذا التقرير كانت هناك مجموعة من الملتقيات والتقارير التي اهتمت بالبيئة والمشكلات التي تهددها، وسنأتي على ذكر أهم المحطات التي أسست لمفهوم التنمية المستدامة، وساهمت في تطوره : [3]

- في 05 جويلية 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم ، حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية . وطالبت الدول النامية بالأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

---

[1] فاطمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر، 2016 ص 15.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو الزنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 21

[3] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 36-37

- في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحدق بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف من الكائنات الحيوانية والنباتية في طريقها إلى الإنقراض وأن ألوفا من الكائنات الحية غير المعروفة قد تكون اختفت نهائيا، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية قد أطلقت عام 1981 حوالي 990مليون طن من أول أوكسيد الكاربون في الهواء.[1]

- في سنة 1983 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء اللجنة العالمية للبيئة والتنمية Commission Mondial'' pour l'environnement et le Dèveloppement'' (CMED) هذه اللجنة التي تتكون من مجموعة من الشخصيات السياسية لمختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعينت رئيسة وزراء النرويج Herlem'' Brundtland'' رئيسة لهذه اللجنة [2].

- في 27 أفريل 1987 قدمت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (CMED)التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان **"مستقبلنا المشترك"**، بحيث تم تقديم تعريف للتنمية المستدامة ، وأكد التقرير أنه لايمكن الإستمرار في التنمية بالشكل الحالي وضرورة البحث عن تنمية لا تسبب أي ضرر بيئي، ولقد أشارت رئيسة وزراء النرويج"Brundtland" باعتبارها رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى مخاطر مشاكل البيئة العالمية المتفاقمة من عام لأخر نتيجة للنشاطات البشرية الغير مسؤولة ، ونبهت إلى ضرورة محاربة كافة أشكال الفقر في العالم والمشاكل الأخرى المتعلقة بشتى مجالات التنمية من الإنتاج والاستهلاك، ويعد تقرير'' Brundtland '' نقطة التحول الأساسية لبلورة المفهوم المحدد والدقيق للتنمية المستدامة .

- في جوان 1992 انعقاد قمة الأرض الأولى برعاية الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بالبرازيل[3]، وقد تم خلال هذا المؤتمر صياغة مايعرف بجدول أعمال القرن " أجندة 21 " وهي وثيقة تتكون من أربعين فصلا وتحتوي على أكثر من 2500 توصية، ترسم برنامج للعمل البيئي في القرن 21 وهدفها إرشاد الحكومات والدول إلى محاربة كافة أشكال الفقر .

- في سنة 1995 انعقاد أول دورة لمؤتمر الأطراف الموقعة على معاهدة المناخ في برلين حيث توصل هذا المؤتمر إلى التأكيد على أن كل الدلائل تشير إلى أن للإنسان تأثيرا واضحا على تغير مناخ الكرة الأرضية، وأنه في غياب سياسات محددة لمعالجة ظاهرة التغير المناخي، فإن معدل درجة حرارة الأرض سوف يرتفع بحوالي درجتين مئويتين مقارنة بعام 1990 وذلك بحلول سنة 2010.[4]

- في ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول "كيوتو" باليابان والذي هذف إلى الحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة والمسببة للاحتباس الحراري والتحكم في استخدام الطاقات المتجددة .[5]

---

[1] رابح حميدة ، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011، ص45.

[2] Catherine Aubertin et franck Dominique vivie, Le Développement Durable en jeux politique économique et Sociaux ,La documentation Française, IRD Edition, paris 2005,p.45.

[3] Octave gélinier et d'autres, Développement Durable pour une entreprise compétitive et responsable, 3éme édition, Esfediteur, cegos, France, 2005,p.31.

[4] رابح حميدة، مرجع سابق، ص 46 .

[5] عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف،2008،ص 37.

- في أفريل 2002 انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ والذي تمت خلاله مراجعة حصيلة استجابة العالم للتنمية المستدامة وذلك من خلال :[1]

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21.
- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة .

- في ديسمبر 2007 انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا وذلك لمناقشة الإضطرابات المناخية المتعلقة بسخونة الأرض، كما ركز المؤتمر على قضية فقراء العالم الثالث وقضية الأجيال المستقبلية.[2]وفيما يلي شكل يوضح نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

الشكل 1 : أهم التطورات في مفهوم التنمية المستدامة

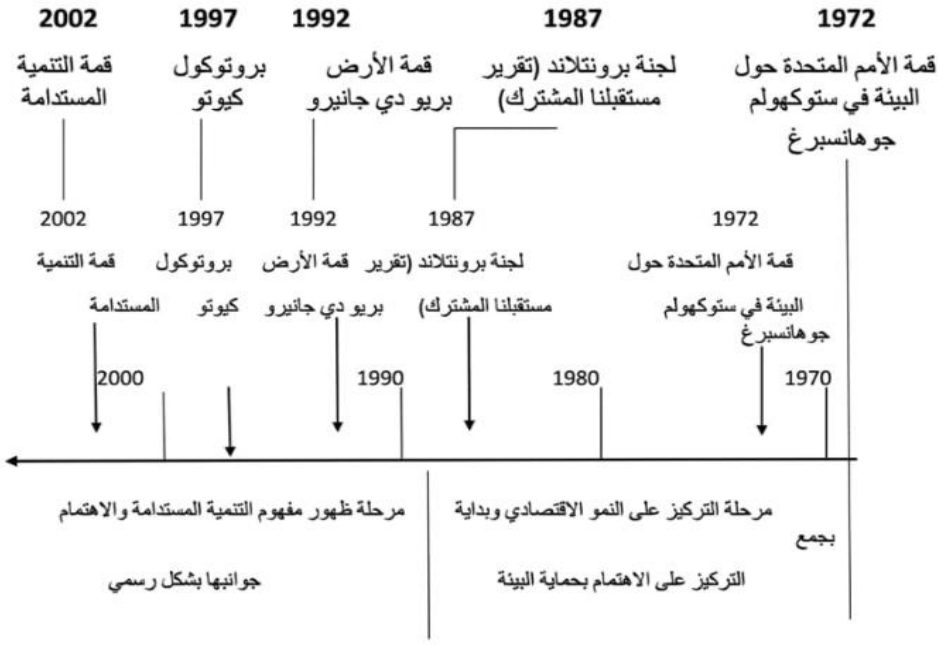

Source Alain Jounot, 100 questions pour comprendre et agir le développement Durable, Afnor, France, 2004,p16

[1] عماري عمار، مرجع سابق، ص 38 .

[2] خباية عبد الله، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ في مؤتمر ريوديجانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 79.

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة

كان مفهوم التنمية مرتبطا أساسا بالنمو الاقتصادي وبمدى فاعلية البرامج والخطط التنموية، لكن بعد الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة المستدامة أصبح الأمر يتعدى ذلك على اعتبارأن هذه الأخيرة تقوم على تحولات أساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،و البيئية وحتى السياسية وذلك من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية على أساس العدل والمساواة.

هناك تعاريف عديدة للتنمية المستدامة حيث يعتبر التعريف الذي أوردته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير " مستقبلنا المشترك" أول تعريف صريح ومؤسس لمصطلح التنمية المستدامة ، وقد جاء التعريف كما يلي : " التنمية المستدامة هي التنمية التي تسمح بتلبية حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم."[1]

وعرفت أيضا بأنها " التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر."[2]

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها " تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان رأس المال الشامل أ زيادته المستمرة عبر الزمن. "[3]

كما يعرفها وليم رولكزهاوس (W.Ruckelshaus)مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها"تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة،ذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة

هما عملية متكاملة وليس متناقضة."بالرجوع إلى هذا التعريف نلمس أنه يركز على الجانبين الاقتصادي والبيئي وعلى العلاقة الموجودة بينهما دون أن يبرز الجانب الاجتماعي لها.[4]

أما منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة فترى أن التنمية المستدامة هي "تنمية تتضمن إدارة والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية، بما يضمن إشباع الحاجات الإنسانية في الحاضر والمستقبل، هذه التنمية تتضمن أربعة عناصر: غير مضرة بيئيا، ملائمة تكنولوجيا، قابلة للتطبيق اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا."[5]

في حين عرفها قاموس ويبستر (Webster) على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا."[6]

ومما سبق يمكننا القول أن التنمية المستدامة تتضمن العناصر التالية :[7]

- الوفاء باحتياجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجياتها.

---

[1] Corinne gendron ,le développement durable comme compromis, presses del'Université du québec, canada, 2006p:166,disponible sur le sit: www.entrepotnumerique.com/o/7/p/40/excerp,consulté le 15/06/2013

[2] مراد، ناصر التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل ، جامعة البليدة، الجزائر، عدد26، 2010 ص 133.

[3] دوجلاس سوسيشت، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص13

[4] عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 23.

[5] Food and Agriculture Organization of the united Nations, conditions for sustainable development,is available on the site: http://www.fao.org/fishery/topic/13297/en on 16/06/2013

[6] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو الزنط، ،مرجع سبق ذكره ، ص 25

[7] عصام الحناوي ، البعد البيئي للتنمية المستدامة ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، الأكاديمية العربية للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت، 2006، ص 36

- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية للتعامل مع القضايا البيئية الأخذة في الظهور عملا بمبدأ " الوقاية خير من العلاج" فلقد ثبت أن هذا المبدأ أكثر فعالية وأقل كلفة من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.
- وضع سياسات للبيئة والتنمية نابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للاستمرار مع التركيز على تنشيطالنمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان ، والتعامل مع مشكلات النمو السكاني مع صون قاعدة الموارد وتنميتها، وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار

وقد حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة مايقارب العشرين تعريفا للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربعة مجاميع أساسية ، كما يلي :[1]

1. **التعريفات ذات الطابع الاقتصادي :** تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية ، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج ، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.
2. **التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني :** التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن، من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية.
3. **التعريفات المتعلقة بالجانب البيئي :** التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحمي الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية، وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية.
4. **التعريفات المتعلقة بالجانب التقني :** التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

ومنه يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي مجموعة من الخطوات التي تسمح بتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وذلك بالحفاظ على البيئة والاستعمال الأمثل لمواردها، من أجل حماية حق الأجيال القادمة فيها.

إذا التنمية المستدامة يتحدد وفق العلاقة التالية: [2]

التوازن البشري + الأمن المعيشي + الموارد +الطاقة النظيفة

[1] فلاح حسن شفيع، التنمية المستدامة، متاح على الموقع الالكتروني www.alnoor.se بتاريخ 26.02.2008

[2] مصطفى يوسف كافي ، السياحة البيئية المستدامة،دار رسلان، دمشق، 2014، ص 76

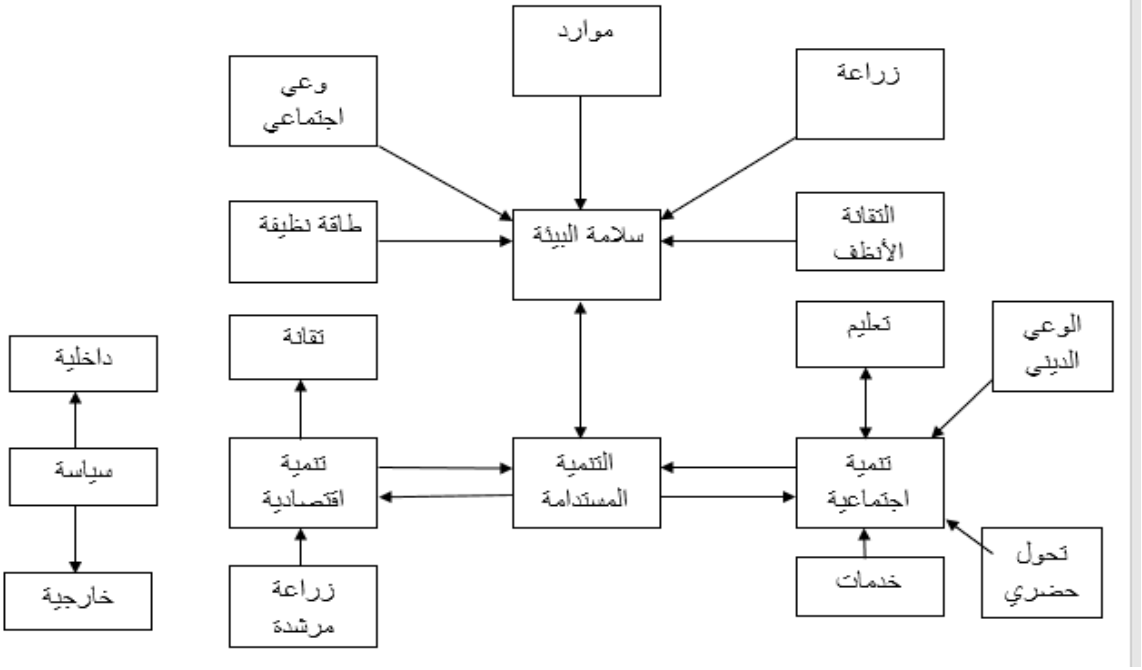

وبشكل عام يجب أن تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية قائمة على أساس قيم الحفاظ على البيئة وإطار منظومة بيئية متكاملة هدفها مردود التنمية المستدامة الإيجابي

التنمية المستدامة = (البيئة السليمة +التنمية الاقتصادية + التنمية الاجتماعية

الشكل 2 : أساسيات أبعاد التنمية المستدامة

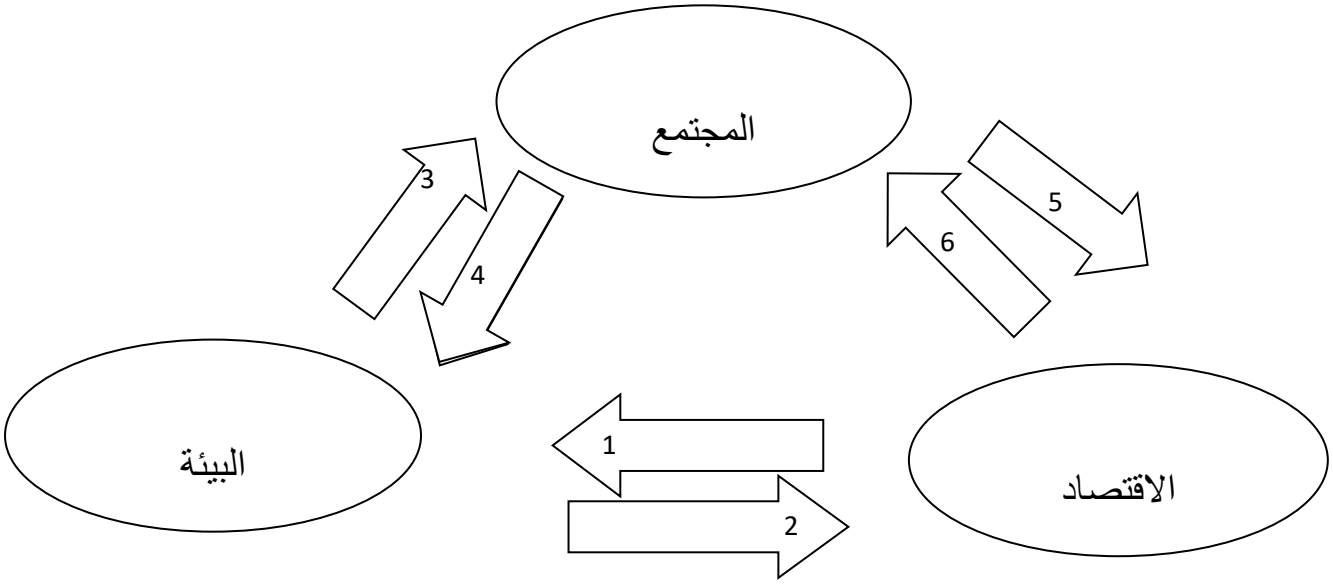

المصدر : مصطفى يوسف كافي،التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص 59

كما تعرفها منظمة التعاون والتنمية الأوربية OCDE أن مفهوم التنمية المستدامة تشمل ثلاث أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي متحدة كما لاحظناه في الشكل رقم (2) :

بحيث أن :

1. تأثير النشاط الاقتصادي على البيئة (مثال ذلك إستعمالات الموارد، التلوث الذي يطرحه، النفايات).
2. الخدمات التي تقدمها البيئة للاقتصاد (مثال ذلك: الموارد الطبيعية ومشاركتها في الفاعلية الاقتصادية).
3. الخدمات التي تقدمها البيئة للمجتمع (مثال ذلك: ماتقدمه من موارد ومشاركتها في الصحة وتحقيق شروط الحياة والعمل).
4. التأثيرات الناجمة من المتغيرات الاجتماعية على البيئة (مثال ذلك : النمو الديمغرافي، طبيعة الاستهلاك، التعليم والتكوين في الجوانب البيئية، الإطار المؤسسي والقانوني).
5. التأثيرات الناجمة من المتغيرات الاجتماعية على الاقتصاد (مثال ذلك: قطاع اليد العاملة، الكثافة السكانية، المستوى التعليمي والتكوين، ومستوى الاستهلاك).
6. تأثير النشاط الاقتصادي على المجتمع (مثال ذلك : مستوى الدخل، العدالة، العمل)

على غرار ماتم التطرق إليه من أدبيات في التنمية المستدامة فقد خلصنا وحسب رأينا إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتحقق في ظل الأبعاد الموضحة في الشكل الموالي :

الشكل 3 : مفهوم التنمية المستدامة

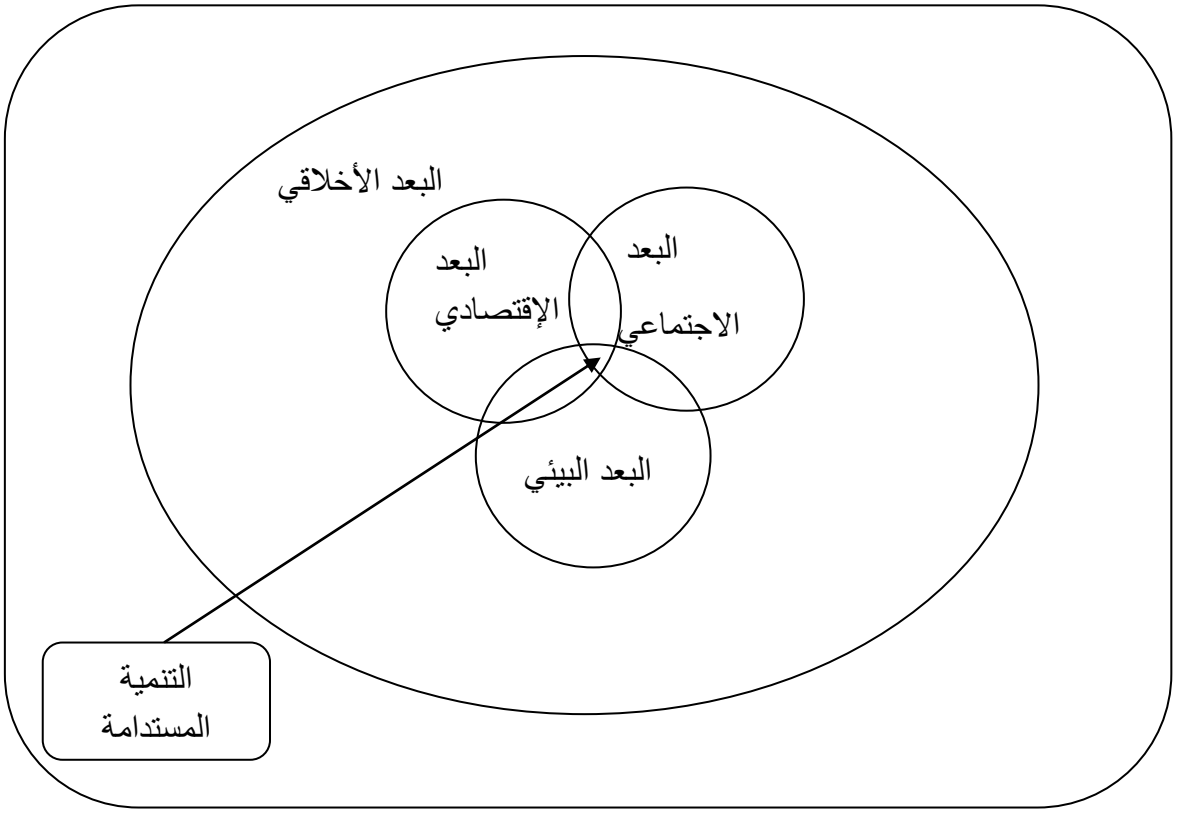

المصدر: مصطفى يوسف كافي ، التنمية المستدامة ، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ص 60

على ضوء ماسبق يمكننا القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي، والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو بما يكفل تلبية احتياجات الإنسان، دون التأثير سلبا على النظام البيئي وقاعدة الموارد الطبيعية، فهي تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وكذا حماية البيئة .

الفرع الثاني : مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

حدد جدول أعمال القرن أو ما يعرف "بالأجندة 21"، المنبثقة عن قمة الأرض بريو ديجانيرو سنة 1992، سبة وعشرون مبدأ لتوجيه مختلف الجهات الفاعلة نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولكن مع مرور الوقت وتطور الفكر التنموي، طرأت تغيرات نوعية على بعض المبادئ، وطورت مبادئ أخرى جديدة من طرف بعض الخبراء والمتخصصين، لتتكيف مع الظروف الراهنة وتم حصرها فيما يلي:[1]

1-مبدأ الحيطة والحذر: يعني حماية البيئة العالمية من التلوث والتدهور عن طريق رسم سياسات واتخاذ الإجراءات الاحترازية وتطبيقها بشكل واسع من طرف مختلف الدول والحكومات والمؤسسات.

2- مبدأ الوقاية : وذلك بإدماج البيئة كعنصر إستراتيجي في مختلف النشاطات الاقتصادية والبشرية من أجل تقليص انبعاث المواد الضارة للبيئة، أو إلغائها قبل صدورها إن كان ذلك ممكنا، وكذلك تطوير المنتجات بشكل ملائم بيئيا ، وترقية النشاطات الاقتصادية المختلفة بشكل لايلوث البيئة من البداية.

3- مبدأ الملوث الدافع : هذا المبدأ يفرض على السلطات الحكومية لمختلف الدول وعلى المؤسسات الدولية أن تتخذ إجراءات وتدابير من أجل إلزام المتسببين في التلوث البيئي بتحمل مسؤولياتهم اتجاه ذلك سواء كانوا مؤسسات أو دول[2].

4- مبدأ التضامن : ويعبر هذا المبدأ على مستويين ، إما مكانيا بالتضامن بين الدول المتطورة والنامية (العلاقات بين الشمال والجنوب) أو زمنيا عن طريق التضامن بين الأجيال.

5- مبدأ ترشيد الإنتاج والاستهلاك : أي تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة، حتى تتلاءم أكثر مع معايير الاستدامة وتقليل أثارها السلبية من الناحيتين الاجتماعية والبيئية .[3]

6- مبدأ المشاركة الشعبية : فالتنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط للتنمية المستدامة ووضع سياسات تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي ، أي على مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل (Development From Bellow) يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية

[1] Octave Gélinier et d'autres, op.eit, p.28.
[2] Alain Jounot, 100 Questions Pour Comprendre et agir le développement durable, Afnor, France,2004 ,p.4.
[3] Yvette Lazzeri, le développement durable Du concept à la mesure, L'harmattan , paris,2008,p23.

التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات الإعداد والتنفيذ ومتابعة الخطط.

7- مبدأ استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة : وهذا كون أسلوب النظم أو المنظومات يعد شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة، وهو أسلوب متكامل بهدف المحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودون أن يقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يؤدي إلى إنجراف التربة وتعريتها، من جانب أخر فإن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من بلدان العالم هي المسؤول المباشر والرئيسي عن تدهور التربة واجتثاث الغابات .[1]

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة

للاستدامة مجموعة من الأهداف تم تقديمها كقاعدة معرفية عريضة من قبل الأمم المتحدة في عام 2015 تحت عنوان "خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تحول عالمنا"والتي تضمنت 17 هدفا تضم 169 غاية، وقد أكدت الجمعية على أن الغرض من هذه الأهداف والغايات التي تتضمنها هو مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز مالم يتم تحقيقه، وكذلك التأكيد على أعمال حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان، وكذلك تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، وكذلك أكدت الجمعية على أن تلك الأهداف بغاياتها متكاملة ولا يمكن تجزئتها، لتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الثلاث ودعم جهود استدامتها، وهذه الأهداف تتمثل فيما يلي :

- القضاء على الفقر، أي "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان".
- القضاء التام على الجوع، أي "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة".
- الصحة الجيدة والرفاه، أي ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".
- التعليم الجيد، أي"ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع".
- المساواة بين الجنسين، أي "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".
- المياه النظيفة والنظافة الصحة، أي"ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع".
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، أي"ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد، أي "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع".
- الصناعة والإبتكار والبنية التحتية، "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار".
- الحد من أوجه عدم المساواة، أي "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها"
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة، أي "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو الزنط، مرجع سبق ذكره، ص.31.

- الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، أي "ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة".
- العمل المناخي، أي "اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وأثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة".
- الحياة تحت الماء، أي "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق تنمية مستدامة".
- الحياة البرية، أي "حماية النظم البيئية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي".
- السلام والعدالة والمؤسسات القوية أي "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".
- عقد الشراكة لتحقيق الأهداف، أي "إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة".[1]

المبحث الثاني : علاقة التمويل بالتنمية المستدامة.

تعد العلاقة بين التمويل والتنمية المستدامة علاقة تكاملية، حيث يمثل التمويل الأداة الأساسية لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحقق الاستدامة، فالتنمية المستدامة تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم والصحة والطاقة النظيفة، وهو مايستدعي وجود نظام تمويلي فعال قادر على توفير الموارد المالية اللازمة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها، كما أن توجيه التمويل نحو المشاريع الإنتاجية والمستدامة يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.[2]

وتزداد أهمية التمويل في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية المعاصرة، حيث تحتاج الدول إلى سياسات تمويلية فعالة تدعم المشاريع التنموية وتساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، ومن هنا يظهر دور التمويل في دعم المشاريع التنموية وتعزيز العلاقة بين السياسات التمويلية وأهداف التنمية المستدامة.[3]

المطلب الأول : مساهمة التمويل في دعم المشاريع التنموية.

يلعب التمويل دورا محوريا في دعم المشاريع التنموية، حيث يوفر الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويساهم التمويل في تعزيز الإستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وهو مايتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف أبعاد التنمية.[4]

كما أن التمويل يساهم في دعم المشاريع الإنتاجية والخدمية، ويعمل على تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الأساسية، ويؤدي ذلك إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يجعل التمويل أحد أهم الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.[5]

---

[1] سيف ضياء دعير، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد (نماذج مختارة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق، بغداد، الجادرية، ص 16-17

[2] يوسف كافي، التنمية المستدامة، دارحامدن عمان،2017، ص66

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،2019، ص 41

[4] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المستدام، الدار الجامعية، 2018، ص 90.

[5] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل، عمان، 2015، ص 132.

الفرع الأول : مساهمة التمويل في المشاريع الاقتصادية.

يساهم التمويل في دعم المشاريع الاقتصادية من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المؤسسات الإنتاجية وتطويرها، كما يساهم في تمويل الإستثمارات في القطاعات الحيوية مثل الصناعة والزراعة والخدمات ، ويساعد ذلك على زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وهو ما يمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة.[1]

كما يؤدي التمويل دورا مهما في تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، حيث يساعد على توجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية، ويساهم ذلك في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يدعم تحقيق التنمية المستدامة.[2]

ويعمل التمويل كذلك على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه المؤسسات في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية، كما أن توفير التمويل المناسب لهذه المؤسسات يساعد على زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.[3]

إضافة إلى ذلك يساهم التمويل في تطوير البنية التحتية الاقتصادية مثل الطرق والموانئ والطاقة والاتصالات، والتي تعد من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤدي تحسين البنية التحتية إلى زيادة الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي.[4]

الفرع الثاني : مساهمة التمويل في المشاريع الاجتماعية.

يساهم التمويل في دعم المشاريع الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتم توجيه الموارد المالية نحو قطاعات التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية، ويساعد ذلك على تحسين جودة الحياة وتقليل الفقر والبطالة، وهو ما يمثل أحد أهداف التنمية المستدامة.[5]

كما يساهم التمويل في تطوير قطاع التعليم من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية وتوفير التجهيزات اللازمة وتحسين جودة التعليم، ويؤدي ذلك إلى تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للأفراد، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.[6]

ويؤدي التمويل أيضا دورا مهما في دعم القطاع الصحي من خلال إنشاء المستشفيات وتطوير الخدمات الصحية وتمويل برامج الرعاية الصحية، ويساعد ذلك على تحسين المستوى الصحي للسكان وزيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.[7]

كما يساهم التمويل في دعم برامج الحماية الاجتماعية وتمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يساعد على تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويؤدي ذلك إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.[8]

---

[1] محمد عبد الحليم عمر، التمويل والتنمية الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، 2010، ص 55.
[2] أحمد ماهر ، إدارة التمويل، الدار الجامعية، 2012، ص 104.
[3] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، واشنطن، 2020، ص 61.
[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 95.
[5] يوسف كافي، مرجع سابق، ص 72.
[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 52.
[7] محمد مطر، مرجع سابق، ص 140.
[8] أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 121.

الفرع الثالث : مساهمة التمويل في المشاريع البيئية.

يعتبر التمويل من أهم الأدوات التي تساهم في دعم المشاريع البيئية وتحقيق الاستدامة البيئية، حيث يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، ويشمل ذلك تمويل مشاريع الطاقة المتجددة ومعالجة النفايات وترشيد استخدام المياه والطاقة.[1]

كما يساهم التمويل الأخضر في تشجيع الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة، حيث يتم تقديم الحوافز المالية للمؤسسات التي تعتمد التكنولوجيا النظيفة، ويساعد ذلك على تقليل التلوث وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.[2]

ويعمل التمويل كذلك على دعم السياسات البيئية من خلال تمويل برامج حماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، كما يساهم في تطوير مشاريع النقل المستدام والطاقة النظيفة، مما يساعد على تحقيق التنمية المستدامة.[3]

إضافة إلى ذلك يساهم التمويل في دعم الابتكار البيئي وتطوير التقنيات الحديثة التي تساعد على تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ويؤدي ذلك إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.[4]

المطلب الثاني : العلاقة بين سياسات التمويل والتنمية المستدامة.

تعتبر سياسات التمويل من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التي تحقق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة مع الحفاظ على البيئة، كما تعمل السياسات التمويلية على تعبئة المدخرات المحلية وجدب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي يعزز فرص تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.[5]

كما أن السياسات التمويلية الفعالة تساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، من خلال توجيهها نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويساعد ذلك على تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويعزز من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام ومستقر.[6]

الفرع الأول : السياسات التمويلية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

تلعب السياسات التمويلية دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تعمل على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما تساهم هذه السياسات في تشجيع الادخار الوطني وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.[7]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 118.
[2] البنك الدولي، مرجع سابق، ص 67.
[3] يوسف كافي، مرجع سابق، ص 81.
[4] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 74
[5] يوسف كافي، مرجع سابق، ص 88.
[6] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 132
[7] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 63

كما تساعد السياسات التمويلية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل المناسب لها، حيث تعتبر هذه المؤسسات من أهم محركات النمو الاقتصادي، وتساهم هذه المؤسسات في خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.[1]

إضافة إلى ذلك تعمل السياسات التمويلية على تحسين بيئة الاستثمار من خلال توفير الحوافز المالية وتسهيل الحصول على التمويل، ويساهم ذلك في جدب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام.[2]

كما تساهم السياسات التمويلية في تطوير الأسواق المالية وتعزيز دور المؤسسات المصرفية في تمويل المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي يساعد على زيادة كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق التنمية المستدامة.[3]

الفرع الثاني : السياسات التمويلية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

يسهم الشمول المالي في إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.

وهكذا يمكن القول إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة ، وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.[4]

تساهم السياسات التمويلية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان، حيث يساعد التمويل في تحسين الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل وتقليل الفقر، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي ويحقق التنمية المستدامة.[5]

توفير المصادر للدول النامية من أجل برامج بناء قدرات خاصة تعزيزا لجدول الأعمال ويمكن أن تستهدف هذه البرامج خاصة بناء المؤسسات ووضع السياسات والتشريعات، كما أنها قد تساعد الدول النامية على انشاء البنية التحتية الإدارية والتنظيمية المناسبة لتنفيذ برامج وسياسات تنمية مستدامة. [6]

كما تعمل السياسات التمويلية على دعم الفئات الهشة من خلال تقديم التمويل الميسر للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل، ويساهم ذلك في تقليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.[7]

---

[1] البنك الدولي، مرجع سابق، ص 72.
[2] أحمد ماهر، مرجع سابق، ص 128
[3] محمد مطر، مرجع سابق، ص 155.
[4] عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ص 2
[5] يوسف كافي، مرجع سابق، ص 94.
[6] رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان،عمان،دار زهران، الطبعة الأولى،2015، ص 32
[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،2019، ص 59.

كما أن السياسات التمويلية تساهم في دعم برامج الحماية الاجتماعية وتمويل مشاريع التنمية المحلية ، مما يساعد على تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ويؤدي ذلك إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

إضافة إلى ذلك يساهم التمويل في دعم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تمويل برامج التعليم والتدريب، مما يؤدي إلى تحسين مهارات الأفراد وزيادة إنتاجيتهم ويساعد ذلك على تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.[2]

الفرع الثالث : السياسات التمويلية وتحقيق الاستدامة البيئية.

تلعب السياسات التمويلية دورا مهما في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الصديقة للبيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة والنقل المستدام وإدارة النفايات، حيث يساعد التمويل في تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

كما تساهم السياسات التمويلية في تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة من خلال تقديم الحوافز المالية للمؤسسات التي تعتمد الإنتاج النظيف، ويساعد ذلك على تقليل الانبعاثات الملوثة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

كما تعمل الحكومات على تبني سياسات تمويلية خضراء تهدف إلى دعم المشاريع البيئية، مثل تقديم القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية للمشاريع الصديقة للبيئة، ويساهم ذلك في تعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك يساهم التمويل في دعم برامج حماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، وتمويل مشاريع ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، ويؤدي ذلك إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة.

المطلب الثالث : متطلبات تعزيز كفاءة أدوات التمويل لتحقيق التنمية المستدامة.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير أدوات تمويلية فعالة قادرة على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية، كما أن تحسين كفاءة أدوات التمويل يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، وهو ما يمثل جوهر التنمية المستدامة.[3]

كما أن تعزيز كفاءة أدوات التمويل يتطلب تطوير السياسات التمويلية ومصادر التمويل وتحسين أداء المؤسسات المالية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، ويساهم ذلك في زيادة فعالية التمويل وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.[4]

الفرع الأول : مصادر تمويل التنمية المستدامة

تتمثل مصادر التمويل المتعارف عليها للتنمية المستدامة في التمويل المحلي العمومي والتمويل المحلي الخاص والتمويل الدولي العمومي والتمويل الدولي الخاص والتمويل المختلط ويمكن تلخيصها فيما يلي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 140.
[2] محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 78.
[3] يوسف كافي، مرجع سابق، ص 110.
[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 160.

أولا: التمويل المحلي العمومي: إن التمويل المحلي للتنمية المستدامة يتطلب ما يلي:

- حتمية تعبئة الأموال العامة ذات المنشأ الوطني حيث يجب أن تكون النظم الضريبية عادلة وفعالة وشفافة، غير أن التدابير التي تتخذها البلدان في هذا الإتجاه يجب أن تصاحبها جهود للتعاون الدولي في مكافحة التهرب الضريبي وتدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، كما أن المساعدة العمومية للتنمية يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز القدرة على تعبئة الموارد الوطنية.
- الإدارة المالية الرشيدة ومكافحة الفساد والإلتزام بالشفافية عنصران حاسمان للإدارة الفعالة للميزانية، كما ينبغي مراعاة معايير التنمية المستدامة في جميع مراحل عملية الميزانية، ويجب إلغاء الإعانات غير المثمرة وتقديم التعويضات للفقراء، مع زيادة تعزيز قدرات إدارة الديون حيث يجب على واضعي السياسات النظر في إنشاء بنوك تنمية وطنية قادرة على توفير التمويل الطويل الأجل للتنمية المستدامة وجمع رأس المال الخاص.

ثانيا: التمويل المحلي الخاص للتنمية المستدامة : ويحتاج التمويل المحلي الخاص التركيز على :

أ/ الأموال الخاصة المحلية: دراسة التدابير التي تيسر حصول الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل الشامل والحصول على الإئتمان، وكطلك تطوير الأسواق المالية، وللمؤسسات المالية بجميع أنواعها دور تؤديه سواء كانت بنوك للتمويل الصغير أو بنوك بريدية أو تعاونية أو بنوك تنموية أو مؤسسات بنكية تقليدية، ويجب إتباع أساليب مبتكرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب/ ملائمة المناخ للإستثمار : حيث أن تعزيز السياسات الوطنية و ترسانة القوانين والأنظمة البيئية والمؤسسية يوفر للحكومات وسائل فعالة لتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص، وبشكل عام يجب أن يوفق التنظيم والسياسات بين الوصول إلى الإئتمان والخدمات المالية والإدارة السليمة للمخاطر وتعزيز إستقرار الأسواق المالية، مع ضرورة النظر في إعتبارات ومعايير التنمية المستدامة في مجال الإستثمار المحلي، وقد تكون هناك حاجة إلى تجاوز المعايير القائمة، التي كثيرا ماتكون إختيارية.

ثالثا: التمويل الدولي العام للتنمية المستدامة : تندرج ضمن هذا المصدر العديد من النقاط منها: أنه ستظل الأموال العامة ذات المنشأ الدولي بما في ذلك المعونة وصناديق المناخ وأنواع المساعدة الأخرى ذات أهمية حاسمة لتمويل التنمية المستدامة، كما ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها بالكامل وفي أقبل وقت ممكن.

ضف إلى ذلك ضرورة تماشي التدفقات مع نوع الإستثمار ومستوى التنمية في البلد المعني، وينبغي توفير الدعم الكافي للخدمات العامة الأساسية في أفقر البلدان ودعم مشاريع الهياكل الأساسية ومشاريع المناخ وغيرها من المجالات التي يتعين دعمها، كما يجب زيادة فعالية التعاون الإنمائي، فضلا عن تصميم طرق تمويل مبتكرة تساهم في التنمية المستدامة، مع إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يمكن أن يكمل تمويل التنمية التقليدي.

رابعا: التمويل الدولي الخاص :

- للصناديق الخاصة الدولية دور هام تؤديه وعليه يجب إتخاذ تدابير لإزالة الحواجز التي تعترض الإستثمار الخاص،بما في ذلك المؤسسات المستثمرة في الأجل الطويل كصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية، وللحماية من المخاطر المرتبطة بأنواع معينة من التدفقات المالية في الوقت نفسه.

- يجب إدارة تدفقات رأس المال الخاص بهدف الإستثمار طويل الأجل، ويمكن للسياسات العامة أن تؤدي دورا في ذلك وعليه هناك حاجة إلى إدارة تدفقات رأس المال غير المستقرة وتنسيق العمل الدولي لتحسين إدارة السيولة المالية.
- توجيه التمويل الخاص إلى الإستثمار طويل الأجل في التنمية المستدامة، كما يجب أن يطبق المستثمرون معايير العمل الأساسية التي وضعتها منطقة العمل الدولية، وأن يتواصلوا بشأن المؤشرات الاقتصادية والبيئية والإجتماعية والحكم الراشد وأن يجعلوا من معايير التنمية المستدامة جزءا أساسيا من إستراتيجياتهم.

خامسا: التمويل المختلط :

- ولن يتمكن القطاعان العام والخاص وحدهما من تلبية جميع الإحتياطات التمويلية، بيد أنه يمكن تصور التمويل المختلط الذي يجمع بين رأس المال والموارد العامة والخاصة في سياق الشراكات الإبتكارية.
- بدل جهد لبناء قدرات تركز على تنمية المهارات المحلية وتبادل بيانات تجارب الدول، سواء كانت ناجحة أم فاشلة.
- إتباع مقاربات مبتكرة تشجع الإستثمار طويل الأجل ولا سيما في البنى التحتية، عن طريق إنشاء صناديق ومنصات وطنية وإقليمية لأغراض الإستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص وتجميع المخاطر، ويمكن للبنوك الوطنية التنموية أيضا أن تؤدي دورا هاما في هذا المجال.[1]

الفرع الثاني : تطوير أدوات التمويل المستدام.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تطوير أدوات التمويل المستدام مثل التمويل الأخضر والتمويل الإسلامي والتمويل الأصغر، حيث تساهم هذه الأدوات في دعم المشاريع التنموية وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما يساهم التمويل الأخضر في تمويل المشاريع البيئة مثل الطاقة المتجددة والنقل المستدام،حيث ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة ركائز (أبعاد) أساسية ، ركيزة اجتماعية وركيزة اقتصادية وركيزة بيئية، يحقق التناسق والتكامل بين هذه الركائز أهداف التنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر كما تم تعريفه والاتفاق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) يعتبر جزء من الركيزة الاقتصادية التي تحقق، بتداخلها مع الركيزتين الاجتماعية والبيئية، تقدما في طريق التنمية المستدامة، فالاقتصاد الأخضر يتضمن استثمارات في أنشطة تسمى أنشطة خضراء في مختلف القطاعات وفقا لأولويات كل دولة وظروفها ينتج عنها نمو اقتصادي ورفاه اجتماعي (زيادة الدخل القومي ودخل الأفراد وزيادة فرص العمل وتخفيف حدة البطالة) مع الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي قادرا على توفير مدخلات التنمية والتصرف في مخرجاتها، كما أنه إقتصاد يعتمد على مصادر طاقة منخفضة الكربون وبالتالي فإن انبعاثاته أيضا منخفضة الكربون [2].

بينما يلعب التمويل الإسلامي وبالخصوص التمويل التكافلي دور جد فعال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، من خلال التعاون بين القطاعات الاجتماعية والإقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها كل قطاعات المجتمع، فهناك علاقة تجمع بين التنمية المستدامة وصيغ التمويل الإسلامي فمثلا صيغة

[1] Nations Unies, Rapport du Comité intergouvernemental d'experts sur le financement du développement durable, 2015, p 5-8, voir le site: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/03/SummaryICESDF_Fr.pdf, Vu le: 14-10-2021.

[2] حسام الدين نجاتي، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، فبراير2014، ص 104

المشاركة والمضاربة تساهمان بشكل فعال في تحقيق الأبعاد المتكاملة للتنمية والتي بدورها تهدف إلى استدامة سبل المعيشة، تحسين نوعية الحياة البشرية وإشباع حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية فالعلاقة بين التنمية المستدامة وصيغ التمويل الإسلامي التي تهدف إلى مكافحة وتقليل ظاهرتي الفقر والبطالة، فهده الصيغ تعمل على زيادة وتنويع الاستثمار لإشباع حاجات الأفراد والتقليل من تكاليف الإنتاج. يساهم التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الإنتاجية القائمة على المشاركة في المخاطر، ويؤدي ذلك إلى تعزيز التنمية المستدامة.[1]

كما يمكن للتمويل الأصغر أن يكون الدعامة الأساسية لتحقيق الرفاء والتنمية الاجتماعية من خلال تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر وبالتالي تحقيق مدا خيل دائمة لفئة كبيرة من المجتمع من عديمي الدخل أو من دوي الدخول الضعيفة والمتوسطة وتحويل هذه الفئة من فئة مدعومة من طرف الدولة إلى فئة مكتفية ذاتيا وذات إنتاجية بدل من اتخاذ سياسة الدعم التي تستنزف موارد الخزينة العمومية دون تكوين قيم مضافة ، مما يساعد على تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويؤدي ذلك إلى تحقيق التنمية المستدامة.[2]

الفرع الثالث : تحسين كفاءة المؤسسات المالية.

يحضى موضوع التنمية المستدامة باهتمام متزايد من قبل المؤسسات المالية عبر العالم، من خلال حرصها على التأكد من احترام المؤسسات الاقتصادية لمجموعة من المعايير ذات الطابع الاجتماعي والبيئي، بالتوازي مع الأهداف الربحية، قصد ضمان التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمؤسسة أو المشروع الممول

وبذلك أصبحت سياسات المؤسسات المالية في مجال تمويل المشاريع تهتم بشكل خاص بالاستثمار المسؤول اجتماعيا حيث صارت هذه الأخيرة تهتم أكثر من أي وقت مضى بتمويل المشاريع التي تهدف، وبالتوازي مع البحث عن الربح المالي، إلى ضمان احترام مجموعة من المعايير غير المالية ذات الطابع الاجتماعي أو البيئي،على غرار حسن التصرف في الموارد البشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والمساهمة في برامج تنموية إنسانية وخيرية مقابل استبعاد كل نشاط أو قطاع لا يأخذ البعد الأخلاقي أو الاجتماعي أو البيئي بعين الاعتبار.

تعتمد المؤسسات المالية معايير متعلقة بحوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى معايير ذات طابع إجتماعي وأخرى ذات طابع بيئي، تتعلق هذه المعايير بالأساس بطرق التسيير والرقابة بالمؤسسة وبمختلف العلاقات بين هياكل التسيير والمساهمين ومختلف أصحاب المصالح، إذ تقوم المؤسسات المالية في إطار تمويل المشاريع بتحليل حسن التسيير وجودة العلاقات القائمة بين المؤسسة والمساهمين خصوصا فيما يتعلق بالشفافية المالية ومكافحة الفساد، كما يؤثر نشاط المؤسسة كمشروع استثماري على عديد الأطراف، على غرار العمال والمجتمع المدني وذلك في ما يتعلق بحقوق الإنسان وبالمعايير الدولية للشغل ، حيث تزايد اهتمام المؤسسات المالية بالمسائل المتعلقة بالتنوع وقوة الاختلاف في ميدان العمل بالإضافة إلى الاعتبارات المتعلقة بحماية المستهلك وبتأثير المشروع الاستثماري على صحة ورفاهية العاملين به وعلى المجتمع بصفة عامة.

لضمان التمويل المسؤول الذي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعتمد المؤسسات المالية عددا من المقاربات باختبار المؤسسات المالية لمواضيع نشاط محددة وقطاعات معينة ذات مردودية عالية من الناحيتين البيئية والاجتماعية، لتتولى تمويلها وكأمثلة لمواضيع النشاط التي تستأثر باهتمام المؤسسات المالية لمردوديتها العالية في المجال البيئي،

[1]" مجلة إقتصاد المال والأعمال "، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

[2]عبد الرزاق خليل، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الملتقى الاقتصادي، نشرة شهرية، تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، العدد 22 ماي 2007.

يمكن أن نذكر الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد في الطاقة والطاقات المتجددة والاقتصاد في المياه ومعالجة وتثمين النفايات، أما في المجال الاجتماعي، نذكر تمويل المشاريع المتعلقة بإسداء خدمات للفئات الضعيفة والمشاريع المتعلقة بالصحة والتعليم ومكافحة الفقر.

تقوم المؤسسات المالية باختيار المؤسسات التي يتأكد إلتزامها بمجموعة محددة من المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، بصرف النظر عن قطاعات نشاطها، وبذلك يتم تمويل المؤسسات التي يثبت تبنيها لأفضل الممارسات في المجالين الاجتماعي والبيئي على غرار حسن التصرف في الموارد البشرية والإقتصاد في الطاقة والمحافظة على المحيط، كما تتولى المؤسسات المالية استبعاد نشاطات أو شركات معينة والإمتناع عن تمويلها، بالاعتماد على المعايير السابقة الذكر، وبذلك تتجنب الصناديق الإستثمارية تمويل قطاعات إقتصادية لا تأخذ البعد الأخلاقي أو البيئي بعين الإعتبار، فنجاح المؤسسة لم يعد مقتصرا على مدى ربحيتها ومركزها المالي بقدر ماأصبح يعتمد على مدى تمكنها من تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، كل ذلك من خلال اعتماد مبادئ التنمية المستدامة في مختلف الأوجه المتعلقة بأنشطتها وعلاقاتها بمختلف الأطراف التي يمكن أن تتأثر من تلك الأنشطة.[1]

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة .

نظرا للإهتمام الواسع الذي حضي به كل من موضوعي التمويل والتنمية المستدامة ، تعددت الدراسات والأبحاث ، حيث أنه في هذا المبحث سنتطرق لبعض ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة وعلاقتها بموضوع دراستنا، وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، كما يسعى المبحث إلى تقديم رؤية شاملة للدراسات السابقة التي تناولت تجارب عربية وأجنبية في هذا المجال.كما سنحاول تقديم مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية مع القيمة المضافة للبحث.

المطلب الأول : الدراسات السابقة.

حضيت دراسة التمويل والتنمية المستدامة في الجزائر إهتمام كبير من قبل الباحثين فيما يلي بعض الدراسات حول التمويل والتنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الأول : الدراسات السابقة عربيا

1)الدراسة الأولى : الباحثة مدي راضية ، مقال علمي مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات" جوان 2018، العدد الثالث عشر، والذي كان تحت عنوان : دور التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وهدفت الدراسة إلى إبراز أهمية التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، باعتبار أن التنمية المستدامة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة واقع التنمية المستدامة ومصادر تمويلها في الجزائر،وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر تبنت برامج تنموية متعددة،مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمشاريع المنجزة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أكدت أن التمويل يمثل الركيزة الأساسية لإنجاح هذه البرامج، وأن محدودية الموارد المالية تشكل أحد أهم العوائق أمام تحقيق التنمية المستدامة،وأوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر التمويل، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المالية، وتطوير القطاع المالي بما يساهم في دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر.

[1] https://bayanealyaoume.press.ma /.html

2) الدراسة الثانية : مقال للباحثين سارة بوضياف وعبد المالك بوضياف ، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2018، المجلد 3، العدد 1، ص 89-104 ، والذي كان تحت عنوان " التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "، عالجت الدراسة إشكالية مدى مساهمة التمويل الإسلامي في دعم وتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والبيئية،وهدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة ، مع إبراز دوره الفعال في تمويل المشاريع الإنتاجية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما تبرز أهمية الدراسة في كون التمويل الإسلامي يمثل آلية تمويلية أخلاقية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدعم الاستثمارات الحقيقية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة، واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي. ، توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توجيه الأموال نحو الإستثمار الحقيقي ودعم المشاريع الإنتاجية، وتعزيز العدالة الاجتماعية عبر أدوات الزكاة والوقف، إضافة إلى قدرته على الحد من المضاربات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يجعله أحد البدائل التمويلية الفعالة لدعم التنمية الشاملة.

3) الدراسة الثالثة : رقية حدادو، مقال علمي مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 2021، المجلد 5 ، العدد الثاني، ص 52-71 تحت عنوان التمويل الأخضر كأحد أدوات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، عالجت الدراسة مدى مساهمة التمويل الأخضر كأداة من أدوات الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التمويل الأخضر وعلاقته بالاقتصاد الأخضر مع إبراز دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، وتنبع أهمية الدراسة من خلال الحاجة إلى توجيه التمويل نحو المشاريع الصديقة للبيئة في الجزائر، مع إبراز دور المؤسسات المالية في دعم الاقتصاد الأخضر ومساعدة صناع القرار في تبني سياسات تمويلية بيئية فعالة، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ،توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأخضر يعد أداة فعالة لدعم الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، غير أن تطبيقه لا يزال محدودا بسبب ضعف المؤسسات المالية في تقديم منتجات تمويل خضراء إضافة إلى نقص الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة، كما بينت الدراسة أن الجزائر تعتمد على بعض الآليات لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة، إلا أن تفعيل التمويل الأخضر يتطلب تطوير أدوات جديدة وتعزيز دور البنوك وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة أجنبيا

1)الدراسة الأولى : Saida Daly و Nihel Benali و Manal Yagoub تحت عنوان : Financing Sustainable Development : Which Factors Can Interfere Evidence from Developing Countries, 2022

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى قدرة التمويل بمختلف مصادره على تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية ، والعوامل التي قد تعيق فعالية هذا التمويل في تحقيق الأهداف التنموية، تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل والتنمية المستدامة وتحديد العوامل المؤثرة في فعالية التمويل التنموي مع إبراز دور المؤسسات المالية والسياسات الاقتصادية في دعم التنمية المستدامة ، حيث تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور المحوري للتمويل في تحقيق التنمية المستدامة ، خاصة في الدول النامية التي تعاني من محدودية الموارد المالية وضعف البنية الاقتصادية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تطور النظام المالي وتحقيق التنمية المستدامة، كما أكدت أن ضعف الاستقرار الاقتصادي وسوء توجيه الموارد المالية يحدان من فعالية التمويل في دعم التنمية.

1)الدراسة الثانية :

Magdalena Ziolo, Lwona Bak ,Katarzyna Cheba ، 2021 ، دول الاتحاد الأوروبي التابعة ل **OECD**

تحت عنوان : The role of sustainable finance in acgieving Sustainable Development Goals

تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى فعالية التمويل المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل المستدام وأهداف التنمية المستدامة ودراسة تأثير الأنظمة المالية المستدامة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع قياس مدى مساهمة التمويل المستدام في تحقيق التنمية طويلة الأجل ، وتبرز أهمية الدراسة في توضيح أن التمويل المستدام أصبح من أهم الأليات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ،توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين التمويل المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي والحماية البيئية والعدالة الاجتماعية .

2)الدراسة الثالثة : من إعداد الباحثين Jieun Kim , Rachel Morris,Cushla Thompson ، دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لسنة 2018،تحت عنوان التوقعات العالمية لتمويل التنمية المستدامة ، تمثلت إشكالية الدراسة في كيفية تعبئة الموارد المالية الكافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية العالمية، تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية التمويل المستدام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع دراسة مصادر التمويل المختلفة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إبراز أهمية التنسيق بين القطاعين العام والخاص في تمويل التنمية ، وتبرز أهمية الدراسة في كونها توضح الحاجة المتزايدة إلى أنظمة تمويل فعالة ومستدامة لمواجهة تحديات الفقر والتغيرات المناخية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، توصلت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تنويع مصادر التمويل ، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، إضافة إلى ضرورة تطوير الأنظمة المالية لتكون أكثر استدامة وكفاءة.

المطلب الثاني : القيمة المضافة

من خلال إستعراض الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية يتضح أن معظم الدراسات ركزت على إبراز العلاقة بين التمويل والتنمية المستدامة من زوايا مختلفة، حيث تناولت بعض الدراسات دور التمويل والتمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، بينما ركزت دراسات أخرى على آليات التمويل المستدام والتمويل الإسلامي ، كما اهتمت بعض الدراسات بقياس أثر التمويل على الأبعاد الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية للتنمية المستدامة.

نحاول من خلال دراستنا ضبط المفاهيم العامة لكل من التمويل والتنمية المستدامة، فالدراسة الحالية لاتقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي الميداني من خلال دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للمياه، بما يسمح بتقييم واقع التمويل داخل مؤسسة إقتصادية عمومية ومدى مساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فقد تميزت الدراسة بالتركيز على مصادر التمويل المعتمدة من طرف المؤسسة وتحليل إنعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باستخدام مؤشرات مالية وتنموية، وهو جانب لم يحظى بالاهتمام الكافي في الدراسات السابقة، خاصة على مستوى المؤسسات العمومية الجزائرية ، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة بحثية تتمثل في تقييم الدور الفعلي للتمويل داخل مؤسسة خدمية استراتيجية، وإبراز مدى مساهمة السياسات التمويلية المتبعة في دعم التنمية المستدامة، مع تقديم نتائج وتوصيات يمكن الإستفادة منها في تحسين كفاءة التمويل وتعزيز الإستدامة داخل المؤسسات الاقتصادية .

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل الإطار النظري للتمويل والتنمية المستدامة ، حيث اتضح لدينا أن التمويل يمثل عنصرا محوريا في نشاط المؤسسات والاقتصاديات كونه يوفر الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات، إذ أن له دور فعال في تحقيق سياسات الشركات والحكومات فهو يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية للدولة ، وذلك من خلال تعدد مصادره وأنواعه، كما تطرقنا إلى نشأة ومفهوم التنمية المستدامة حيث عرف انتشارا دوليا واسعا، فقد أصبحت التنمية المستدامة حتمية تفرضها مستجدات الواقع، كما تناولنا أيضا مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

وقد تبين لنا في هذا الفصل وجود علاقة وطيدة بين التمويل ومختلف أبعاد التنمية المستدامة،باعتبار أن التمويل يمثل الدعامة الأساسية لتجسيد برامج التنمية المستدامة وتحويل أهدافها إلى مشاريع واستثمارات فعلية، بما يساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية بتحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

الدراسة

التطبيقية

المبحث الأول : واقع التمويل والتنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق التنمية المستدامة على مستوى أي دولة لن يكون إلا من خلال معرفة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك الجزائر كغيرها من البلدان عرفت تغيرات جذرية في توجهها الاقتصادي والاجتماعي مرورا بالعديد من التحولات والأزمات، وتبعا لذلك عملت السلطات الوطنية على التكيف مع الأوضاع وعملت على تحقيق تنميتها المستدامة .

المطلب الأول : التنمية المستدامة في الجزائر

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم الجزائر من حيث أبعاد تحقيق التنمية بصورة فعلية، كما تعكس مدى نجاعة القرارات المتخذة مقارنة بالأهداف المسطرة ، فالتنمية الاقتصادية المستدامة عملية مرافقة لظاهرة النمو الاقتصادي ، إذ تعبر عن عملية إعادة توزيع هذا النمو وتحقيق الثروة و الاستدامة كان من الضروري تشخيص معدلات النمو الحقيقي كخطوة لتحقيق التنمية المستدامة .

الفرع الأول : البرامج التنموية في الجزائر

مارست الجزائر سياسة حكومية توسعية في شكل مخططات تنموية تزامنت وسياسة الإقراض التي تبنتها للدفع بعجلة الاقتصاد خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 ،مستفيدة من مواردها وثرواتها كنقطة تحول مهمة في اقتصادها ، فالمتتبع لأوضاع الاقتصاد الوطني لا يمكنه التقليل من أهمية هذه الخطوة في حيوية الاقتصاد لاسيما أنها تعتبر ظرف جد ملائم لبعث النجاح في السياسة النقدية المتبناة لما توفره هذه المخططات من تحسن في البنى التحتية للاقتصاد، الأمر الذي يسهل عمل ونشاط المؤسسات من جهة وتحسين الوضعية الاجتماعية للأفراد كجزء من سياستها التنموية من جهة أخرى، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 2001 إلى غاية 2024 مخططات تنموية تمثلت في :[1]

-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: خصص له مبلغ 7 مليار، يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني، وأضيف إلى هذا غلاف مالي يفوق 5 مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: ويعتبر غير مسبوق من حيث قيمته التي بلغت 55 مليار دولار وقد جاء من أجل مواصلة جهود انعاش النمو وتكثيفه في العديد من القطاعات .

-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: بغلاف مالي مقدر بحوالي 286 مليار دولار يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويعه من خلال تشجيع الإستثمار وخلق فرص العمل، دعم التنمية البشرية وتحسين الخدمات العامة.

-البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي 2015-2019 : حيث رصد لهذا البرنامج حوالي 22100 مليار دينار أي مايعادل 280 مليار دولار وكان موجه بصفة خاصة لتشجيع الإستثمار في القطاعات الرئيسية للإقتصاد الأخضر

[1]طالم علي ، فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية- مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية، العدد 06، جوان 2016، ص 102-106.

وتم لاحقا إعتماد برنامج أخر وهو البرنامج الحالي والذي يعرف بمخطط الإنعاش الاقتصادي الاجتماعي (2020-2024

الفرع الثاني : المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر.

أولا : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2024:

عرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا مستمرا على طول الفترة المدروسة حيث انتقل من 59.41 بليون دولار سنة 2001 إلى 269.32 بليون دولار نهاية 2024، باستثناء الانخفاض الذي شهده سنة 2009 إلى 150.32 بليون دولار مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع للأزمة المالية العالمية وما أحدثته من أثار على سوق النفط الدولية،ليعود للإرتفاع سنة 2010، وهو مايعكس فترة إنتعاش اقتصادي قوي مدعوم بارتفاع أسعار النفط و توسع في التمويل العمومي المعتمد أساسا على عائدات المحروقات، مما سمح بتمويل مشاريع البنية التحتية والبرامج التنموية، غير أن هذا النمو لم يكن مستداما ، حيث انخفض الناتج إلى 187.49 بليون دولار سنة 2015 مع تسجيل تدبدب واضح نتيجة انخفاض أسعار النفط وتأثير جائحة كوفيد-19 سنة 2020 ، ليعود الناتج الداخلي الخام إلى الإرتفاع ، إذ ارتفع من 186.23 بليون دولار سنة 2021 إلى 269.32 بليون دولار سنة 2024، أي بزيادة تقارب 100 بليون دولار، وهو مايعكس تعافيا اقتصاديا ملحوظا وهو مايوضح استمرار الإعتماد على التمويل التقليدي المرتبط بالمحروقات، وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب الإنتقال نحو تنويع مصادر التمويل، بما يضمن استقرار النمو الاقتصادي .

الشكل 4 : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2001-2024)

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات (2001-20024)

ثانيا : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

يعتبر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مؤشرا جيدا لقياس المستوى المعيشي في الدولة،حيث عرف تطورا غير منتظم يتسم بالتقلب خلال فترة الدراسة 2001-2024، فقد سجل في البداية إرتفاعا بشكل تدريجي خلال الفترة الممتدة

من 2001 إلى 2008 ليقفز من 250 ألف دج إلى 683.9 ألف دج نتيجة تحسن أسعار النفط وتوفر موارد مالية معتبرة مكنت الدولة من توسيع الإنفاق العمومي وتمويل مشاريع التنمية ،مماأدى إلى تحسن مستوى الدخل الفردي،غير أن هذا التحسن لم يستمر فسرعان ماتأثر بالتقلبات الخارجية، فقد عرف المنحنى تدبدبا واضحا ابتداء من سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية العالمية ، ليبلغ ذروته خلال سنة 2014 ويصل إلى 883.7 ألف دج ، ليعود للإنخفاض من جديد نتيجة تراجع أسعار النفط ، وهو مايعكس هشاشة الاقتصاد وإعتماده الكبير على قطاع المحروقات، وخلال الفترة 2017-2019 سجل المؤشر نوعا من الاستقرار النسبي، ليشهد إنخفاضا حادا سنة 2020 ليصل إلى 494.1 ألف دج جائحة كورونا، ثم عاد للإرتفاع تدريجيا إنطلاقا من 2021 ليصل إلى 759.4 ألف دج خلال سنة 2024، مع تحسن الأوضاع الاقتصادية ، إذ أنه ومن المنحنى نستخلص أن نمط التمويل المعتمد في الجزائر والقائم أساسا على الموارد الريعية، لايضمن استدامة النمو ولا استقرار مستوى الدخل الفردي في ظل ضعف تنويع مصادر الاقتصاد وعليه فإن تحقيق تحسن مستدام في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يتطلب تبني سياسات تمويل حديثة ومبتكرة.

الشكل 5 : نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2024

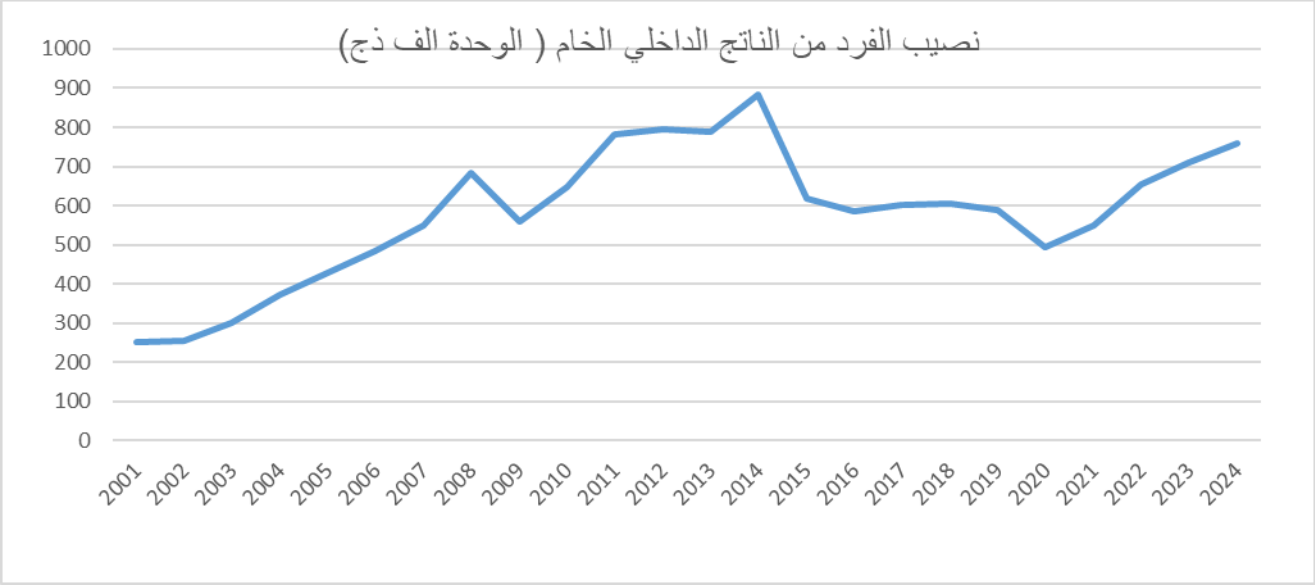

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات (2001-2024)

ثالثا : معدلات التضخم.

تشكل معدلات التضخم مؤشرا مهما يعكس استقرار الاقتصاد الكلي، حيث يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وزيادة تكاليف الإنتاج، مما ينعكس سلبا على الادخار والاستثمار،إذ يلعب التمويل دورا حاسما في الحد من أثار التضخم من خلال توجيه الموارد نحو مشاريع منتجة ومستدامة تساهم في زيادة العرض وتحقيق التوازن في الأسواق، كما أن التحكم في التضخم يعزز فعالية سياسات التمويل الموجه نحو التنمية المستدامة، لأنه يوفر بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار طويل الأجل، خاصة في المجالات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي متوازن يراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الشكل 6 : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2024

المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات من (2001-2024)

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 20021-2024 تطورا متذبذبا يتسم بعدم الاستقرار، حيث سجل مستويات منخفضة نسبيا في بداية الألفية مع بقاء المعدل في حدود معتدلة، ثم عرف ارتفاعا تدريجيا بلغ ذروته الأولى سنة 2012 بنسبة 8.9 %نتيجة زيادة الإنفاق العمومي وارتفاع الأسعار العالمية، بعد ذلك شهد التضخم فترة من الانخفاض النسبي والاستقرار بين 2013 و2019، قبل أن يعود للارتفاع بشكل ملحوظ ابتداء من 2021 ليبلغ مستويات قياسية في 2022 و2023 تجاوزت 9%، متأثرا بتداعيات جائحة كورونا وارتفاع أسعار المواد الأساسية عالميا ،وفي سنة 2024 لوحظ تراجع نسبي في معدل التضخم مما يعكس بداية استعادة التوازن الاقتصادي،وعليه بين المنحى أن التضخم في الجزائر يتأثر بعوامل خارجية وداخلية، خاصة تقلبات الأسواق العالمية والسياسات الاقتصادية، وهو مايجعله مؤشرا حساسا يعكس مدى استقرار الاقتصاد الوطني.

رابعا : معدلات البطالة.

تزامنا مع البرامج التنموية على غرار برنامج دعم النمو والانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو، والتي هدفت للنهوض بالإقتصاد الوطني خارج المحروقات كهدف أسمى إضافة إلى معالجة الإختلالات الاجتماعية على رأسها معالجة مشكل البطالة، حيث ساهمت في خفض معدلات البطالة بشكل تدريجي من 27.3 سنة 2001 إلى11.43 سنة 2024 ، حيث سلكت اتجاها تنازليا في البداية ثم تطورا متذبذبا يعكس تحديات هيكلية في سوق العمل، لتسجل البطالة مستويات مرتفعة في البداية لتصل إلى 27.3 نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي سنة 2001، ثم انخفضت بشكل تدريجي وملحوظ لتصل إلى 9.8 سنة 2013، بفضل تحسن الإيرادات النفطية وتوسع الإنفاق العمومي وبرامج التشغيل، غير أن هذا التحسن لم يكن مستداما، لتعود البطالة للإرتفاع مجددا بعد سنة 2014 متأثرة بتراجع أسعار النفط وما ترتب عنه من تقليص في وتيرة الاستثمار وخلق فرص العمل ، لتبلغ ذروتها إلى 14.1 سنة 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية، لتسجل في السنوات الأخيرة (2021-

2024) تراجعا نسبيا، إلا أنها بقيت عند مستويات متوسطة تعكس استمرار الاختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني، خاصة ضعف تنويع النشاط الاقتصادي وعدم قدرة القطاعات غير النفطية على استيعاب اليد العاملة.

الشكل 7 : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001-2024

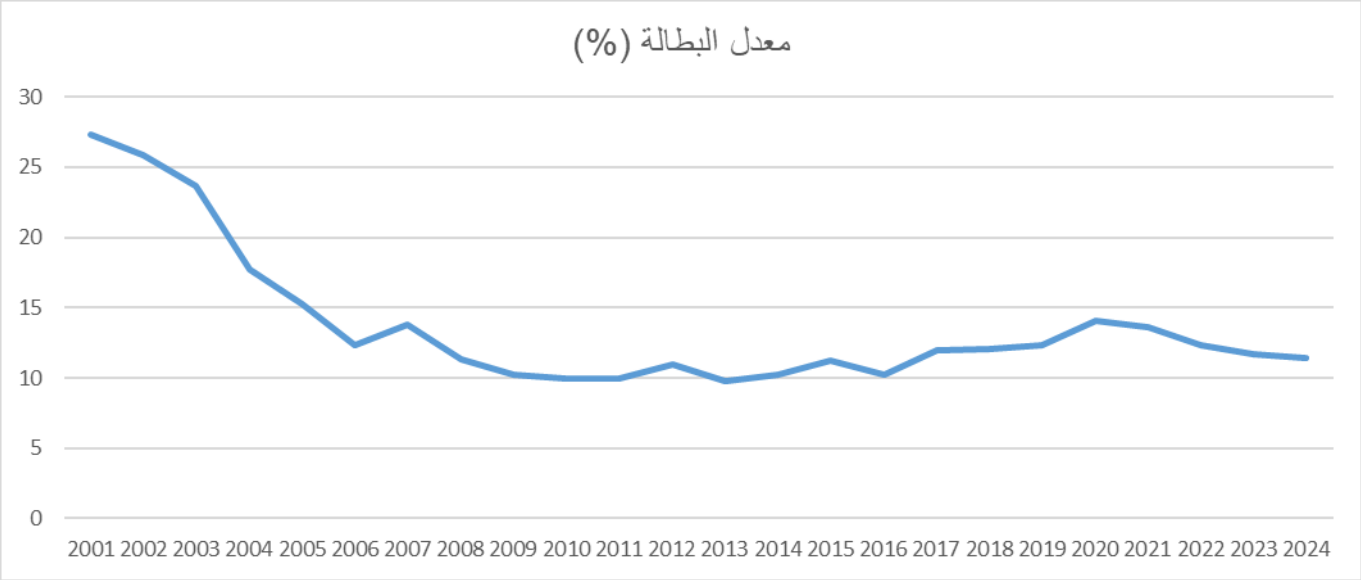

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات من (2001-2024).

المطلب الثاني : إستراتيجية تطور التمويل في الجزائر.

تتمحور إستراتيجية الجزائر لتطوير التمويل حول تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات، من خلال تحديث المنظومة المصرفية، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وتفعيل التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى إطلاق آليات تمويل مبتكرة (مثل رأس المال المخاطر والتمويل الجماعي) لتحفيز الإستثمار، تحسين مناخ الأعمال، وتجسيد الشمول المالي.

الفرع الأول : ملامح إستراتيجية تطوير التمويل في الجزائر.

تتمثل أبرز ملامح إستراتيجية تطوير التمويل في الجزائر فيما يلي :

1-تحديث القطاع المصرفي والمالي : العمل على عصرنة البنوك، إدخال التكنولوجيا المالية (Fintech)، وإصلاح المنظومة القانونية البنكية لتسهيل المعاملات وزيادة الشمول المالي.

2-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) : تفعيل دور آليات ضمان القروض (مثلCGAR) لتسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل البنكي، باعتبارها محرك التنمية.

3-تشجيع التمويل الإسلامي والبديل : التوسع في الصيرفة الإسلامية عبر البنوك العامة والخاصة، وإدراج التمويل التشاركي(Crowdfunding) كبديل لتمويل المشاريع المبتكرة.

4-دعم المؤسسات الناشئة والمقاولاتية : تقديم آليات تمويل متخصصة (رأس المال المخاطر) ودعم المشاريع المبتكرة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) وغيرها.

5-تمويل المشاريع المهيكلة : اتخاذ إجراءات لتخفيض نسبة الفائدة وهامش الربح على القروض الموجه للاستثمارات الإستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي .

6-التمويل البيئي والتنمية المستدامة : توجه البنوك نحو تمويل المشاريع الصديقة للبيئة (التمويل الأخضر) في إطار التنمية المستدامة.

الفرع الثاني : الآليات والبرامج المعتمدة.

أولا : وكالات الدعم : مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) التي توفر تمويلا ثلاثيا أو ثنائيا للمشاريع الصغيرة.

1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96-296) المؤرخ في 08-09-1996 تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، حيث تعمل على دعم وتقديم الاستشارات إلى الشباب ذوي المشاريع، وتقديم الإعانات وتخفيض نسب الفوائد وتبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للحصول على قروض بنكية، بالإضافة إلى متابعة الاستثمارات وترقية الشغل والتكوين(المرسوم التنفيذي رقم 96-11،296 سبتمبر ص12).

فمن خلال الشكل الممثل بأعمدة بيانية تشير البيانات المجمعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعدد من المشاريع الممولة ، إلى ارتفاع بطيء في التمويلات الممنوحة للمستثمرين الشباب ذوي المشاريع، حيث انتقلت من 370210 مشروع في جوان 2017 إلى 374325 مشروع خلال نفس الفترة من سنة 2018، ما يمثل زيادة قدرها 1.11 سنويا، لنلاحظ توجه واضح للتمويل نحو بعض القطاعات دون غيرها، حيث يتصدر قطاع الخدمات المرتبة الأولى ب106992 مشروع وهو مايعكس تركيز التمويل على الأنشطة السريعة الربحية ،كما يسجل كل من قطاع الفلاحة ونقل البضائع مستويات مرتفعة نسبيا ، فيما يظهر إنخفاض حاد في تمويل قطاعات حيوية مثل الموارد المائية ب545 مشروعا فقط والصيد البحري ب1131 مشروع ،كما تبقى حصة كل مشروع من تمويل الوكالة ضئيل، حيث يصل حسب تقديرات سنة 2018 إلى 3.17 مليون دج لكل مشروع، وهذا مايستدعي إعادة توجيه السياسات التمويلية نحو تحقيق تنمية أكثر شمولا واستدامة.

الشكل8 : عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ

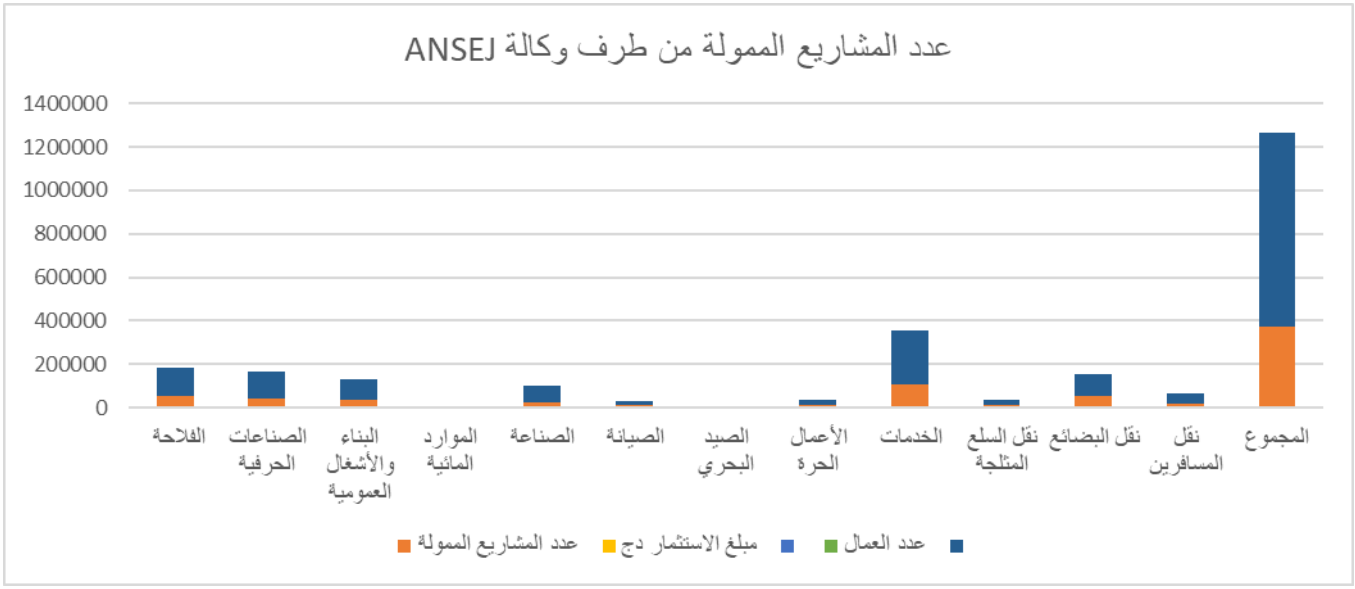

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،

حصيلة نشاط الوكالة لسنة 2018 ، ص28

2-**الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) :** أنشئت الوكالة بمقتضى الأمر رقم (03-01) المؤرخ في 20-08-2001، حيث تهدف إلى ترقية وتطوير الإستثمار وتفعيل القوانين السابقة لترقية الإستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، من خلال متابعة وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات ومنح المزايا الضريبية وغير الضريبية المرتبطة بالإستثمار،من خلال النظام العام والإستثنائي وإعتماد طرق جديدة في منح المزايا للإستثمارات التي تنجز في المناطق الصحراوية والتي تتطلب مساهمة الدولة (الأمر رقم 03-01، 22 أوت 201، ص 04).

الشكل 9 : عدد المشاريع المعلنة لدى وكالة ANDI

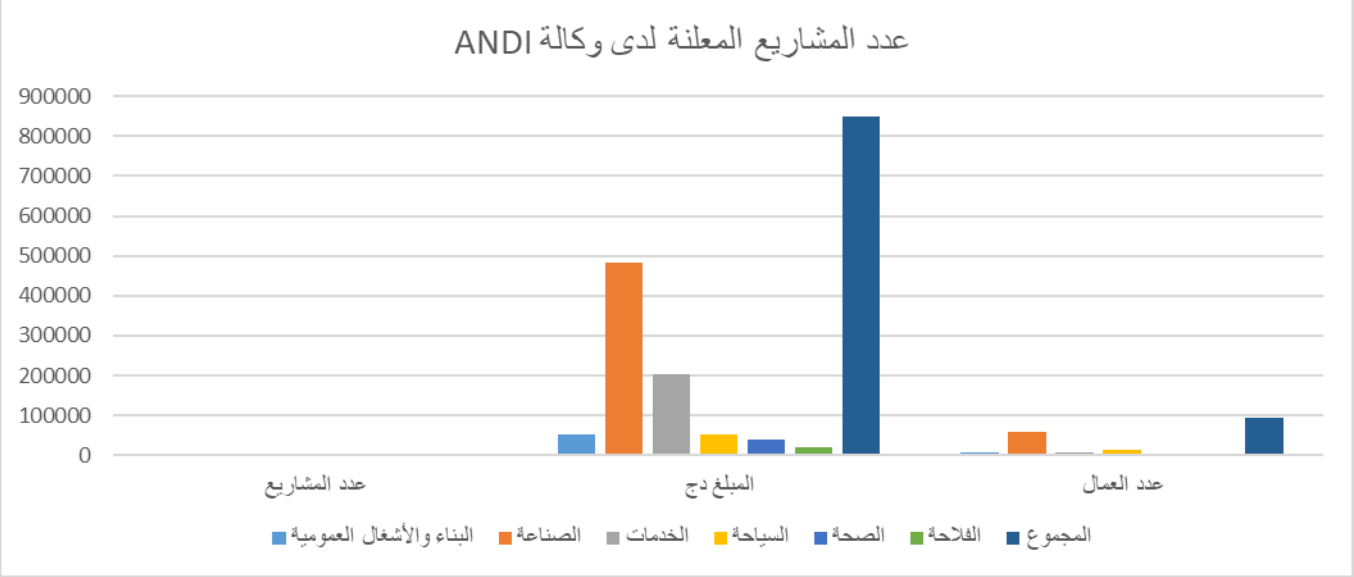

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) لسنة 2018 ،ص 17

نلاحظ من الشكل أعلاه التوزيع القطاعي الغير متجانس للمشاريع المعلنة لدى الوكالة ، حيث يحضى قطاع الصناعة بحصة هامة فقد بلغ عدد المشاريع 1179 مشروع بتمويل قدره 481294 مليون دج، ماسمح بتوفير 59923 منصب عمل وهو ما يدل على توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية بما يعزز النمو الاقتصادي المستدام، ليسجل قطاع البناء والأشغال العمومية 408 مشروعا بتمويل قدره 53566 مليون دج وتوفير 5884 وظيفة، وهو مايعكس دوره في دعم البنية التحتية والتي تعتبر أحد أعمدة التنمية المستدامة، أما قطاع الخدمات فقد شهد تمويل 162مشروع بقيمة 203686 مليون دج مع توفير 7244 منصب عمل، بينما قطاع السياحة رغم محدودية عدد المشاريع والمتمثل في 113 مشروع وبتمويل قدره 51224 مليون دج، إلا أنه وفر 12573 منصب عمل مايدل على قدرته الكبيرة في خلق فرص العمل ودعم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، من جهة أخرى يظهر قطاع الصحة ب63 مشروع وتمويل 38441 مليون دج و 2479 وظيفة، وهو مايعزز البعد الاجتماعي في حين سجل قطاع الفلاحة 102 مشروع بتمويل 19904 مليون دج وتوفير 2158 منصب عمل ، ليبلغ مجموع المشاريع 2027 مشروع بتمويل إجمالي 848114 مليون دج وتوفير 94888 منصب عمل ،حيث يظهر توزيع المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن هيكل التمويل في الجزائر يتميز بازدواجية واضحة بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية،وهو مايبرز دور التمويل في توجيه الإستثمار نحو قطاعات متنوعة تجمع بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة .

3-**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بناء على المرسوم الرئاسي رقم (04-14) المؤرخ في 2004/01/22، حيث يعرف القرض المصغر على أنه قرض يمنح

للمواطنين ذوي الدخل المنعدم أو المنخفض أو غير المستقر، بهدف إحداث الأنشطة بما فيها الأنشطة في المنزل واقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لإنطلاق المشروع وكذا شراء المواد الأولية، حيث يتراوح مبلغ الاستثمارات من 50 ألف دج إلى 400 ألف دج (المرسوم الرئاسي رقم 04-13، 25 جانفي 2004،ص2)

الشكل10 : القروض الممنوحة من طرف وكالة ANJEM

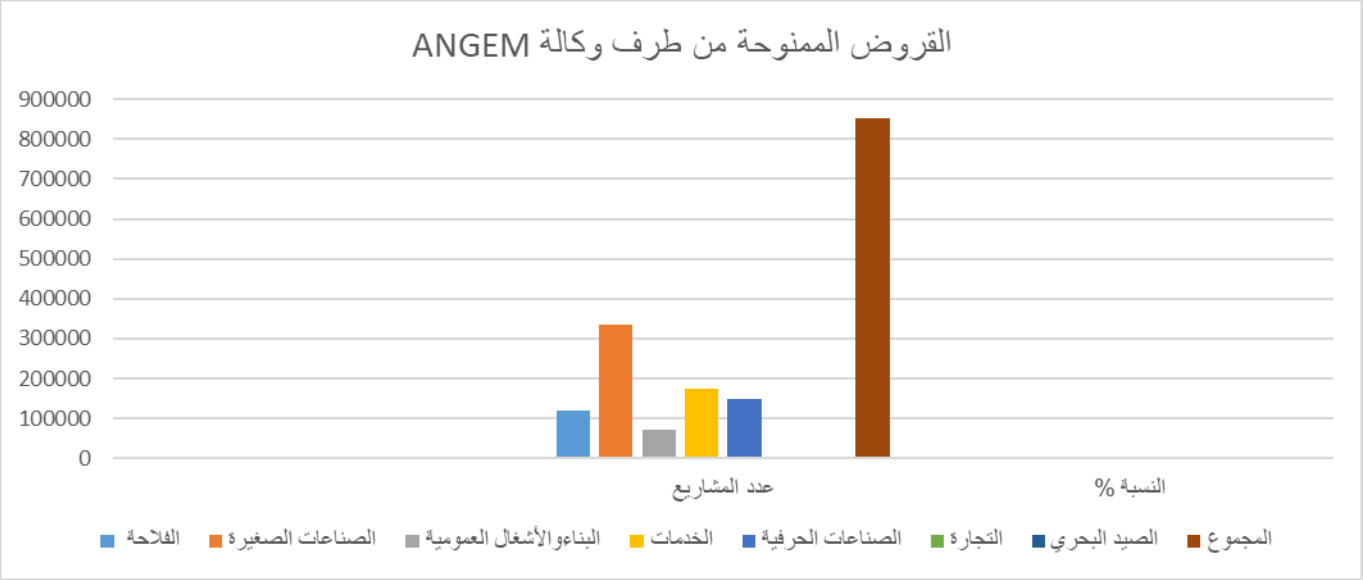

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة على الرابط :
/https://www.angem.dz/article/prets-octroyes

من خلال الشكل الخاص بالقروض الممنوحة من طرف الوكالة إلى غاية سبتمبر 2018 والذي يبين توزيع التمويل حسب القطاعات، حيث يستحود قطاع الصناعات الصغيرة على المرتبة الأولى ب 335297 مشروع بنسبة 39.27 ، وهو مايدل على تركيز التمويل على الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي تساهم في خلق الثروة وتنويع الاقتصاد، ليحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية ب 173441 مشروع بنسبة 20.31 ، يليه قطاع الصناعات الحرفية ب 150005 مشروع بنسبة 17.56 ، وهو ما يوضح توجه التمويل نحو الأنشطة التي تخلق فرص عمل وتحسن مستوى الدخل إذ تحقق بعد إجتماعي، أما قطاع الفلاحة فقد سجل 118111 مشروع بنسبة 13.82 ، في المقابل تسجل بعض القطاعات نسبا ضعيفة جدا مثل البناء والأشغال العمومية ب 72694 مشروع ، وقطاع التجارة ب 3694 مشروع والصيد البحري ب 806 مشروع فقط مايشير ضعف التوجه التمويلي نحو هذه القطاعات ، إجمالا بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة إلى 854048 مشروع ، وهو رقم يعكس حجم تدخل التمويل المصغر في دعم الاقتصاد المحلي، إذ نلاحظ أن التمويل يركز أساسا على القطاعات ذات الأثر الاجتماعي (الصناعات الصغيرة، الخدمات)، بينما يبقى دعم القطاعات البيئية والإستراتيجية مثل الصيد والفلاحة أقل نسبيا، مايستدعي إعادة توجيه جزء من التمويل لتحقيق توازن أفضل بين أبعاد التنمية المستدامة.

ثانيا : صناديق الضمان .

تعد صناديق الضمان من أهم الآليات الحديثة التي اعتمدتها الجزائر لدعم تمويل المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة، في ظل صعوبة الحصول على القروض البنكية، وتكمن أهمية هذه الصناديق في كونها تمثل أداة تمويل غير مباشر،إذ تعمل على تقليل مخاطر الإقراض وتحفيز البنوك على تمويل المشاريع الاستثمارية ، كما تساهم في خلق المؤسسات وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دعم المشاريع المنتجة وتحفيز النمو،مع تشجيع الإدماج المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من التمويل، وفيما يلي بعض صناديق الضمان

1-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR) :

أنشأ الصندوق بموجب المرسوم (02-373) المؤرخ في 11-11-2002 تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بهدف ضمان الاستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث يعمل الصندوق على منح الضمانات المرتبطة باستثمار هذه المؤسسات، لاسيما في عمليات الإنشاء والتجديد والتوسيع وأخذ المساهمات،تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق، إقرار أهمية المشاريع للضمانات، متابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها، متابعة المخاطر وضمان الإستشارة والمساعدة التقنية (المرسوم التنفيذي رقم02-373،13 نوفمبر 2002،ص13)، والشكل الموالي يوضح حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق FGARخلال الفترة من أفريل 2004 إلى جوان 201

الشكل 11 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق FGAR

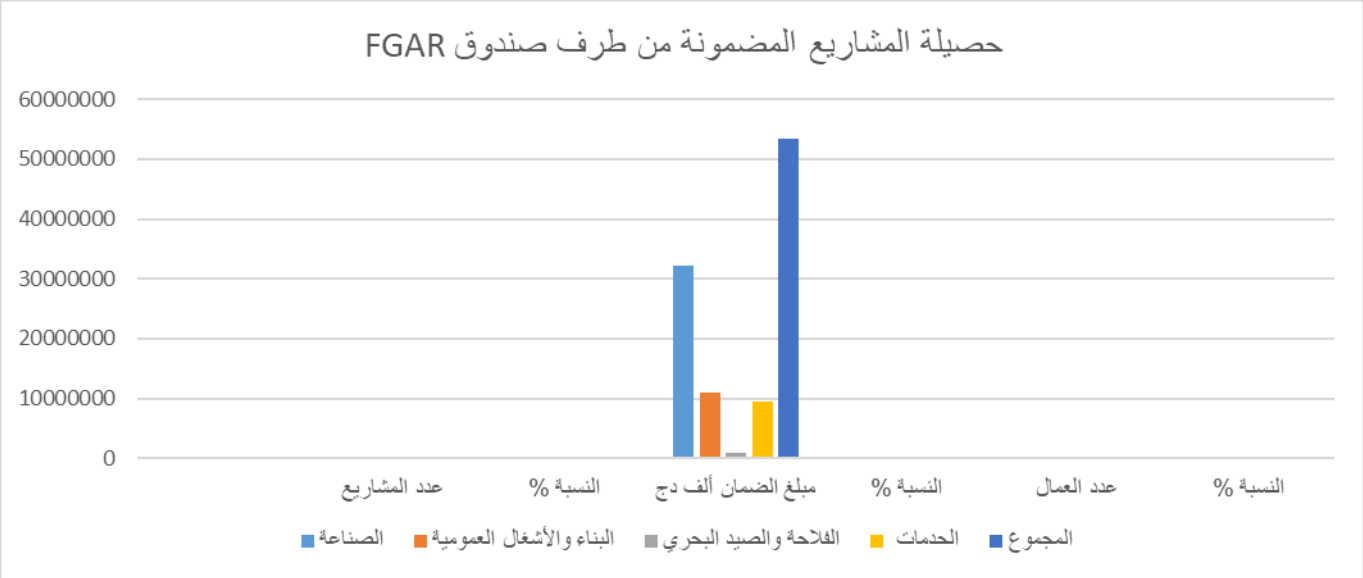

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات من موقع صندوقFAGAR على الرابط
https://www.fgar.dz/portal/sites/default/files/fichiers_statistiques/R%C3%A9partition%20projets%grantis%20par%20activit%C3%A9s%281%29.pdf

من خلال الشكل ومن خلال المعطيات التي اعتمدنا عليها لإنجاز الأعمدة البيانية فإن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع، كما إستحود على أكبر قيمة من الضمانات المالية ب 32151448.06 ألف دج بنسبة 60 %إضافة إلى تشغيله 36609 عاملا بنسبة 59 %، هذا يدل على أن التمويل الموجه عبر صندوق FGAR يركز بشكل كبير على القطاع الصناعي، باعتباره محركا أساسيا للنمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة وهو ماينسجم مع أهداف التنمية المستدامة خاصة في بعدها الاقتصادي، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد جاء في المرتبة الثانية ب 526 مشروعا بنسبة 27 مع قيمة ضمانات بلغت 10993691.36 ألف دج بنسبة 21 وتشغيل 15999 عاملا ، ويعكس ذلك دور التمويل في دعم البنية التحتية، وهو عنصر مهم لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين المرافق والخدمات الأساسية، في المقابل سجل قطاع الخدمات 417 مشروعا بنسبة 22 بقيمة ضمان 9466535.91 ألف دج ، مع توفير

8335 منصب عمل ، رغم أن هذا القطاع أقل تمويلا إلا أنه يساهم في تنويع الاقتصاد وتحقيق الإستدامة الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل وتحسين مستوى الخدمات،في حين أن قطاع الفلاحة عرف أضعف تمثيل ب 24 مشروعا فقط وقيمة ضمان 882180.86 ألف دج مع تشغيل 845 عاملا وهذا يعكس ضعف توجيه التمويل نحو هذا القطاع، بصفة عامة بلغ إجمالي المشاريع 1937 مشروع بإجمالي ضمان قدره 53493856.20 ألف دج وتوفير 61788 منصب عمل، وهو مايؤكد أن التمويل عبر آلية الضمان يساهم بشكل مباشر في تحفيز الإستثمار،خاصة في القطاعات الإنتاجية مما يدعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، غير أن ضعف تمويل قطاع الفلاحة يشير إلى ضرورة إعادة توجيه التمويل بشكل أكثر توازنا لتحقيق استدامة شاملة والعدالة بين القطاعات.

2-صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI):

أنشأ الصندوق بموجب المرسوم (04-134) المؤرخ في 2004/04/19،ويعتبر شركة ذات أسهم تخضع للتشريع المعمول به، حيث يهدف إلى ضمان تسديد القروض المترتبة على استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالإنشاء والتوسيع والتجديد بمستوى قروض أقصى يصل إلى 50 مليون دج، باستثناء قروض موجهة للقطاع الفلاحي والنشاطات التجارية وقروض الإستهلاك،ويغطي الصندوق المخاطر المرتبطة بعدم تسديد القروض الممنوحة والتسوية أو التصفية القضائية للمقترض(المرسوم الرئاسي رقم 04-134،28 أفريل 2004،ص 30).

الشكل 12 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق CGCI

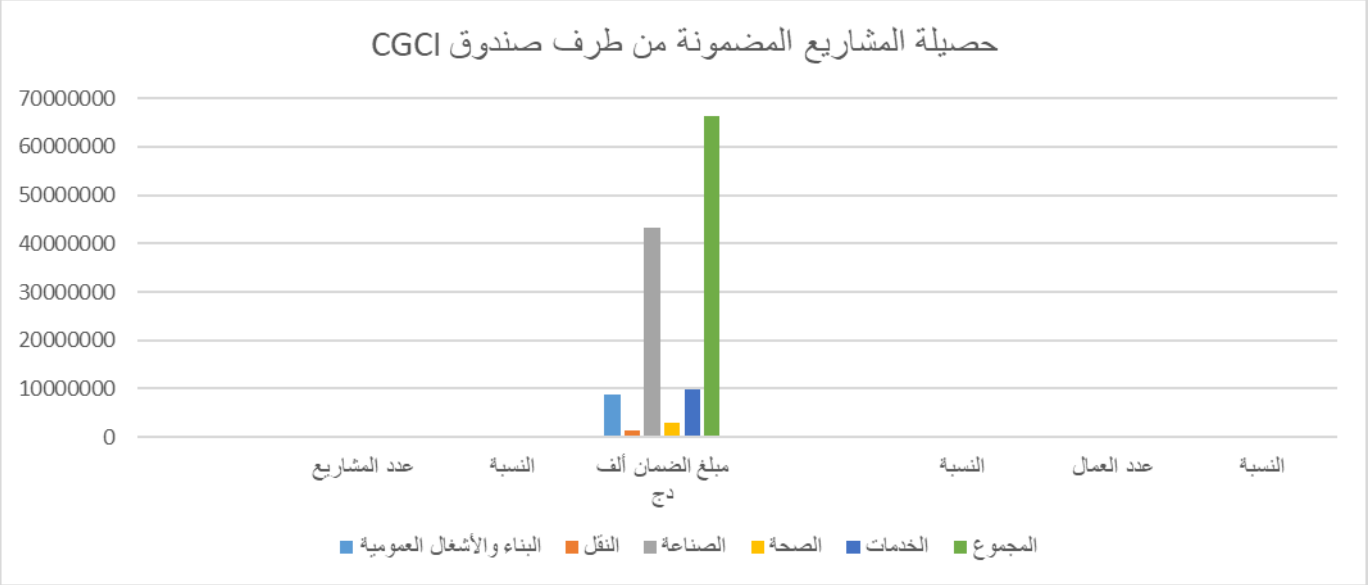

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم، النشرة الإحصائية

العدد 31، نوفمبر، السداسي الأول 2017، ص 26

يظهر الشكل السابق حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق CGCI تفاوتا واضحا بين القطاعات من حيث عدد المشاريع،مبالغ الضمان،وعدد العمال وهو مايعكس توجهات التمويل في الاقتصاد.

فيما يخص عدد المشاريع نلاحظ تدني عدد المشاريع التي قام الصندوق بضمانها والتي وصلت إلى 1125 مشروع لغاية 30 جوان 2018 ،يتضح أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى ب 577 مشروعا أي بنسبة 51%، وهو أعلى مستوى (ارتفاع واضح في الأعمدة البيانية)، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب213مشروعا أي بنسبة 19 %ثم قطاع الخدمات ب209 مشروعا أي 19%، في المقابل نلاحظ انخفاضا في قطاع النقل ب 69 مشروعا أي بنسبة6 %وقطاع الصحة ب 57 مشروعا أي ب5 %وهو أدنى مستوىأما بالنسبة إلى مبالغ الضمان ، فإن نفس الإتجاه يتكرر حيث يسجل قطاع الصناعة أعلى قيمة ب 43.31 مليار دج بنسبة 65%، مايدل على تركيز التمويل في هذا القطاع ليصل إلى ذروته، يليه قطاع الخدمات ب9.90مليار دج والبناء ب 8.65 مليار دج، بينما يسجل النقل أدنى قيمة ب1.48 مليار دج، وهو إنخفاض حاد مقارنة بباقي القطاعات.

أما فيما يتعلق بعدد العمال فيستمر تفوق قطاع الصناعة ب10948 عاملا أي بنسبة 58%، مايعكس قدرته العالية على خلق فرص العمل ، يليه البناء ب3521عاملا ثم الخدمات ب2811 عاملا ، بينما يبقى قطاع النقل في أدنى مستوى ب 651 عاملا ، يليه الصحة ب961 عاملا، فالتمويل الموجه عبر الضمانات يتركز بشكل كبير على القطاع الصناعي فيمكن القول أن التمويل عبر صندوق يساهم في دعم التنمية لكنه يحتاج إعادة توجيه أكثر توازنا وذلك لإنخفاض التمويل في قطاعات حساسة مثل الصحة والنقل رغم أهميتها لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

تعاني المؤسسة الاقتصادية في الجزائر العديد من القيود، وتعتبر إشكالية التمويل واحدة من تلك القيود، نظرا لفشل عمليات تكييف مؤسسات التمويل والتطورات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية والجدير بالذكر أن عمليات الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات في الجزائر لاتكاد تنفصل عن عمليات إصلاح مؤسسات التمويل في محاولة لتوفير محيط ملائم لنشاطها وتكييفه مع ما يتوافق مع البرامج التنموية للسلطة العليا للبلاد.

الفرع الأول : الإطار التنظيمي للتمويل في فترة الاقتصاد المخطط.

منذ الاستقلال كرست الجزائر جهودها لإصلاح مالي واسع يتماشى ومخططات الإصلاح الاقتصادي بل وكأحد أهم أركانه، وتجسدت أولى خطواته في إصلاحات سنة 1971 كرؤية جديدة لتمويل الاستثمارات العمومية المخططة أنداك، تلتها إصلاحات سنة 1978 التي ألغت مبادئ سابقتها من خلال إيقاف تمويل المؤسسات الاقتصادية بواسطة القروض البنكية ودخول الخزينة العمومية كوسيط جديد لتمويل المؤسسات العمومية بواسطة قروض طويلة الأجل، لينبثق بعدها على خلفية الأزمة البترولية لسنة1986 إصلاحات جديدة جذرية للوظيفة البنكية في التمويل من خلال القانون86-12 المتعلق بالبنك والقرض، رافقها عمليات توحيد الإطار القانوني للنشاط الخاص للمؤسسات العمومية كوسطاء تمويل، ولعل أهم ما ميز هذه الإصلاحات إدخال مفاهيم جديدة تمثلت في الاستقلالية، الربحية ، المردودية ومبدأ المتاجرة، من خلال إصلاحات سنة 1988 بالقانون 88-01 والمتضمن توجيه المؤسسات العمومية،أدخلت مفاهيم جديدة مثل الاستقلالية والربحية والمردودية ومبدأ المتاجرة على أنماط تسيير المؤسسات العمومية بما فيها البنوك، ما جعلها تتمتع

بكامل استقلاليتها فيما يتعلق بمنح القروض ودراستها المشاريع ومتابعتها لديونها وتسييرها لشؤونها الداخلية وكل ذلك بالطبع له أثار مباشرة وغير مباشرة وبصورة إيجابية وسلبية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.[1]

ولقد رافق إعداد المخططات التنموية التي تكفل التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في الجزائر عمليات إصلاح المنظومة المصرفية التي تضمن التمويل اللازم لها، حيث وضعت السلطات جملة من القواعد التي تحدد العلاقة بين البنك والمؤسس، والتي تضمنها قانون المالية لسنة 1971 في الأتي:[2]

1-التوطين : أجبرت جميع المؤسسات العمومية والهيئات ذات الطابع التجاري والصناعي على تركيز حساباتها لدى بنك تجاري واحد، وجميع عملياتها يجب أن تتم من خلاله، وتهدف هذه القاعدة على أحكام رقابة المركز على التدفقات النقدية للمؤسسة ومتابعة وضعيتها المالية عن قرب من جهة وإقصاء المنافسة بين البنوك من جهة ثانية.

2- منح الإئتمان: مابين المؤسسات في إطار تركيز حسابات المؤسسة لدى بنك واحد ، فقد أجبرت جميع المؤسسات العمومية على عدم الإقراض والاقتراض فيما بينها، وكان الهدف من هذه القاعدة التمكن من تقدير الاحتياجات المالية الفعلية لكل مؤسسة، إلا أن هذه القاعدة أدت إلى توقف الدفع والتسوية مابين المؤسسات، مما أدى إلى تجاوز محسوبات المؤسسة لأرصدتها الدائنة لدى البنوك.

3- تعريف نمط التمويل : تم تعريف نمط التمويل من خلال المرسوم 70-93 في 31 ديسمبر 1970 المتعلق بقانون المالية لسنة 1971، ومن خلاله تم تحديد المصادر التي يمكن للمؤسسة أن تلجأ إليها بهدف تلبية احتياجاتها إلى الأموال واستبعاد إمكانية لجوء المؤسسة لمواردها الذاتية كآلية للتمويل.

4- منح التمويل الذاتي : من أهم ماعرفته هذه الفترة منح عمليات التمويل الذاتي للمؤسسات وإجبارها على الإحتفاظ بأرباحها لدى حساب مجمد في الخزينة بموجب قانون المالية لسنة 1971 بغرض منع تمويل الاستثمارات الغير مخططة وتعزيز دور الدولة في جمع الادخار طويل الأجل ، الأمر الذي ضيق الخناق على استقلالية المؤسسة الاقتصادية ليتم تدارك الوضع سنة 1973من خلال السماح لها باستخدام أرباحها في تجديد استثماراتها، وتدعم ذلك سنة 1976 باستخدامها أيضا في استثمارات التوسع ، لتعرف سنة 1978تخفيض الضريبة على الأرباح التي يعاد استثمارها في نفس سنة التحقق بنفس السنة ، وبالرغم من هذه الحوافز إلا أن إدارة المؤسسة أجحفت عن المبادرة لهذا الإجراء ماأدى إلى عدم فاعليته.

5- تقسيم المهام : حيث تقاسم كل من السلطة العليا للتخطيط ووزارة المالية تمويل الاستثمارات مما خلق تثاقل إداري في تمويل هذه المشاريع وهشاشة دور البنوك في التمويل لأن إجراءاته تؤخذ بعيدا عن اهتماماتها بغض النظر عن التمويل قصير الأجل الذي له التصرف فيها.

6-قاعدة القرض المسترجع : على غرار تقنية التمويل من خلال القرض المسترجع التي تم إقرارها سنة 1971 تراكمت ديون المؤسسات الاقتصادية اتجاه البنوك مادفع إليه إجراءات 1978 لاسترجاع القروض التي حل تاريخ إستحقاقها، وعجزت المؤسسات عن تسديد ديونها مادعا إلى تدخل الدولة بمسح ديون القطاع العام بعد الهيكلة العضوية.

---

[1] عبد اللطيف بلغرسة، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية- دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية- ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 أفريل 2003، ص 93-94.

[2] العايب ياسين، تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر،مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 2 سنة 2012 ، ص 67.

الفرع الثاني : سياسة تمويل المؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق.

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بمثابة خطوة جديدة لتدارك أخطاء تسيير المرحلة السابقة في محاولة لتكييف نشاط المؤسسة ومصادر تمويلها مع متطلبات المحيط الجديد التي تفرضها تحديات السوق والتوجه نحو حتمية تحرير الاقتصاد وما ينجر عنها من حدة المنافسة فهو المحرك الأساسي لعمليات الإصلاح الاقتصادي من خلال توفير محيط مالي يكفل نجاح المؤسسة الاقتصادية التي تضمن الاستقرار الاقتصادي للبلاد، حيث دعم قانون النقد والقرض فكرة معالجة إشكالية تراكم الديون اتجاه النظام البنكي، من خلال إستراتيجيتين أساسيتين وهما: معالجة الديون المتراكمة سابقا من خلال إجبار الخزينة العمومية على تسديد كافة إلتزاماتها إتجاه البنك المركزي في أجل أقصاه 15 سنة، ووضع إستراتيجية لمنع تراكم الديون في المستقبل تتمثل في وضع حد أقصى لتمويل البنك المركزي للخزينة العمومية بنسبة 10 % من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية ، وإرغامها على الوفاء بقيمتها في أجل أقصاه 240 يوم متتالية أو غير متتالية مع ضرورة الوفاء بها نهاية كل سنة، كما فرض على البنك المركزي أن لا تتعدى قيمة العمليات التي يجريها على السندات العمومية نسبة 20% من الإيرادات العادية للدولة في السنة الماضية[1]، ولقد نصت المادة 68 من قانون النقد والقرض على أنه: "يشكل عملية قرض، في مفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الأخر إلتزاما بالتوقيع كضمان الإحتياطي أو الكفالة، أو الضمان" ، أو في الغالب تلجأ إلى القروض بشكل عام إلى تشجيع الاستثمار وتنويعه[2]، ولقد جاء قانون النقد والقرض بجملة من التدابير نذكر أهمها كما يلي :[3]

1-منح الاستقلالية للبك المركزي واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطة المالية.

2- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فاعليتها في النشاط المصرفي،بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني،وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.

3- تعديل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني، وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية.

4- أبعاد الخزينة عن منح القروض للمؤسسات العمومية.

وترمي هذه الإصلاحات في جملتها إلى إضفاء نوع من الاستقلالية على أنشطة البنوك في تمويل المشاريع من خلال إجراء دراسات معمقة للمشاريع الممولة مما يرفع إمكانية تفعيل دور هذه البنوك في تحقيق التنمية المستدامة فهي تقوم بدور توجيهي لأنشطة المؤسسات ورقابي عليها ومن هنا تستمد دورها الأساسي في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية.

وقد كان لإصلاحات مابعد 1990 أثار متعددة على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يمكن تجسيدها من خلال : [4]

---

[1] ياسين العايب، تقييم سياسة تمويل المؤسسة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 74

[2] عبد الرحيم صباح، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 130.

[3] زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر – دراسة حلة مؤسسة سونلغاز- ، كذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2009/2008، ص 102-103.

[4] عبد اللطيف بلغرسة، مرجع سبق ذكره ، ص 98-100.

1-الأثر التمويلي : فمن غير الممكن القيام بإصلاحات تمس النهوض بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في منأى عن إصلاح المحيط المالي الذي تحتاجه هذه المؤسسات في كل مراحل نشاطها لضمان بقائها واستمرارها وذلك من خلال عمليات التطهير المالي، المحاسبي، ومخططات التقويم.

-التطهير المالي : بموجب المرسوم التنفيذي 91/27 الصادر عن وزارة الاقتصاد والمديرية المركزية للخزينة المؤرخ في 16مارس 1991 المتضمن تحديد شروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية من قبل المؤسسات العمومية.

- التطهير المحاسبي : والذي يشترط على المصادقة على حسابات المؤسسة من قبل محافظ حسابات لكي تستفيد من معاملات وتسهيلات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في عملية التمويل.

- مخطط التقويم : وذلك من أجل إعادة تقييم استثماراتها وأصولها في إطار عملية إعادة رأسملة موجوداتها (Recapitalisation) وكذا عملية (Redeploiement) ويشترط في ذلك مصادقة مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية العمومية.

2- الأثر الإنتاجي : تمثل البنوك فرصا متاحة للمؤسسات في ظل بحثها عن تعظيم الإنتاجية من خلال توفير التمويل اللازم في كل مراحل نشاطها من التموين إلى البيع، ولقد ساعدت ضغوطات البنوك بالبحث عن الفعالية الإنتاجية والجدوى الاقتصادية في تشجيع المؤسسة الاقتصادية وتحفيزها على تحسين مردوديتها الاقتصادية والسعي نحو إكتساب معايير تنافسية بعصرنة الجهاز الإنتاجي وتأهيل الطاقم البشري وتأمين المورد المالي لذلك.

3- الأثر التسويقي : أدى التوجه نحو التحرر الاقتصادي وإقتصاد السوق إلى ضرورة العصرنة والتجديد في المؤسسة المالية والمصرفية من خلال تنوع الخدمات المقدمة واستخدام تقنيات تتعدى إلى تمويل مرحلة ما بعد الإنتاج، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من جراء المنافسة وضرورة الإلتزام بالمعايير الدولية في الإنتاج وكذلك الدور المنوط بها في قيادة عملية التنمية المستدامة، أصبحت بحاجة فائقة إلى التمويل أكثر من ذي قبل.

4- الأثر الجبائي : لقد أثرت هذه الإصلاحات على الجانب الجبائي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال :

-رفع معدلات الضرائب الشيء الذي يقلل من الدافعية نحو زيادة الإنتاج لدى المؤسسات الاقتصادية مما يحد من نشاطها ويقلل من استثماراتها ويحد من طاقتها البشرية.

- رفع القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية تطبيقا لبرنامج وإستراتيجية النمو عن طريق الرفع من الحواجز الجمركية المفروضة على منتجات المؤسسات الأجنبية المنافسة، وتخفيض حواجز عملية التصدير.

- التنويع في الضرائب وخاصة الضرائب على المشتريات سواء كان ذلك للحد من الطلب (بزيادتها) أو لزيادة الطلب لإيجاد الحوافز على النهوض في حالة الكساد (بتخفيضها) حيث لايخفى في هذه الحالة الأثر السلبي والأخر الإيجابي على برامج النمو وتطوير وتوسيع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

5- الأثر التأهيلي : إن تأثير هذه الإصلاحات على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يهدف تحسين موقعها التنافسي وتكييف أنشطتها وفق هذه المستجدات، وتحقيق ذلك مرهون بتبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على جميع المستويات، وفي هذا الشأن تمثل برامج التأهيل مجموعة الإجراءات المحفزة لتحسين تنافسية المؤسسة، فمن وجهة نظر المؤسسات تعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوير يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات

التي قد تصطدم بها المؤسسة، وهو غير إجباري من قبل السلطات وإنما على المؤسسات المبادرة للإنخراط فيه من أجل تحسين أنشطتها وقدرتها التنافسية.

إن سياسات الإقراض ترتبط بالتدابير التنظيمية للسلطة العمومية لتوجيه بشكل أو بأخر السياسة الاقتصادية ، لهذا فإن مايهم البنك هو ضمان أمن ومردودية إستخداماته ضمن الحدود التي تفرضها عليه مصادره من جهة وقوانين الدولة التي تتواجد فيها ضمن مرحلة الإنتقال نحو إقتصاد السوق، يتطلب من البنوك الجزائرية أن تشكل محاور إرتكاز للإنعاش الاقتصادي ويجب أن تتحول إلى شركاء ماليين ديناميكيين وفعالين للمتعاملين الاقتصاديين، ونتيجة لذلك تعمل على إحداث ليونة في شروط الإقراض.

الشكل 13 : تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع للفترة 2001-2024

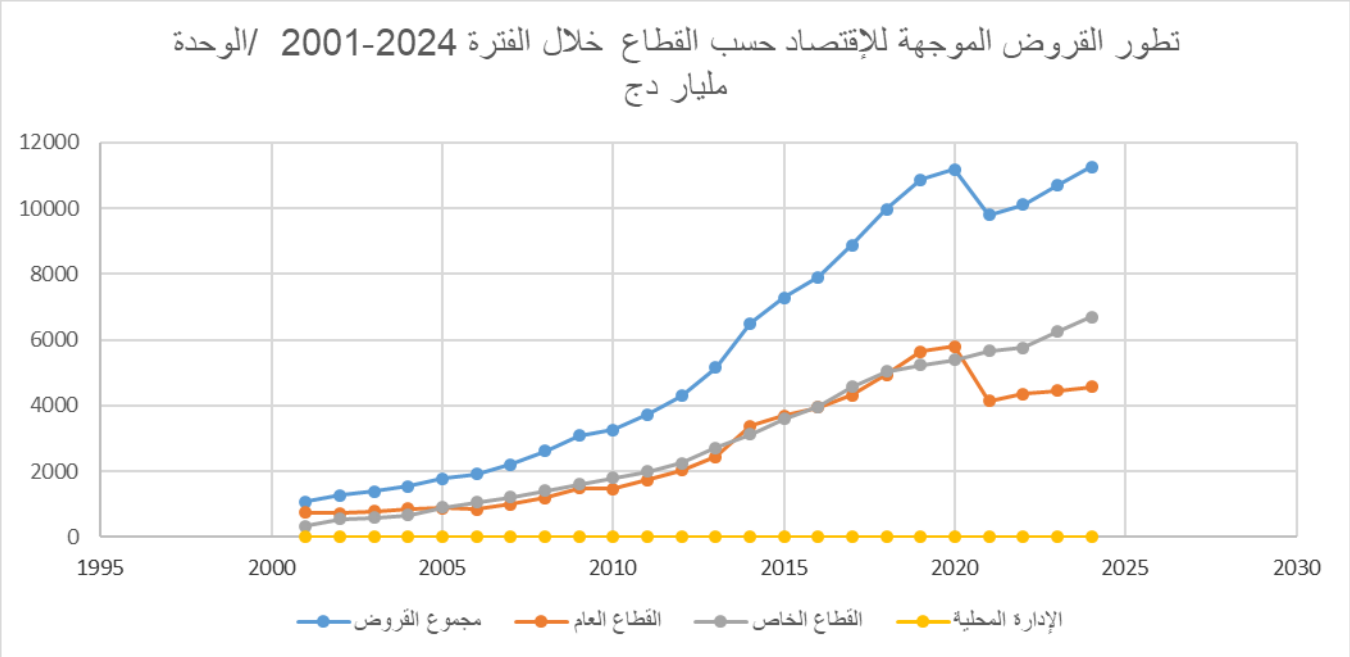

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لسنوات 2024/2016/2014/2012 لبنك الجزائر.

يظهر المنحنى البياني لتطور القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 2001-2024 اتجاها تصاعديا واضحا في إجمالي القروض، حيث ارتفعت من 1078.4 مليار دج سنة 2001 إلى 12260.2 مليار دج سنة 2024، وهو ما يعكس توسعا ملحوظا في دور التمويل المصرفي في دعم النشاط الاقتصادي، وقد كان هذا النمو مدفوعا أساسا بزيادة القروض الموجهة لكل من القطاعين العام والخاص، مع اختلاف في الديناميكية بينهما.

ففي المرحلة الأولى (2001-2008) نلاحظ نموا تدريجيا، حيث ارتفعت القروض بوتيرة معتدلة نتيجة بداية الإصلاحات الاقتصادية وتحسن الموارد المالية للدولة، مع ملاحظة هيمنة القروض الموجهة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص من سنة 2001 إلى 2004، ثم خلال المرحلة الثانية (2009-2014) تسارع النمو بشكل أكبر، إذ إنتقل إجمالي القروض من 3086.5 مليار دج سنة 2009 إلى 6504.6 مليار دج سنة 2014، وهو ما يعكس توسع السياسات التمويلية خاصة في إطار دعم الاستثمار العمومي والبنية التحتية.

أما في الفترة (2014-2019) فقد إستمرالإرتفاع ليبلغ 10857.84 مليار دج سنة 2019، مع ملاحظة هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص خلال سنتي 2014 و2015،مع تزايد دور القطاع الخاص الذي أصبح يساهم بشكل أكبر في تمويل الاقتصاد، وهو مؤشر إيجابي نحو تنويع مصادر النمو وتقليل الاعتماد على القطاع العام، غير أن الفترة (2020-2021) شهدت نوعا من التدبدب، حيث انخفضت القروض الموجهة للقطاع العام من 5635.97 مليار دج سنة 2019 إلى 4143.55 مليار دج سنة 2021، نتيجة تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، مقابل استمرار نسبي في دعم القطاع الخاص.

في المرحلة الأخيرة (2022-2024)، عاد المنحنى إلى الإرتفاع التدريجي حيث وصل مجموع القروض إلى 10115.2 مليار دج سنة 2022 ليصل إلى 11260.2 مليار دج سنة 2024، مما يدل على استعادة النشاط التمويلي وتوجهه نحو دعم التعافي الاقتصادي.

إن هذا التطور يعكس دور النظام المصرفي في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ، فزيادة تمويل القطاع الخاص تدعم خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوليد فرص العمل، وهو ما يرتبط بالبعد الاجتماعي للتنمية،في المقابل تمويل القطاع العام يساهم في تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية ،مما يعزز البعد الاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة، غير أن تحقيق التنمية المستدامة لايتطلب زيادة حجم القروض فقط بل يقتضي تحسين نوعية التمويل عبر توجيهه نحو مشاريع منتجة وصديقة للبيئة، فإن الاتجاه التصاعدي للقروض يعد مؤشرا إيجابيا، لكنه يحتاج إلى مرافقته بسياسات تمويل مستدام.

الفرع الثالث : تسيير الموارد المائية في الجزائر

تتضافر جهود كل من مديريات ومؤسسات الجزائرية للمياه تحت وصاية وزارة الموارد المائية من خلال المديريات المتواجدة بالولايات وفروعها في الدوائر، فميزانية هذا القطاع ضخمة قصد ربط السكان بالمياه الصالحة للشرب وبقنوات الصرف الصحي لتحسين ظروفهم الصحية والمعيشية، ومن المتوقع تخفض بنسبة 50 نسبة السكان الذي لا يستفيدون بصفة دائمة على المياه الصالحة للشرب وهذا إلى غاية 2025

- إنشاء مؤسسة الجزائرية للمياه : تكلف مؤسسة الجزائرية للمياه في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها وجرها وتوزيعها والتزويد بها وكذا تجديد الهياكل التابعة لها وتنميتها.

-مكافحة تبدير المياه بتطوير عمليات الإعلام والتكوين والتحسين باتجاه المستعملين

-التخطيط لبرامج الاستثمار السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها.

-تحليه مياه البحر

-تجديد قطاع المياه

-صياغة الجزائر لسياسة وطنية تمتد من 2006 إلى 2025 لضمان الاستدامة المائية وترتكز على مبادئ:

- الماء خير من الخيرات المادية
- دارة شؤون الماء يجب أن تتولاها مصلحة الموارد المائية في كل منطقة في البلاد.
- لابد من إقامة شورى مع المستعملين للماء في كل منطقة

لذلك تنص هذه السياسة الوطنية للماء على زيادة حجم الموارد المائية من الأن حتى 2025، بحيث 44% منه توفرها السدود و56% يسحب من الأحواض، إضافة إلى زيادة حجم الماء الصناعي الذي تنتجه محطات التحلية وكذلك حجم المياه المستعملة لإعادة استعمالها بعد التطهير في الري

-تطوير وتحديث مقارنة التسيير المدمج للمياه : وذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للمياه (AGIRE)بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-262 المؤرخ في 30 جويلية 2011، وضعت تحت إشراف وزارة الموارد المائية وذلك في 14 ديسمبر 2014، مكلفة أساسا بالقيام بجميع الإجراءات المتعلقة بالتسيير المدمج للمياه على المستوى الوطني، من بين مهامها:

- إنجاز جميع التحقيقات والدراسات والبحوث المتعلقة بالتسيير المدمج للموارد المائية.
- تطوير وتنسيق نظم التسيير المدمج للمعلومات المائية على المستوى الوطني.
- المساهمة في الإجراءات المحفزة للاقتصاد المائي والحفاظ على جودة الموارد المائية

تتضافر جهود كل من مديريات ومؤسسات الجزائرية للمياه تحت وصاية وزارة الموارد المائية من خلال المديريات المتواجدة بالولايات وفروعها في الدوائر، فميزانية هذا القطاع ضخمة قصد ربط السكان بمياه الشرب وبقنوات

الصرف الصحي لتحسين ظروفهم الصحية والمعيشية، ومن المتوقع تخفض بنسبة 50 نسبة السكان الذي لا يستفيدون بصفة دائمة على المياه الصالحة للشرب وهذا إلى غاية 2025

المبحث الثاني : دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه.

المطلب الأول : تقديم عام لشركة الجزائرية للمياه ومصادر تمويلها.

زودتني المؤسسة خلال فترة التربص بمعلومات قيمة عن الجزائرية للمياه (مركزالقل) التابعة لوحدة ولاية سكيكدة إذ تعمقت في البحث في دائرة المالية والمحاسبة .حيث نستهل هذا المطلب بتقديم نبذة عن شركة الجزائرية للمياه وهيكلها التنظيمي ومصادر تمويلها.

الفرع الأول : تقديم عام لشركة الجزائرية للمياه .

أولا : تعريف مؤسسة الجزائرية للمياه.

تعرف الجزائرية للمياه بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، وتعتبر الجزائرية للمياه من أهم المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في إزدهار الاقتصاد الوطني، وكذلك تعتبر ركيزة حساسة في المجتمع فقد أنشئت بموجب

التنظيمات المعمول بها لتتولى مهام إنتاج ونقل وتوزيع مياه الشرب للمواطنين وإلى المناطق الفلاحية وجميع المؤسسات الخاصة والعامة والبلديات التابعة للوكالة ،مع السهر على ضمان إستمرارية الخدمة العمومية وتحسين جودة التموين بالمياه، ومن المهام الموكلة لمؤسسة الجزائرية للمياه مركزالقل ما يلي:

- تسيير عملية إنتاج مياه الشرب وتخزينها وتوزيعها.

- مراقبة نوعية المياه الموزعة وتحسينها

- توفير المياه ومعالجتها لسد متطلبات المواطن وكل القطاعات والفروع الاقتصادية.

- التسيير والتنظيم الدقيق لشبكات التوصيل.

ثانيا: تقديم دائرة المالية والمحاسبة .

تنقسم بدورها إلى ثلاث مصالح ، مصلحة المحاسبة ومصلحة المالية ومصلحة محاسبة التسيير.

1-مصلحة المالية : هي المصلحة التي تهتم بالجانب المالي والعمليات التي تقوم بها المؤسسة كما يوجد في هذه المصلحة قسم يدعى الصندوق حيث من مهام هذا القسم التسديد الفوري لبعض العمليات التي تتمثل في (التسبيقات عن شراء، دفع الضرائب على الأجور، تحويل المبالغ النقدية من البنك إلى الحساب الجاري للصندوق.....إلخ).

ومن مهام هذه المصلحة الإشراف على ضبط العمليات المالية للمؤسسة التي تربطها بالمؤسسات الأخرى مثل: البنك ، البريد ، كما تقوم بتسديد الفواتير القابلة للدفع المحصل عليها من الدوائر الأخرى ، كما تستلم من الدائرتين التجارية والإدارة والوسائل العامة الفواتير للقيام بعملية تسديدها بعد مراقبتها والتأكد من صحة المعلومات وتعتمد في ذلك على مجموعة من الشروط ممثلة في الوثائق التالية:

- وصل دخول المشتريات أو إستلام إستثمار
- تقديم نموذج لطلبية السلعة
- أن تكون الفاتورة أصلية
- تصريح باستلام المشتريات المطلوبة

تقوم هذه الدائرة بمراقبة الفواتير والوثائق من أجل التأكد من عدم تجاوز المبالغ المحددة في العقود المبرمة وتحتفظ الدائرة بنسخة من الفواتير يتم تصنيفها في ملف وتقوم المصلحة بإعداد شيك للمورد لتحصيل المبالغ، ومن أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة ما يلي :

- تسديد الضرائب والرسوم.
- تسديد أجرة العمال : تقوم المصلحة في نهاية كل شهر بتسديد أجور العمال وذلك بالدفع عن طريق البنك.

2-مصلحة المحاسبة : وهي التي من مهامها تسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير المعلومات والأحداث التي لها طبيعة مالية وذلك بأسلوب مفهوم على أساس نقدي، وقد عرفت المحاسبة بأنها تقنية متعارف عليها تجاريا ويتم بواسطتها رصد ومتابعة التدفقات المختلفة المتوجة لنشاط المؤسسة، مهما كانت طبيعتها ويترجم ذلك في شكل نتائج لمردودية هذا النشاط وفعاليته حيث تقوم بمايلي :

-التسجيل المحاسبي وكذا مراقبة الحسابات وتصحيح الأخطاء والإنحرافات إن وجدت قبل إعداد القوائم المالية.

- مراقبة الحسابات من خلال متابعة التسجيلات التي تمت عبر البرنامج الآلي.

- التأكد من تطبيق النظام المالي وفق الأسس والقوانين المتفق عليها في النظام المحاسبي المالي.

- تقوم بتسوية الحسابات الآتية :

- إعداد جرد الصندوق
- إعداد تقرير الوضعية المالية شهريا

الحسابات التي تسوى في نهاية السنة هي كل من :

- حساب الإشتراكات الاجتماعية
- حساب الأجراء

ثالثا : الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة

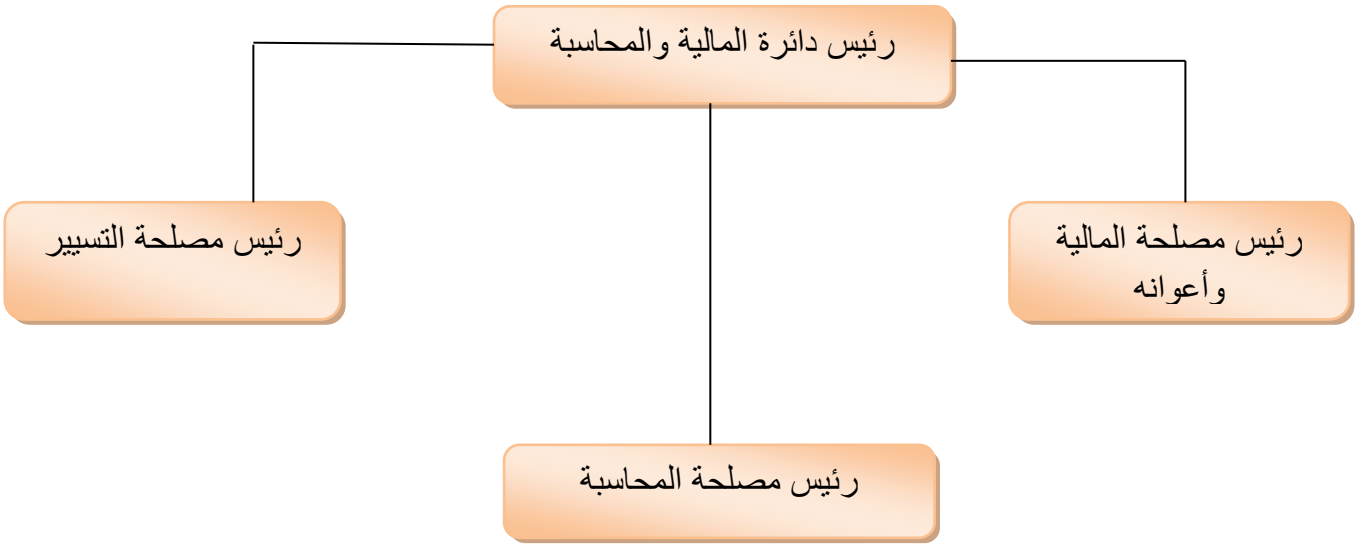

الفرع الثاني : مصادر تمويل المؤسسة محل الدراسة .

تمثل مصادر التمويل دورا جوهريا في دعم النشاط الاقتصادي لمؤسسة الجزائرية للمياه ، وتمكينها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية والتشغيلية، وتنقسم هذه المصادر إلى داخلية تنبع من موارد المؤسسة الذاتية، وخارجية تعتمد على التمويل من أطراف خارجية كالإقراض أو المساعدات، والتمويل العمومي الغير مباشر

أولا : مصادر التمويل الداخلي (التمويل الذاتي).

تمثل مصادر التمويل الداخلية الأساس المتين لأي مؤسسة تسعى إلى تحقيق الاستقلالية المالية وضمان الاستمرارية، وتتمثل هذه المصادر التي تولدها المؤسسة من داخل نشاطها وتعيد توظيفها لتمويل احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وتشمل رأس المال ، الاحتياطات، الأرباح المحتجزة أو المرحلة، والنتائج الصافية السنوية، وتعكس قوة هذه العناصر قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها الذاتي والتوسع الاستثماري دون تحمل أعباء تمويلية خارجية.

جدول 1: تحليل الموارد الذاتية

البيان	2023	2024	2025	ملاحظات 2025
الأرباح المرحلة (النتيجة الصافية)	624163076.12-	461781929.81-	669771203.03-	استمرار تراكم الخسائر وتدهور في الوضع المالي
نتيجة السنة	731840153.66-	551900220.17-	692013165.20-	استمرار تحقيق خسائر سنوية مرتفعة
مجموع الأموال الذاتية	- 2096463547.66	- 2600482066.32	2990794957.99-	تفاقم العجز الذاتي بنسبة تقارب 20% إضافية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

من الجدول بين تحليل الموارد الذاتية لمؤسسة الجزائرية للمياه مركزالقل خلال الفترة 2023-2025 وجود تدهور مستمر في قدرتها على التمويل الذاتي، بما يعكس ضعفا هيكليا في وضعيتها المالية الداخلية، فقد سجلت الأرباح المرحلة (النتيجة الصافية) قيمة سالبة بلغت 624163076.12- سنة 2023، ثم انخفضت إلى 461781929.81 سنة 2024، ثم إرتفع العجز ليصل إلى 669771203.03- سنة 2025 ،وهو مايدل على استمرار تراكم الخسائر وعدم قدرة المؤسسة على تكوين احتياطات مالية داخلية قابلة لإعادة الاستثمار، كما أظهرت نتيجة السنة تسجيل خسائر معتبرة بلغت 731840153.66- سنة 2023، ثم انخفضت نسبيا إلى 551900220.17- سنة 2024، قبل أن ترتفع مجددا سنة 2025 لتصل إلى 692013165.20- ، مما يعكس استمرار ضعف الأداء المالي وعدم استقرار النتائج السنوية وهذا

مايضعف من قدرة المؤسسة على إعادة استثمار أرباحها أو تكوين إحتياطات ، وبالتوازي مع ذلك عرف مجموع الأموال الذاتية تراجعا مستمرا من 2096463547.66- سنة 2023 إلى أن يصل إلى 2990794957.99- سنة

2025، وهو مايشير إلى عجز في الأموال الذاتية يعني أن ديون المؤسسة تفوق أصولها، مايضعها في خانة العجز المالي ويؤثر على جاذبيتها لدى الممولين .

تؤكد هذه المؤشرات أن المؤسسة تعاني من محدودية كبيرة في تعبئة مواردها الداخلية (المؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي بدرجة شبه معدومة) ، الأمر الذي يضعف قدرتها على تمويل استثماراتها الإستراتيجية ذاتيا ويحد من مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لاسيما في مجال تطوير البنية التحتية المائية، تجديد الشبكات، تحسين جودة الخدمة، وترشيد استغلال الموارد المائية .

الشكل 14 : تحليل الموارد الذاتي

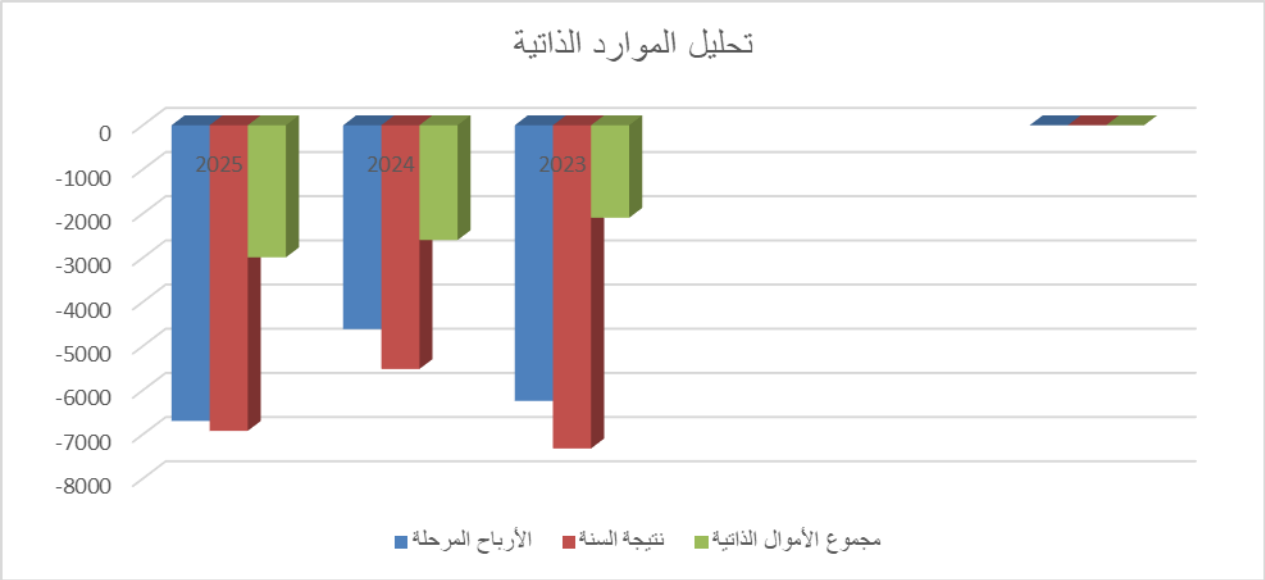

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

ثانيا : مصادر التمويل الخارجية

عندما تعجز المؤسسة عن توليد موارد ذاتية كافية، فإنها تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية لضمان استمرارية نشاطها، وتشمل هذه المصادر الديون طويلة الأجل (قروض، سندات، التزامات اتجاه الدولة) والديون قصيرة الأجل (دائنون، موردون، ضرائب مستحقة، إلخ)

جدول 2 : تحليل التمويل الخارجي

البيان	2023	2024	2025	نسبة التغير	ملاحظات 2025
ديون قصيرة الأجل	3548239531.07	4108841935.61	4815042115.11	7.37	إستقرار شبه تام
ديون طويلة الأجل	780243551.3	924217960.23	1034337358.1	14.64	إستمرارالإرتفاع بمستوى مقلق
مجموع الديون	4328483082.37	5033059895.84	5849379473.21	15.35	تزايد في عبء الدين العام على المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

شهد التمويل الخارجي بمؤسسة الجزائرية للمياه خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025 منحى تصاعدي واضح، ما يعكس تنامي اعتماد المؤسسة على الموارد التمويلية الخارجية في تغطية احتياجاتها المالية والاستثمارية، فقد ارتفعت قيمة الديون الطويلة الأجل من 780243551.3 سنة 2023 لتصل إلى 1034337358.1 سنة 2025، مسجلة نسبة تغير قدرها 7.37 %، وهو ما يدل على توجه المؤسسة نحو تعبئة موارد طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الإستراتيجية والمشاريع الهيكلية ذات الطابع التنموي، باعتبار أن هذا النوع من التمويل يعد أكثر ملائمة لتمويل المشاريع المرتبطة بتطوير البنية التحتية وتحسين جودة الخدمة العمومية، كما سجلت الديون قصيرة الأجل ارتفاعا من 3548239531.07 سنة 2023 لتصل إلى 4815042115.11 سنة 2025 بنسبة تغير بلغت 14.64 % ، الأمر الذي يعكس تزايد لجوء المؤسسة إلى تمويل قصير الأجل لتغطية احتياجات الاستغلال والالتزامات التشغيلية اليومية، وفي السياق ذاته ارتفع إجمالي الديون من4328483082.37 إلى 5849379473.21 خلال فترة الدراسة بنسبة تغير 15.35 % مما يؤكد تزايد العبئ المالي الخارجي الواقع على المؤسسة ويمكن تفسير هذا التطور في ظل سعي المؤسسة إلى تدعيم قدراتها التمويلية لمواكبة متطلبات التوسع وتحسين خدمات قطاع المياه وهو ما يرتبط ارتباطا مباشرا بأهداف التنمية المستدامة ، لاسيما ما تعلق بضمان استمرارية توفير الموارد المائية وتحسين كفاءة البنية التحتية والخدمات الأساسية.غير أن استمرار التصاعد في حجم التمويل الخارجي يستوجب ترشيد استخدامه وتوجيهه نحو استثمارات ذات مردودية اقتصادية وتنموية، مما يضمن تحقيق التوازن بين دعم التنمية المستدامة والحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسة.

الشكل 15 : تحليل التمويل الخارجي

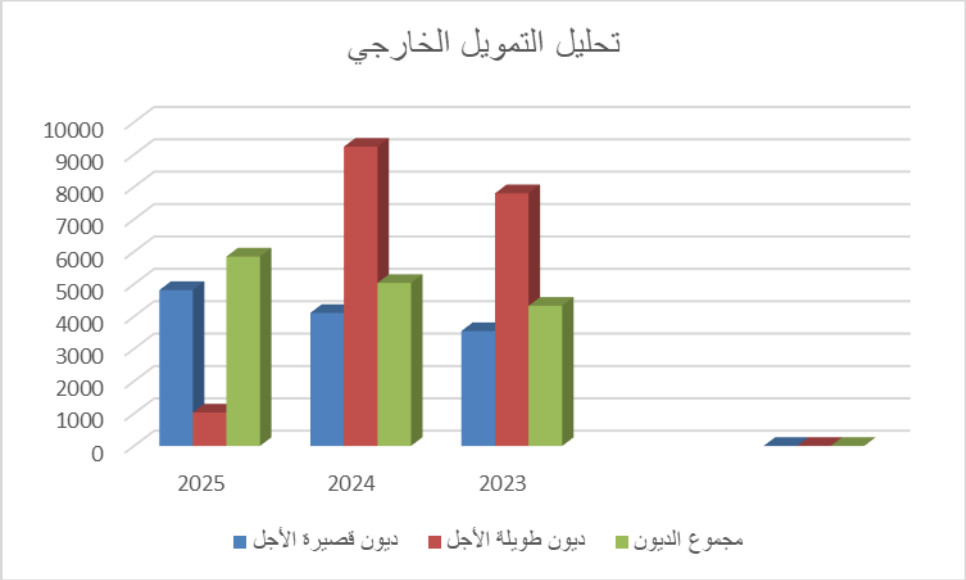

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي والإجتماعي للمؤسسة محل الدراسة.

سنحاول إسقاط المفاهيم النظرية التي تطرقنا لها في مؤسسة الجزائرية للمياه من خلال بياناتها المتعلقة بأدائها الاقتصادي والاجتماعي للفترة الممتدة من2023 إلى 2025، حيث تم الإعتماد على بعض النسب المالية لقياس الأداء الاقتصادي، وتطوير بطاقة معلومات خاصة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة بالإستعانة بمصلحة المالية والمحاسبة لديها، ثم سنقوم بمقارنة الأداء المالي بأدائها التنموي لإستخراج طبيعة العلاقة بين التمويل والتنمية المستدامة في المؤسسة محل الدراسة.

الفرع الأول : تقييم الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل

أولا : نسب الهيكلة المالية (هيكل التمويل)

إن دراسة هيكل التمويل يساعد في تقييم قدرة المؤسسة على تمويل مشاريعها ذاتيا، وفهم درجة إعتمادها على الموارد الخارجية، إستنادا للحسابات الاجتماعية للشركة محل الدراسة سنقوم بتحليل أدائها المالي كالأتي :

1- نسبة التمويل الدائم

هذه النسبة تقيس مدى إعتماد المؤسسة على مصادر تمويل مستقرة في تمويل استثماراتها طويلة الأجل، وقيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من واحد لتحقق المؤسسة هامش أمان.

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

جدول3 : حساب نسبة التمويل الدائم

البيان	2023	2024	2025
الأموال الدائمة	-1078394543.08	-1421865661.99	-1681116652.27
الأصول الثابتة	237285453.28	254398443.40	275340947.62
نسبة التمويل الدائم	-4.54	-5.58	-6.10

2- نسبة التمويل الذاتي

هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة، عادة ماتكون أقل من واحد

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

جدول4 : حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان	2023	2024	2025
الأموال الخاصة	-1859178094.38	-2346083622.92	-2715454010.37
الأصول الثابتة	237285453.28	254398443.40	275340947.62
نسبة التمويل الذاتي	-7.83	-9.22	-9.86

3- نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ الأموال الدائمة

جدول 5 : حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2023	2024	2025
الأموال الخاصة	1859178094.38-	2346083622.92-	2715454010.37-
مجموع الديون	4328483082.37	5033059895.84	5849379473.21
نسبة الاستقلالية المالية	0.35-	0.49-	0.46-

4- نسبة الرفع المالي

نسبة الرفع المالي = مجموع الديون ÷ مجموع الأصول

جدول6: حساب نسبة الرفع المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل

البيان	2023	2024	2025
مجموع الديون	4328483082.37	5033059895.84	5849379473.21
مجموع الأصول	2469304987.99	2686976272.92	3133925462.84
نسبة الرفع المالي	1.75	1.87	1.86

فمن النسب السابقة نستخلص الجدول التالي

جدول7: نسب هيكل التمويل لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل خلال الفترة 2023-2025

البيان	2023	2024	2025
نسبة التمويل الدائم	4.54-	5.58-	6.10-
نسبة التمويل الذاتي	7.83-	9.22-	9.86-
نسبة الاستقلالية المالية	0.35-	0.47-	0.46-
نسبة الرفع المالي	1.75	1.87	1.86

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه مركزالقل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مختلف مؤشرات التمويل خلال فترة الدراسة (2023-2025) سجلت قيما سالبة، وهو مايعكس وجود اختلالات واضحة في الهيكل المالي للمؤسسة ويشير إلى ضعف قدرتها على تعبئة مواردها التمويلية بالشكل الكافي لدعم نشاطها واستثماراتها المستقبلية، إذ بلغت نسبة التمويل الدائم -4.54 سنة 2023 لتتدهور سنة بعد أخرى لتصل إلى -6.10 سنة 2025، وهو مايعكس اختلالا في توازن مصادر التمويل ، نتيجة اعتماد المؤسسة بشكل كبير على تمويل قصير الأجل لتغطية استثمارات طويلة الأجل ،مايدل على أن الموارد الدائمة للمؤسسة تعاني من عجز هيكلي في تمويل استثماراتها طويلة الأجل، وهو وضع غير ملائم لتحقيق الاستدامة المالية.

كما سجلت نسبة التمويل الذاتي تدهورا خلال فترة الدراسة لتسجل قيم متزايدة السلبية من -7.83 سنة 2023 إلى -9.22 سنة 2024 لتصل إلى -9.86 سنة 2025،مما يعكس عجز الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابثة ليستمر هذا العجز في التوسع سنة بعد أخرى ، وهذا مايؤكد وجود ضعف في قدرة المؤسسة على تمويل نفسها ذاتيا اعتمادا على أموالها الخاصة واحتياطاتها، وهو مايزيد من تبعيتها لمصادر التمويل الخارجي ، مما يحد من استقلاليتها في اتخاذ قرارات استثمارية مرتبطة بمشاريع التنمية.

أما فيما يخص نسبة الاستقلالية المالية فقد بلغت -0.35 سنة 2023 وارتفعت إلى -0.47 سنة 2024 لتستقر عند -0.46 سنة 2025، وهي نتائج تشير إلى ضعف مساهمة الأموال الخاصة في تمويل إجمالي الموارد ، بما يدل على اعتماد المؤسسة بشكل كبير على الديون والإلتزامات الخارجية الأمر الذي يرفع من مخاطرها المالية ويؤثر سلبا على استقرارها طويل الأجل ، في المقابل أظهرت نسبة الرفع المالي مستويات مرتفعة نسبيا بلغت 1.75 سنة 2023 و1.87

سنة 2024 و 1.86 سنة 2025، وهو مايعكس اعتماد المؤسسة على التمويل بالديون بدرجة تفوق اعتمادها على التمويل الذاتي (غياب قاعدة تمويل ذاتي واللجوء إلى مصادر تمويل خارجي لتغطية استثماراتها طويلة الأجل)، ويمكن القول أن هذه المؤشرات توضح أن المؤسسة تواجه صعوبات تمويلية تحد من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة ، باعتبار أن نجاح المؤسسة في تبني مشاريع تنموية مستدامة يتطلب هيكلا ماليا متوازنا وموارد مستقرة قادرة على تمويل الاستثمارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل ، وبالتالي فإن استمرار هذا الوضع المالي قد يعيق المؤسسة عن تنفيذ مشاريع التوسع وتحديث البنية التحتية ، وتحسين جودة الخدمات وهي عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 16 : تطور نسب هيكل التمويل لمؤسسة الجزائرية للمياه

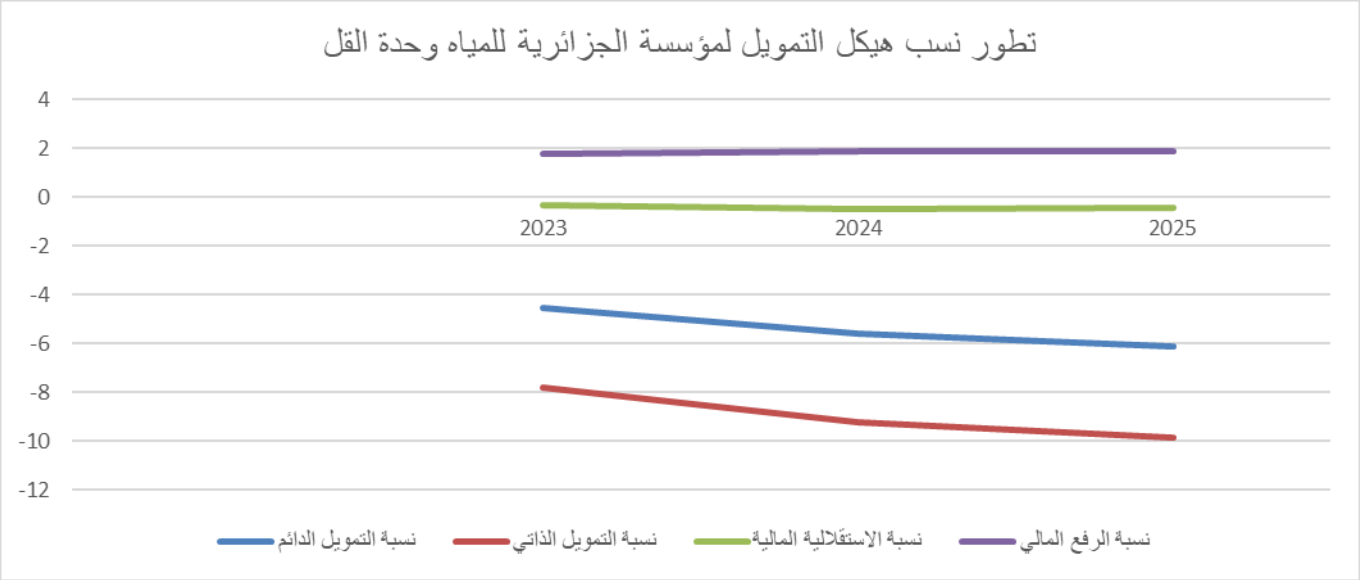

المصدر : *من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق*

ثانيا : نسب السيولة

جدول8 : نسب السيولة لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة القل للفترة 2023-

البيان	العلاقة	2023	2024	2025
الأصول المتداولة		2232019534.71	2432577829.52	2858584515.22
الديون قصيرة الأجل		3548239531.07	4108841935.61	4815042115.11
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	0.62	0.59	0.59
الأصول المتداولة - المخزونات		2178375111.06	2380415090	2794921592.58
الخصوم المتداولة		3548239531.07	4108841935.61	4815042115.11
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة - المحزونات/الخصوم المتداولة	0.61	0.57	0.58
القيم الجاهزة		142725622.85	111878054.89	125168650.48
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل	0.04	0.03	0.03

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة 0.62 سنة 2023 ثم انخفضت إلى 0.59 سنة 2024 واستقرت عند 0.59 سنة 2025، وهي مستويات أقل من واحد(1)، وهو مايدل على أن الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الخصوم المتداولة وهو مايدل على صعوبة في مواجهة الإلتزامات القصيرة الأجل بالاعتماد على الموارد الجارية.

أما نسبة السيولة المختصرة فقد تراجعت من 0.61 سنة 2023 إلى 0.57 سنة 2024 ثم ارتفعت ارتفاع طفيف لتصل إلى 0.58 سنة 2025، إلا أنها ظلت عند مستويات منخفضة ، وهو ما يؤكد أن المؤسسة تعاني من محدودية في الأصول السريعة التحول إلى نقد وبالتالي تواجه صعوبة في تسديد ديونها القصيرة الأجل

أما نسبة السيولة الجاهزة فقد انخفضت من 0.04 سنة 2023 إلى 0.03خلال سنتي 2024 و2025 وهي نسبة ضعيفة جدا تعكس محدودية النقدية المتوفرة لدى المؤسسة، بما يعني أن الأموال الجاهزة المتاحة للسداد غير كافية لتغطية الالتزامات الأمر الذي قد يضع المؤسسة أمام مخاطر عجز نقدي مؤقت.

تبرز هذه المؤشرات أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي والتدفقات النقدية المستقبلية لتغطية احتياجاتها التشغيلية قصيرة الأجل، إذ أن توفر التمويل الكافي والسيولة الملائمة عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة باعتباره يمكن للمؤسسة ضمان استمرارية نشاطها وتمويل نفقاتها التشغيلية، والحفاظ على جودة خدماتها إلى جانب دعم الاستثمارات اللازمة ، وعليه فإن استمرار ضعف السيولة يحد من قدرة المؤسسة على توظيف مواردها المالية بكفاءة في خدمة أهداف التنمية المستدامة ، ويقلل من قدرتها على تنفيذ مشاريعها التنموية .

الشكل 17 : تطور نسب السيولة لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل

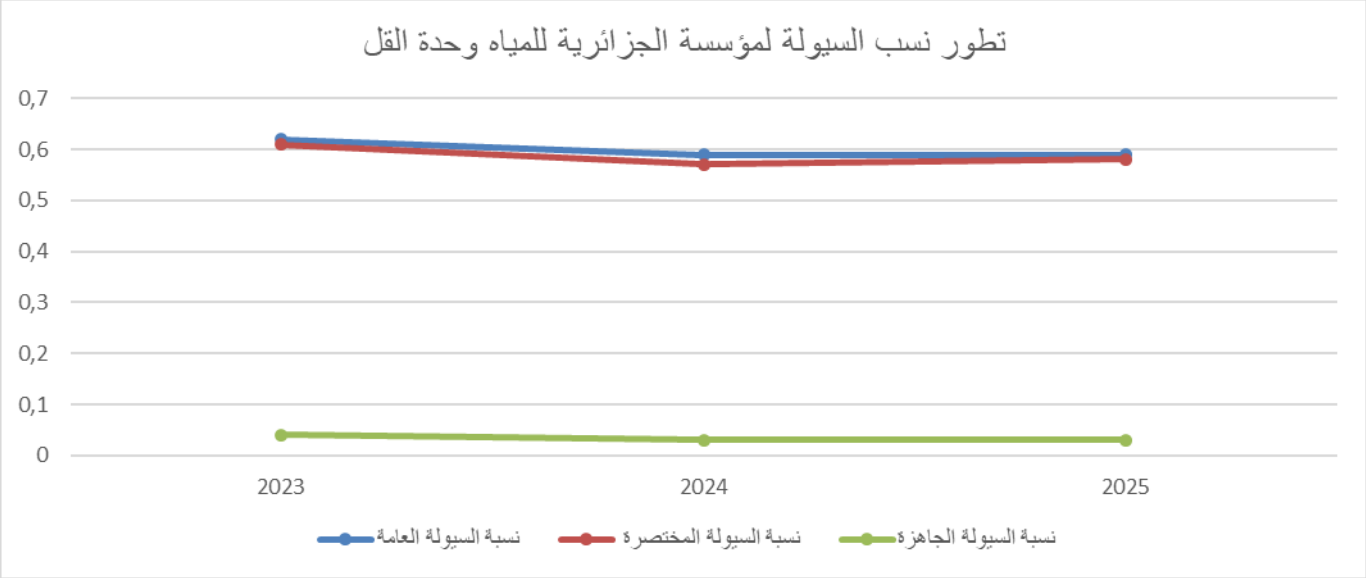

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

ثالثا : نسب المردودية

جدول9 : نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل

البيان	العلاقة	2023	2024	2025
النتيجة الصافية		-624263076,12	-461781929.81	-669771203
الأموال الخاصة		-1499178094.38	-2346083623	-2715454010
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0.42	0,2	0,24
النتيجة الصافية		-624263076,1	-461781930	-669771203
مجموع الأصول		2469304988	2686976273	3133925463
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/مجموع الأصول	-0,25	-0,17	-0,21
نتيجة مابعد الضريبة		-672061716	-485765049	-696500559
المبيعات		664253430,4	655882274,2	667921371,7
نسبة الربجية	نتيجة مابعد الضريبة/المبيعات	-1,011	-0,74	-1,042
الأصول الثابتة		237285453,3	254398443,4	275340947,6
مجموع الأصول		2469304988	2686976273	3133925463
هيكل الأصول	الأصول الثابتة/مجموع الأصول	0,09	0,09	0,08

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة القل

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية المالية قد بلغت 0.42 سنة 2023 ثم 0.20 سنة 2024 ثم 0.24 سنة 2025 ، إلا أن إيجابية هذا المؤشر لا تعبر على تحسين الأداء المالي نظرا لكون أن النتيجة الصافية والأموال الخاصة قيمتهما سالبتين ، وهو مايجعل النسبة موجبة حسابينا دون أن تحمل دلالة اقتصادية حقيقة ، وعليه فإن المؤشر يعكس اختلال في البنية المالية للمؤسسة بما يحد من قدرتها على تعبئة موارد داخلية مستدامة لتمويل استثماراتها المستقبلية ، أما المردودية الاقتصادية سجلت -0.25 سنة 2023 لتتراجع الى -0.17 و-0.21 على التوالي سنتي 2024 و2025، وهو مايشير على ضعف الاستثمارات الممولة مايدل على عدم قدرة الأصول الاقتصادية للمؤسسة على توليد عوائد كافية (ضعف كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية)، الأمر الذي يحد من مساهمة التمويل في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

أما فيمايخص نسبة الربحية فقد سجلت مستويات سالبة طوال فترة الدراسة حيث بلغت -1.011 سنة 2023 ثم تحسنت نسبيا لتبلغ -0.74 سنة 2024 لتعود للتراجع مجددا جيث سجلت -1.042 سنة 2025 ، وهو مايؤكد استمرار المؤسسة

في تسجيل خسائر ، ويعكس ذلك عدم قدرة المؤسسة على تحويل رقم أعمالها إلى فوائض مالية، مما يقلص من إمكانية المؤسسة في الإعتماد على التمويل الذاتي كرافعة للاستثمار والتوسع المستدام

أما مؤشر هيكل الأصول فقد سجل استقرارا نسبيا عند مستويات منخفضة بلغت 0.09 خلال سنتي 2023 و2024 لتنخفض إلى 0.08 سنة 2025ويفسر ذلك ضعف التوجه نحو الاستثمار طويل الأجل في التجهيزات والبنية التحتية ، وهو مايؤثر سلبا على قدرة المؤسسة على تحديث طاقتها الإنتاجية وتحسين جودة خدماتها في إطار التنمية المستدامة، فضعف مردودية التمويل ينعكس مباشرة على قدرة المؤسسة في خلق قيمة اقتصادية مستدامة وتعزيز استقلاليتها المالية على المدى الطويل.

الشكل 18 : نسب مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة القل

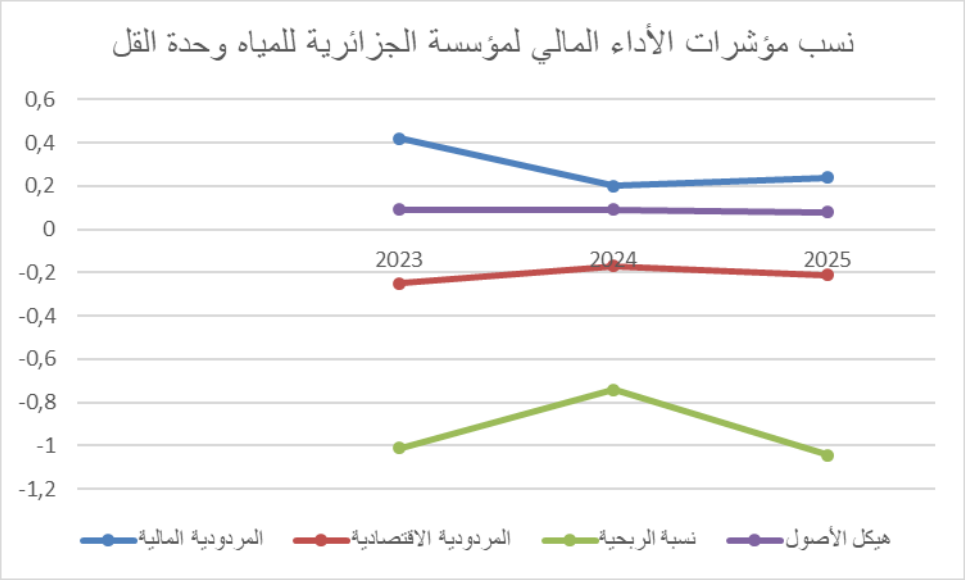

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

الفرع الثاني : تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة محل الدراسة.

جدول10: تقييم الأداء الاجتماعي

البيـــان	2023	2024	2025
المصاريف المتعلقة بالسلامة المهنية للعمال والمعدات والوسائل الخاصة بالسلامة المهنية	1500000	2200000	2620000
المصاريف المتعلقة بنقل العمال والمنح والهيئات المقدمة لهم	4740000	5100000	5340000
المصاريف المتعلقة بالضمان الاجتماعي للعمال	65000000	66000000	69000000
المصاريف المتعلقة بتدريب العمال وتطوير مهاراتهم وقدراتهم-تحسين كفاءة المورد البشري-	900000	930000	933000
المصاريف المتعلقة بالحفاظ على البيئة	110000	100000	110000
الضرائب على النشاط الاقتصادي للمؤسسة	125000000	127000000	127320000
المصاريف المتعلقة بحماية المستهلك اتجاه الأضرار الناجمة عن المنتج	90000	95000	99000
تطور عدد العمال بالمؤسسة	82	88	93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه مركز القل

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي :

-ارتفاع المصاريف المتعلقة بالسلامة الصحية والمهنية من 1500000 إلى 2620000، وهو مايدل على

تخصيص تمويل أكبر لحماية العمال وتحسين ظروف العمل الأمر الذي يساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

- ارتفاع مصاريف نقل العمال والمنح المتقدمة لهم من 4740000 إلى 5340000 وهو مايعكس اهتمام المؤسسة بتحسين المستوى الاجتماعي للعمال .

- ارتفاع مصاريف الضمان الاجتماعي من 65000000 إلى 69000000 ، وهو ما يبرز دور التمويل في تحقيق الحماية الاجتماعية والاستقرار الوظيفي .

- ارتفاع طفيف في مصاريف التدريب طفيف من 900000 إلى 933000 ،مايدل على تحسين الكفاءة المهنية وتنمية رأس المال البشري وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة .

- سجلت المصاريف المتعلقة بالحفاظ على البيئة استقرارا نسبيا عند حدود 100000 إلى 110000، مايشير إلى وجود اهتمام بيئي لكنه يبقى محدود مقارنة بباقي النفقات ، وهو مايعكس حاجة المؤسسة إلى توجيه تمويل أكبر للمجال البيئي لتعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة .

- ارتفعت الضرائب على النشاط الاقتصادي من 125000000 إلى 127320000 ، مايدل على مساهمة المؤسسة في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل الخزينة العمومية وهو مايعكس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

-ارتفاع عدد العمال من 82 سنة 2023 إلى 93 عاملا سنة 2025 ، ما يشير إلى توسع نشاط المؤسسة وخلق مناصب شغل جديدة وهو مؤشر يعكس مساهمة التمويل في تحقيق التنمية الاجتماعية والحد من البطالة.

المطلب الثالث : تحديات وأفاق التمويل في التنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الأول : التحديات التي تواجهها المؤسسة

رغم الدور الحيوي الذي تتطلع له مؤسسة الجزائرية للمياه في توفير خدمة عمومية أساسية، إلا أن وضعها المالي يعاني من اختلالات هيكلية تؤثر سلبا على استمراريتها وفعاليتها، ويظهر التحليل أن المؤسسة تواجه مجموعة من التحديات المالية والهيكلية تؤثر على أدائها وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، يتمثل أهمها في ضعف التمويل الذاتي الناتج عن استمرار الخسائر، وتأكل الأموال الخاصة بما يضعف استقلاليتها المالية،مما يدفع المؤسسة للجوء إلى الدعم العمومي أو التمويل الخارجي ، كما تعاني المؤسسة من محدودية مردودية أصولها وارتفاع تكاليفها التشغيلية وهو ما ينعكس سلبا

على قدرتها على تمويل مشاريع التجديد والتوسع الضرورية لتحسين جودة الخدمة وضمان الاستدامة المالية والتشغيلية على المدى الطويل، ومن أبرز التحديات

أولا: الإعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل.

ارتفاع نسبة الخصوم المتداولة مقارنة بالأصول المتداولة يشير إلى عجز في التسيير المالي قصير الأجل مما يضع المؤسسة تحت ضغط دائم للوفاء بالتزاماتها الجاهزة ، فخلال تطرقنا لنسب السيولة العامة والسيولة الجاهزة اتضح لنا من خلال التحليل أن وضع المؤسسة يعكس الاعتماد المفرط على الديون قصيرة الأجل ، حيث تصبح المؤسسة أكثر عرضة لمخاطر السيولة وضغوط السداد الفوري، وهو ماقد يعيق قدرتها على تحقيق استقرار مالي يدعم تمويل التنمية المستدامة على المدى الطويل.

ثانيا : رأس مال سلبي وهيكل مالي غير متوازن.

تشير المؤشرات إلى وجود خسائر متراكمةأدت إلى تأكل رأس المال الخاص، مما يضعف المركز المالي ويقلل من الجاذبية التمويلية للمؤسسة.

رأس المال الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

جدول 11 : تطور رأس المال الخاص

السنة	رأس المال الخاص	الملاحظة
2023	-2096463548	رأس مال سلبي
2024	-2600482066	ارتفاع رأس المال
2025	-2990794958	تراكم الخسائر

رأس المال الخاص سالب خلال جميع سنوات الدراسة ،مايشير إلى وجود اختلال هيكلي في الوضعية المالية للمؤسسة ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابثة إنطلاقا من أموالها الخاصة وبالتالي فإنه لايوجد خيار أمام المؤسسة إلا الإستعانة بأموال خارجية لتغطية أصولها،خاصة التمويل العمومي أو الديون لتغطية الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية، فهذا الوضع مؤشر على ضعف الإستقلالية المالية وبالتالي يحد من قدرة المؤسسة على تحقيق تمويل ذاتي مستدام، ويضعف من مرونتها المالية في تمويل مشاريع التطوير والتوسع مستقبلا، مما يجعل استدامة نشاطها مرتبط بشكل كبير باستمرار الدعم الخارجي بدلا من الاعتماد على موارد داخلية مستقرة.

ثالثا : تأخر تحصيل مستحقات الزبائن

تمثل فواتير المياه المتأخرة الدفع عبئا ماليا ضاغطا يؤدي إلى شح السيولة وارتفاع الحاجة إلى تمويل خارجي لتغطية الفجوة.

جدول 12 : تحليل فواتير الزبائن غير المحصلة

البيان	2023	2024	2025
رقم الأعمال	667921372	655882274	664253430
عدد الزبائن	109206244	109208021	109209969
عدد تحصيلات الزبائن	6,11	6,005	6,08
الذمم المدينة	110803656	111207325	120431011
نسبة الدمم المدينة إلى الإيرادات	16,58%	16,95%	18,13%
الديون المعدومة	47530681	51236163	55021734
نسبة الديون المعدومة	7,11%	7,81%	8,28%

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة القل

من خلال الجدول السابق وفيما يتعلق بعدد تحصيلات الزبائن، سجلت المؤسسة 6.11 سنة 2023ثم إنخفض المؤشر إلى 6.005 سنة 2024 قبل أن يرتفع نسبيا إلى 6.08 سنة 2025،ما يدل على وجود تدبدب في كفاءة تحصيل المستحقات ، ورغم التحسن المسجل سنة 2025، إلا أن المؤسسة لم تسترجع مستوى سنة 2023، وهو ما يعكس استمرار بعض الصعوبات في التحصيل.

كما ارتفعت نسبة الذمم المدينة إلى الإيرادات من 16.58 % إلى 18.13 % خلال فترة الدراسة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة من 7.11 % إلى 8.28 %، وهو مايشير إلى تزايد الأموال غير المحصلة وارتفاع مخاطر عدم التسديد ، إذ أن ضعف التحصيل وارتفاع الديون يؤثران سلبا على السيولة والتمويل الذاتي، مما يقلل من قدرة المؤسسة على تمويل مشاريعها وتحسين خدماتها بصورة مستدامة ، ويزيد احتمال اعتمادها على التمويل الخارجي أو الدعم العمومي.

رابعا : غياب تنوع مصادر التمويل

الاعتماد على قنوات تقليدية (قروض بنكية + دعم حكومي) دون الانفتاح على أليات حديثة مثل الشراكات أو التمويل المختلط وهو مايحرم المؤسسة من مرونة مالية أكبر

جدول 13 : هيكل مصدر التمويل الخارجي

البيان	2023	2024	2025	الملاحظة العامة
القروض البنكية	0	0	0	غياب تام عبر السنوات
الدعم الحكومي	1	1,4	1,9	متقطع ، تحسن طفيف سنة 2023
التمويل الدولي	0	0	0	غير مستغل
الشركات الخاصة(PPP)	0,4	0,6	0,9	هامشي ، لكن مع زيادة طفيفة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول السابق يوضح تطور مصادر التمويل المعتمدة خلال الفترة 2023-2025 ، حيث نلاحظ غيابا تاما للقروض البنكية والتمويل الدولي طيلة الفترة المدروسة ، وهو مايدل على أن المؤسسة لاتعتمد على التمويل الخارجي التقليدي أو الدولي في تغطية احتياجاتها المالية ، ونفسر ذلك بتوجه المؤسسة نحو الاعتماد على مصادر تمويل أقل تكلفة أو أكثر توافق مع طبيعة النشاط العمومي ، في المقابل سجل الدعم الحكومي تطورا تدريجيا من 1 سنة 2023 ليصل إلى 1.9 سنة 2025 ، وهو مايعكس تزايد دور الدولة في تمويل المؤسسة ودعم استمرارية نشاطها، ويرتبط هذا التوجه بأهمية قطاع المياه باعتباره قطاعا حيويا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة من خلال ضمان توفير المياه وتحسين الخدمة العمومية والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، كما يدل ارتفاع الدعم الحكومي على سعي الدولة إلى تعزيز البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية حتى وإن كانت المؤسسة تعاني صعوبات مالية أو ضعفا في التمويل الذاتي.

أما تمويل الشراكة مع الشركات الخاصة فقد بقي محدودا ، إذ ارتفع بشكل طفيف من 0.4 سنة 2023 ليصل إلى 0.9 سنة 2025 ، مايشير إلى وجود توجه تدريجي نحو إشراك القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع أو الخدمات ، لكنه لايزال في مستوى هامشي مقارنة بالدعم الحكومي، ورغم محدوديته فإن هذا النوع من التمويل يساهم في تخفيف الضغط على الموارد العمومية وتحسين الكفاءة والاستثمار في البنية التحتية وهومايدعم أهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل ، وهذا يوضح أن المؤسسة تعتمد أساسا على التمويل العمومي مع ضعف تنويع مصادر التمويل الأمر الذي قد يحد من قدرتها على تحقيق استدامة مالية حقيقية .

الفرع الثاني : تعزيز دور التمويل في قطاع المياه

تعمل الجزائر على تعزيز دور التمويل في قطاع المياه، لاسيما عبر مؤسسة الجزائرية للمياه، لتحقيق تنمية مستدامة تضمن الأمن المائي في ظل التغيرات المناخية ، إذ ترتكز الأفاق المستقبلية خاصة لعام 2026 ومابعده على تنويع مصادر التمويل، وتبني التكنولوجيا الحديثة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر

أولا: تنويع مصادر التمويل والاستثمار الهيكلي

- **زيادة التمويل الحكومي:** يقترح قانون المالية لسنة 2026 تخصيص 370 مليار دج لقطاع الري، بزيادة 19 وهو مايعزز قدرة المؤسسات القطاعية على تنفيذ مشاريع استراتيجية.
- **التمويل الخارجي الموجه:** اعتمدت الجزائر أليات قانونية جديدة (معدلة في 2025) تسمح باللجوء إلى التمويل الخارجي للمشاريع ذات المصلحة الوطنية.
- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** التوجه نحو الاستعانة بالقطاع الخاص في تسيير الخدمات العمومية للمياه الصالحة للشرب والتطهير (التسيير المفوض) لرفع الكفاءة المالية والتشغيلية، فتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص وتوسيع مصادر التمويل يعدان من العوامل المهمة لدعم التنمية المستدامة وتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي .

ثانيا : تمويل البنية التحتية غير التقليدية (التمويل الأخضر):

- **تحلية مياه البحر:** تمثل الأولوية القصوى ، حيث تهدف الدولة إلى رفع مساهمتها إلى 60 من المياه الموجهة للشرب أفاق 2030، فقد تم إطلاق مشاريع بقيمة مليار دولار لتحلية المياه لتعزيز الأمن المائي.
- **معالجة مياه الصرف الصحي:** استثمار معتبر في إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في الري والزراعة لتخفيف الضغط على الموارد التقليدية .

- **السندات الخضراء:** إمكانية تطوير أدوات تمويل مستدامة مثل السندات الخضراء والبنوك الخضراء لتمويل مشاريع مائية لا تلوث

ثالثا: تعزيز الكفاءة التشغيلية والمالية (التمويل الذاتي)

- **الرقمنة والعدادات الذكية:** استثمار في التكنولوجيات الحديثة للحد من هدر المياه وتحديث الشبكات القديمة (تقليل التسربات)
- **مراجعة سياسة التسعير:** التوجه نحو تطبيق أسعار جديدة وعادلة للمياه تضمن استدامة المرفق وتغطي جزءا من تكاليف الإنتاج.
- **صيانة المنشأت:** تركيز التمويل على نزع الأوحال من السدود لرفع قدرتها التخزينية والحفاظ على رأس المال الطبيعي.

رابعا: أفاق التمويل المبتكر(2026 وما بعدها)

- **الطاقة الشمسية في التحلية:** ضرورة ربط مشاريع تحلية المياه بالطاقة المتجددة(الشمسية) لتقليل فاتورة الطاقة العالية، كجزء من الاستثمار المستدام
- **مبادرات الابتكار المائية:** إطلاق مبادرات وطنية لتطوير حلول تكنولوجية وطنية في إدارة المياه والري الذكي، مما يفتح المجال لتمويل الأبحاث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل التطبيقي حيث تم عرض واقع التمويل والتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال إبراز أهم البرامج التنموية والمؤشرات الاقتصادية المعتمدة، إضافة إلى توضيح الإستراتيجيات والسياسات المنتهجة لتطويل منظومة التمويل ودعم المؤسسات الاقتصادية، إذ تطرقنا إلى أساليب تعبئة الموارد المالية في ظل التوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة، وفي الجانب التطبيقي قمنا بإسقاط الدراسة على المؤسسة الجزائرية للمياه حيث تطرقنا لتقديم المؤسسة والتعريف بمصادر تمويلها ، ثم تحليل وتقييم أدائها المالي والاجتماعي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية، وقد أظهرت النتائج أن التمويل يمثل عنصرا أساسيا في دعم نشاط المؤسسة وضمان استمرارية خدماتها ، إلا أن المؤسسة لاتزال تواجه عدة تحديات مالية وتنظيمية تؤثر على كفاءتها وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة بالشكل المطلوب .

خاتمة

خاتمة :

إن الغرض من هذا البحث العلمي من خلال الدراسة التي تناولت موضوع دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة حيث تبين أن التمويل يمثل عنصرا أساسيا ومحركا رئيسيا لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باعتبار الوسيلة التي تمكن من توفير الموارد المالية الضرورية لتنفيذ المشاريع والاستثمارات التنموية وضمان استمراريتها، فالتنمية المستدامة لم تعد تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي فقط ، فهي تعد من أبرز التوجهات الحديثة التي تسعى مختلف الدول والمؤسسات إلى تحقيقها ، لما لها من أهمية في ضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة، وهو ما يتطلب وجود تمويل فعال ومستدام قادر على مواكبة هذه المتطلبات ، وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع من جوانب متعددة بدءا بتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتمويل والتنمية المستدامة وإبراز طبيعة العلاقة بينهما ،ليتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي عبر دراسة وتحليل واقع التمويل داخل المؤسسة محل الدراسة ، حيث اتضح أن التمويل يساهم بشكل مباشر في دعم الاستثمارات وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الاجتماعية وتمويل المشاريع البيئية ، الأمر الذي يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كما تبين أن تنوع مصادر التمويل يلعب دورا مهما في تعزيز قدرة المؤسسات على تحقيق الاستقرار المالي والاستمرارية، فقد كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من التحديات التي قد تحد من فعالية التمويل في تحقيق التنمية المستدامة ، من بينها محدودية الموارد المالية ، والاعتماد المفرط على بعض مصادر التمويل ، الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني سياسات مالية وتمويلية أكثر مرونة.

أولا: إختبار الفرضيات :

1- تم تأكيد صحة الفرضية ، حيث أظهرت الدراسة أن التمويل يعد عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة ، إذ يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، مما يعزز استمرارية التنمية وتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

2- أثبتت الدراسة صحة الفرضية ، لأن تنوع مصادر التمويل سواء كانت داخلية كالتمويل الذاتي أو خارجي (قروض ، دعم عمومي) ،يساهم في تحسين قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية وتقليل المخاطر المالية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار والاستمرارية، كما يساهم في تعزيز قدرتها على تمويل مشاريعها وتحقيق أهدافها التنموية ،وهو ماينعكس إيجابا على فعالية تحقيق التنمية المستدامة ، فالاعتماد على مصدر تمويلي واحد خاصة في حالة ارتفاع الديون أو محدودية الموارد الذاتية، وهو ماقد يعيق تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق التنمية المستدامة.

3- تبين أن توفر الموارد المالية يساعد المؤسسة على تمويل مشاريعها الاستثمارية ، وتحسين خدماتها وتطوير بنيتها التحتية ، الأمر الذي يدعم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة .

4- أكدت نتائج الدراسة صحة الفرضية ، إذ أن طريقة تسيير التمويل وحسن إستغلال الموارد المالية ورفع كفاءتها يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ، وتطوير جودة الخدمات ، وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لما يخدم التنمية المستدامة .

ثانيا : نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع دور التمويل في تحقيق التنمية المستدامة توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها :

- يعد التمويل من العوامل الأساسية والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- توجد علاقة وثيقة وثيقة بين التمويل والتنمية المستدامة ، حيث يساهم التمويل في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية.
- يساعد التمويل الموجه للاستثمار على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الاستدامة الاقتصادية
- يساهم تنوع مصادر التمويل في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسة وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر تمويلي واحد
- تعد مؤشرات نسب الهيكلة المالية، ونسب السيولة والمردودية من أهم المؤشرات التي تعكس واقع التمويل ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة.
- يؤدي ضعف الموارد المالية أو سوء استغلالها إلى الحد من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها التنموية
- يمثل التمويل العمومي مصدرا مهما لدعم المؤسسات الاقتصادية وتمكينها من الاستمرار في أداء مهامها وتحقيق أهدافها التنموية.
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تبني سياسات تمويلية فعالة تقوم على التخطيط المالي الرشيد وترشيد استخدام الموارد المتاحة.

ثالثا : التوصيات والإقتراحات :

بناء على النتائج المتوصل إليها ، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات ، تتمثل فيمايلي :

- ضرورة تنويع مصادر التمويل من أجل تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر ، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.
- دعم الاستثمار في المشاريع التي تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع التنموية.
- تعزيز دور التمويل المستدام والتمويل الأخضر في دعم التنمية المستدامة
- تطوير أليات الرقابة والتخطيط المالي ، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- العمل على تحسين المؤشرات المالية للمؤسسة ، خاصة المتعلقة بالسيولة والمردودية والاستقلالية المالية.
- توصي الدراسة بضرورة ترسيخ مفهوم التنمية المستديمة لدى مسيري المؤسسات من أجل صقل ثقافة التسيير التي تنحصر في مفهوم الربح والذهاب بالمؤسسات إلى المساهمة في التنمية المستديمة في الاقتصاد ككل.

رابعا: أفاق الدراسة :

إن هذه الدراسة لاتقدم رؤية مطلقة أو نهائية عن موضوع التنمية المستدامة ودور التمويل في تحقيقها، وذلك لإمكانية دراسة هذا الموضوع من جوانب أخرى، وعليه يمكن أن نقترح مواضيع هذه الدراسة وتتمثل في :

- دراسة مقارنة لدور التمويل في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة في الدول النامية
- دراسة مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة في مجال تمويل التنمية المستدامة.
- دور مؤسسات التمويل في تعزيز التوجه التنموي
- تحليل أثر الرقمنة والتكنولوجيا المالية على تمويل التنمية المستدامة.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أ) الكتب :

1. فتحية عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية (دراسة مقارنة)، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2013، ص 53

2. سالم صلال راهي الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية،دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع،مصر، القاهرة،الطبعة الأولى، 2017، ص

3. عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، مبادئ التمويل و الإدارة المالية من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي، 2025، ص 18

4. محمد غياث شيخة، التمويل المبادئ–السياسات–التوجهات الحديثة، 2022، ص14–15
5. طارق الحاج ، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص 26
6. جواد العبيدي، مقدمة في الإدارة المالية،دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن ، الطبعة الأولى،2017،ص 58–59

7. منير شاكر محمد وأخرون، التحليل المالي مذخل صناعة القرارات، مطبعة الطليعة ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 289–290
8. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو الزنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 21
9. دوجلاس سوسيشت، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الطبعة الأولى ، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص،13
10. عصام الحناوي ، البعد البيئي للتنمية المستدامة ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، الأكاديمية العربية للعلوم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدار العربية للعلوم–ناشرون، بيروت، 2006، ص 36
11. مصطفى يوسف كافي ، السياحة البيئية المستدامة،دار رسلان، دمشق، 2014، ص 76
12. يوسف كافي، التنمية المستدامة، دارحمدان عمان،2017، ص66
13. سيف ضياء دعير، التنمية المستدامة وبناء الأمن المجتمعي في ظل الحكم الرشيد (نماذج مختارة)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق، بغداد، الجادرية، ص 16–17
14. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المستدام، الدار الجامعية، 2018، ص 90.

15. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل، عمان، 2015، ص 132.

16.محمد عبد الحليم عمر، التمويل والتنمية الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، 2010، ص 55.

17.أحمد ماهر ، إدارة التمويل، الدار الجامعية، 2012، ص 104.

18.عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ص 2

19. رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان،عمان،دار زهران، الطبعة الأولى،2015، ص 32

20.حسام الدين نجاتي، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، فبراير 2014، ص 104

ب) الرسائل والمذكرات :

21.محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006، ص 14

22.حلحال شهيناز ، أيت عيسى وسام ، دور البنوك في التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماستر، تخصص القانون العام للأعمال ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، 2016-2017 ص 6

23.فاطمة الحاج قويد، التمويل كأداة استمرارية المشاريع الاستثمارية-دراسة حالة- شركة cap-ti للخدمات الاستثمارية خلال الفترة 2009-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص 41

24.سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، مدكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015،ص 35 .

25. بن عزة هشام، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012، ص 35

26. عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 36-37

27.رابح حميدة ، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011، ص45.

28. عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف،2008،ص 37.

29.خباية عبد الله، التنمية المستدامة المبادئ والتنفيذ في مؤتمر ريوديجانيرو1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، سطيف، 2008، ص 79.

30.عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 23.

31.عبد الرزاق خليل، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الملتقى الاقتصادي، نشرة شهرية، تصدر عن قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة، العدد 22 ماي 2007.

32.عبد اللطيف بلغرسة، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الإصلاحات المالية والمصرفية- دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية- ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22 أفريل 2003، ص 93-94.

33. زواوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر – دراسة حلة مؤسسة سونلغاز- ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2009/2008، ص 102-103.

ج) المجلات :

34.عامر عبد الرحيم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤشر للتطور المالي وداعم للنمو الاقتصادي دراسة قياسية خلال الفترة(1995-2015)، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد رقم 3 العدد 2017/05 ، ص 141

35.فاطمة مبارك، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر، 2016 ص 15.

36.مراد، ناصر التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل ، جامعة البليدة، الجزائر، عدد26، 2010 ص 133.

37.فلاح حسن شفيع، التنمية المستدامة، متاح على الموقع الالكتروني www.alnoor.se بتاريخ 26.02.2008

38.مجلة إقتصاد المال والأعمال "، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

39.طالم علي ، فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية- مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية الاقتصادية المستدامة، جامعة يحي فارس المدية، العدد 06، جوان 2016، ص 102-106.

40.العايب ياسين، تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر،مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 2 سنة 2012 ، ص 67.

41. عبد الرحيم صباح، القرض البنكي كوسيلة لدعم الاستثمار في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جوان 2016، ص 130.

42.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،2019، ص 41

43.البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، واشنطن، 2020، ص 61.

44.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،2019، ص 59.

2) المراجع باللغة الأجنبية :

45. Catherine Aubertin et franck Dominique vivie, Le Développement Durable en jeux politique économique et Sociaux ,La documentation Française, IRD Edition, paris 2005,p.45

46. Octave gélinier et d'autres, Développement Durable pour une entreprise compétitive et responsable, 3éme édition, Esfediteur, cegos, France, 2005,p.31.

47. Corinne gendron ,le développement durable comme compromis, presses del'Université du québec, canada, 2006p:166,disponible sur le sit: www.entrepotnumerique.com/o/7/p/40/excerp,consulté le 15/06/2013

48. Food and Agriculture Organization of the united Nations, conditions for sustainable development,is available on the site: http://www.fao.org/fishery/topic/13297/en on 16/06/2013

Octave Gélinier et d'autres, op.eit, p.28..49

50. Alain Jounot, 100 Questions Pour Comprendre et agir le développement durable, Afnor, France,2004 ,p.4.

51. Yvette Lazzeri, le développement durable Du concept à la mesure, L'harmattan , paris,2008,p23.

52. Nations Unies, Rapport du Comité intergouvernemental d'experts sur le financement du développement durable, 2015,

53. p 5-8, voir le site: https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/03/SummaryICESDF_Fr.pdf, Vu le: 14-10-2021.

54. https://bayanealyaoume.press.ma /.html

الملاحق

الملحق1 : تطور الناتج الداخلي الخام الجزائر (2001-2024)

السنوات	تطور الناتج الداخلي الخام بليون دولار
2001	59,41
2002	61,52
2003	73,48
2004	91,91
2005	107,05
2006	123,08
2007	142,48
2008	180,38
2009	150,32
2010	177,79
2011	218,33
2012	227,14
2013	229,7
2014	238,94
2015	187,49
2016	180,76
2017	189,88
2018	194,55
2019	193,46
2020	164,87
2021	186,23
2022	225,58
2023	247,92
2024	269,32

الملحق2 : نصيب الفرد من الناتج الداخلي في الخام في الجزائر

السنوات	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (الوحدة الف ذج)
2001	250,3
2002	255,8
2003	301,5
2004	371,8
2005	426,8
2006	483,2
2007	550,1
2008	683,9
2009	559,1
2010	648,5
2011	780,9
2012	796,4
2013	789,3
2014	883,7
2015	618,4
2016	584,1
2017	601,2
2018	604,2
2019	589,8
2020	494,1
2021	549,2
2022	654,8
2023	708,9
2024	759,4

الملحق3 : معدلات التضخم

السنوات	معدل التضخم (%)
2001	4,23
2002	1,42
2003	4,27
2004	3,96
2005	1,38
2006	2,31
2007	3,68
2008	4,86
2009	5,74
2010	3,91
2011	4,52
2012	8,89
2013	3,25
2014	2,92
2015	4,78
2016	6,4
2017	5,59
2018	4,27
2019	1,95
2020	2,42
2021	7,23
2022	9,27
2023	9,32
2024	4,05

الملحق4 : معدلات البطالة

السنوات	معدل البطالة (%)
2001	27,3
2002	25,9
2003	23,7
2004	17,7
2005	15,3
2006	12,3
2007	13,8
2008	11,3
2009	10,2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9,8
2014	10,2
2015	11,2
2016	10,2
2017	12
2018	12,1
2019	12,3
2020	14,1
2021	13,6
2022	12,35
2023	11,7
2024	11,43

القطاع	عدد المشاريع الممولة	مبلغ الاستثمار (دج)	عدد العمال
الفلاحة	55232	202.177.508.536	130155
الصناعات الحرفية	42772	109,955,451,632	125799
البناء والأشغال العمومية	33144	126,376,742,933	96532
الموارد المائية	545	3,198,085,711	2021
الصناعة	25586	117,501,970,312	74081
الصيانة	9699	25,510,378,974	22367
الصيد البحري	1131	7,499,507,851	5549
الأعمال الحرة	10323	25,891,374,915	23230
الخدمات	106992	345,093,884,199	248915
نقل السلع المثلجة	13385	33,767,158,812	24132
نقل البضائع	56530	145,557,153,559	96237
نقل المسافرين	18986	46,632,841,373	43681
المجموع	374325	1,189,162,058,806	892699

الملحق5 : عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ دج	عدد العمال
البناء والأشغال العمومية	408	53566	5884
الصناعة	1179	481294	59923
الخدمات	162	203686	7244
السياحة	113	51224	12573
الصحة	63	38441	2479
الفلاحة	102	19904	2158
المجموع	2027	848114	94888

الملحق 6 : عدد المشاريع المعلنة لدى وكالة ANDI

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %
الفلاحة	118111	13,82
الصناعات الصغيرة	335297	39,27
البناءوالأشغال العمومية	72694	8,51
الخدمات	173441	20,31
الصناعات الحرفية	150005	17,56
التجارة	3694	0,43
الصيد البحري	806	0,09
المجموع	854048	100

الملحق7 : القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	مبلغ الضمان ألف دج	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
الصناعة	970	50	32151448,62	60	36609	59
البناء والأشغال العمومية	526	27	10993691,36	21	15999	26
الفلاحة والصيد البحري	24	1	882180,868	2	845	1
الحدمات	417	22	9466535,915	18	8335	13
المجموع	1937	100	53493856,21	100	61788	100

الملحق8 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوق FGAR

القطاع	عدد المشاريع	%النسبة	مبلغ الضمان ألف دج	النسبة%	عدد العمال	النسبة%
البناء والأشغال العمومية	213	19	8657174.14	13	3521	19
النقل	69	6	1486413,6	2	651	3
الصناعة	577	51	43316887,95	65	10984	58
الصحة	57	5	3061552,44	5	961	5
الخدمات	209	19	9908624,492	15	2811	15
المجموع	1125	100	66430652,63	100	18892	100

الملحق 9 : حصيلة المشاريع المضمونة من طرف صندوقCGCL

السنوات	مجموع القروض	القطاع العام	القطاع الخاص	الإدارة المحلية
2001	1078,4	740,3	337,9	0,2
2002	1266,8	715,5	551	0,3
2003	1380,2	791,4	588,5	0,3
2004	1534,8	859,3	675,4	0,1
2005	1779,8	882,4	897,3	0,1
2006	1905,4	847	1057	1,4
2007	2205,2	988,9	1216	0,3
2008	2615,5	1201,9	1413,3	0,3
2009	3086,5	1485,2	1600,6	0,8
2010	3268,1	1460,6	1806,7	0,8
2011	3726,5	1742,4	1983,5	0,7
2012	4287,6	2040,2	2247	0,4
2013	5156,3	2434	2722	0,4
2014	6504,6	3382,3	3121,7	0,6
2015	7277,2	3688,2	3588,3	0,7
2016	7909,9	3952,2	3957,1	0,6
2017	8880,03	4311,26	4568,25	0,51
2018	9976,35	4943,59	5032,19	0,56
2019	10857,84	5635,97	5221,27	0,59
2020	11182,29	5792,7	5388,98	0,62
2021	9794,72	4143,55	5650,49	0,69
2022	10115,2	4350,1	5764,5	0,6
2023	10697,9	4458	6239,2	0,6
2024	11260,2	4567	6692,6	0,6

الملحق 10 : تطور القروض الموجهة للاقتصاد حسب القطاع خلال (2001-2024)